



جامعة سيدي محمد بن عبد الله
ظهر المهراز. فاس



ماستر التنمية اللغوية
وقضايا المصطلح اللساني والأدبي

بحث مقدّم لنيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

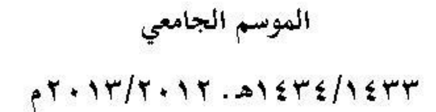


لغة التعريف
و
تعريف اللغة



إعداد الطالب:
إبراهيم اشعيل

إشراف الأستاذ:
د. عبد العزيز أحميد



الموسم الجامعي

١٤٣٣/١٤٣٤هـ. ٢٠١٢/٢٠١٣م












Métalangue De Définition
et
Définition de la langue






إن "العلم الذي وَجد في اللغة تأكيداً لذاته،

عليه أن يصبح الآن تأكيداً للغة"

ستيفن ملارميه(1869)

الاتجاهات الأساسية في علم اللغة

لـ"رومان جاكوبسون"، ص:9

مقدمة

سبحان من دَلَّت عليه كلّ الموجودات بالتعريف، فعُرِفَ بها من دون تعريف، سبحان من خالَفَ كلّ التعريفات بالذّات والصِّفات ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ﴾[الشورى، 11]، والصلاة والسلام على سيّدنا وحبيبنا محمد خيرِ خيرٍ عُرِف في الورى، أرسله الله لخيرِ أمّةٍ عُرِفت على الثرى ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَامُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُومِنُونَ بِاللَّهِ﴾[آل عمران، 110]، وجعله الله خاتم رسله الأخيار، وهادي عباده الحُيَّار، وعلى آله وصحبه الأبرار.

وبعد:

إنّ قولة "ستيفن ملارميه" التي تمّ اختيارها مُفتتَح هذا البحث، تَصلح أن تكون الإطار النّظريّ الذي يُبنى عليه موضوع البحث، إذ المتأمل في القولة يرى قيمة اللغة وتأثيرها قبلُ وبعدُ:

- أما قبلُ؛ فباعتبارها أساسية لبناء العلوم، فهي المادة الخامّ لأيّ علمٍ، يصوغها كيف يشاء لبناء موضوعه وإقامة منهجه، ورسم أُسُسِه وتأكيد ذاته بذاتها.
- وأما بعدُ؛ بعد قيام أيّ علمٍ، فيعمل هذا الأخير على تطوير ذاته بذات اللغة، فإن كانت لغته قويّة المأخذ، قوِيَ العلم وأصبح له مستندٌ ودام وساد.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه، ما علاقة هذه القولة بموضوع البحث؟

نعلم أن العلوم والفنون ـ وكما هو موضّح في القولة ـ ما كانت لتكون لها قائمة، لولا أن مَنَّت عليها اللغة بأفْضال ألفاظها لتسميّة مكوِّناتها، فأصبحت تلك الألفاظ لغةً خاصة(مفاهيم ومصطلحات) بعلمٍ دون علمٍ آخر. ومع كثرة العلوم والفنون، كثُرت مصطلحاتها ومفاهيمها وتعدّدت، فتعدّدت على إثرها الفُهوم والتأويلات، فنشأت عن ذلك الأحكام المسبقة وشاعت المغالطات، فكان عاقبة ذلك فساد العلم وأهله، وفُقِدت الثقة به وبأهله.

إنّ الأحكام المسبقة والمغالطات إنّما تنشأ عن الجهل بالمفهوم وما دار في فلكه، والمصطلح وما حوى في طيّاته، ومهما قيل؟ إنّ المصطلحات مفاتيح العلوم، فإنّ ذلك يبقى باباً من أبواب الجهل؛ فطرْقُ بابِ علمٍ والدخول إليه، لا يعني معرفة محتواه، إلى حين تحصيل المعرفة بتلك المفاهيم والمصطلحات، وسبيل المعرفة والتعريف بالعلم، حصول التعريف بتلك المفاهيم والمصطلحات، فيحصل العلم بالتأكيد على تأكيدٍ لذاته على ما قيل في القولة.

ونتيجة هذا مصوغة في المعادلة الآتية:

[لغة + تعريف = علم]

فالمصطلحات والمفاهيم المكوِّنة للعلوم والفنون كلُّها لغات، وتعاريف هذه المصطلحات والمفاهيم مكوَّنة من لغة؛ فاللغة هي المُحرِّك لآلة العلم، والتعريف هو مُوجِّه هذه الآلة، لذلك كان عنوان البحث على الآتي: **[لغة التعريف وتعريف اللغة]**؛ إذْ لمّا رأيت أنّ اللغة هي أساس بناء العلوم والفنون، ورأيت التعريف لا تقوم لغته الخاصة(مفاهيمه ومصطلحاته) إلا بلغة، جعلتها المَبْدأَ والمُنتهى، ونَسَبْتُ إليها التعريف، فجاء الشطر الأوّل من عنوان البحث على: **لغة التعريف**، وكي أردّ إليها الفضل حاولت تعريفها بأفضل التعاريف التي قُدِّمت لها، فجاء الشطر الثاني من عنوان البحث دالّا على ذلك: **تعريف اللغة**. وكان هذا من **دواعي البحث ودوافعه** ـ البحث في هذا الموضوع ـ ردُّ الفضل إلى أهله(إلى اللغة).

أما **المنهج** المتَّبَع في موضوع البحث: فكلّ المناهج تَسَعُ اللغة، نظراً لطبيعتها، لكنّ طبيعة البحث وإكراهاته (الزمنية، والموضوعية، والذاتية) جعلته يستند إلى منهجين هما؛ الوصف والتفسير:

- الوصف: وذلك بوصف بعض المفاهيم والمصطلحات المكوِّنة لمفهوم التعريف ومفهوم اللغة؛ ففي وصفهما، ووصفِ مفاهيمهما ومصطلحاتهما، إيضاحٌ لبعض مُشْكَلِهما، وبيانٌ لمُبْهَمِهما، وكشْفٌ لأوجه الائتلاف والاختلاف بينهما، وإيجادٌ للعلاقات الرابطة بينهما، وذلك ما نَرُومه من هذا البحث.

- التفسير: في البحث تفسيرٌ لبعض القضايا وأوجه النظر المُقترَحة التي تستوجب البحث، من قبيل وضع افتراض يقول: **[أنْ ليست المصطلحات مفاتيح العلوم، وإنما التعاريف مفاتيح العلوم]**، وذاك ما يحاول البحث الإجابة عنه في فصله الأول. أما في فصله الثاني، فهو محاولة لدراسة تعريفين مشهورين للغة؛ الأول: لـ "ابن جني"(392هـ) والثاني: لـ "فردينان دو سوسور"(1913م)، وذلك بإعمال لغة التعريف في تفسير مدى دقّة هذين التعريفين.

ومن هنا تكمن **صعوبة البحث**؛ نظرا لطبيعة اللغة، ومدى دقّة التعاريف المقدَّمة لها، إذْ ليس بالأمر الهيِّن الحكم على تعريف بأنه ليس تعريفاً دقيقاً، مُتضمِّنا لأجزاء المُعرَّف، أو أنّ هذا التعريف أفضل من الآخر، فالتعاريف صعبة الوضع، صعبة الدّحْض، وصعوبتها من صعوبة اللغة المكوِّنة لها.

أمّا بخصوص **محتويات البحث** فمُختصرة على النحو الآتي:

عنوان البحث: (لغة التعريف وتعريف اللغة)

موضوع البحث: يناقش البحث إحدى أبرز العلاقات الجدلية في تاريخ العلوم، وهي علاقة اللغة بتعريفها، عن طريق استحضار المكوّن المنطقي لإثبات مدى قوّة لغة التعريف في التعريف باللغة، وإثبات مدى قوّة اللغة في وجود لغة التعريف، والتعريف بالأشياء.

خطة البحث: يشتمل البحث على فصلين بخلاصتيهما، وخمسة مباحث، سوى المقدّمة والخاتمة والفهارس. توزّعت على النحو الآتي:

مقدّمة البحث؛ تمّ الكشف فيها عن أهمية اللغة في إيجاد العلوم والفنون، وأنها المادة الخام التي تنهل منها جميع الصناعات والتخصصات، بما فيها لغة التعريف التي تستقي قوّتها من قوّة اللغة.

الفصل الأول من البحث؛ تمّ التطرق فيه للغة التعريف؛ بتعريف مفهوم التعريف والحدّ، وإيجاد الفرق بينهما، مع بيان أهمية التعريف، وذكر شروطه، وأنواعه.

الفصل الثاني؛ يضمّ مجموعة من المصطلحات التي تدور في فَلَكِ اللغة من قبيل: الصوت، واللفظ، والقول، والكلمة، والكلام، والكلم، والجملة واللسان، التي تعمل في جملتها على توضيح مفهوم اللغة. وفي نفس الفصل إيرادٌ لأشهر تعريفين وُضِعا لمفهوم اللغة، مع إعمالٍ للغة التعريف على كلا التعريفين.

أما **خاتمة البحث**؛ فيها ذكرٌ لبعض ميزات اللغة، وأهميتها في تحصيل المعرفة العلمية، مع بيان قيمتها في المعرفة الإنسانية.

الفصل الأول

لغة التعريف

"حقّ على كلّ من حاول الخوض في فنّ من فنون العلوم، أن يحيط بالمقصود منه، وبالمواد التي منها يستمدّ ذلك الفنّ وبحقيقته وفنّه وحدّه"

إمام الحرمين الجويني (ت478هـ)
"البرهان في أصول الفقه"، ج1، ص:83.

الفصل الأول: لغة التعريف (مفهوم التعريف، أهميته، شروطه، أنواعه)

تمهيد

حقّ على "كلِّ من حاول تحصيل علم من العلوم أن يتصوّر معناه أولا بالحد أو الرسم ليكون على بصيرة فيما يطلبه"[1]، فكلّ فنّ من الفنون أو علمٍ من العلوم لا تقوم ركائزه ولا تستوي أركانه، ما لم تتكشّف مفاهيمه، وتعرَّف مصطلحاته، ولا يحدُث هذا الكشف ما لم تُعْرَف آلة الكشف، التي هي موضوع هذا الفصل (لغة التعريف). فقبل أن تعرّف المفاهيم والمصطلحات، ينبغي معرفة ما آلة الكشف هاته؟ ما مكوِّناتها؟ وما طريقة عملها؟

وأيّ جهل بالتعريف وبمكوّناته جهل بالتصور الموضوعِ للعِلْم، جهلٌ بالمفاهيم والمصطلحات، وبصور الأشياء المكوِّنة له، ومن ثمّ عدم وجود حكمٍ عليها لا بالإثبات ولا بالنفي، ولا يحدث بعد ذلك تصديق لا بالعلم ولا بالذي يأتي تحته، وإذا لم يتوفر ما سبق، فلا وجود لعلم أصلا، "وكم هلك بسبب قصور العلم وعدم معرفة الحدود والحقائق من أمة، وكم وقع بذلك من غلط وريب وغمة"[2].

ولعِلْم المنطق عناصر يتألف منها، ينبني بعضها على البعض الآخر، ومعرفة بعضها تتطلّب معرفة البعض الآخر، وهي:

"أوّلا: مبادئ التصوّرات، ثانيا: مقاصد التصورات، ثالثا: مبادئ التصديقات، رابعا: مقاصد التصديقات، وتأتي في الترتيب الوجودي على هذا النسق، فالكلّيات أولا، ثم القول الشارح؛ لأنه يتركب من الكلّيات، ثم القضايا وأحكامها؛ لأن القضايا إنما تتركّب من المفردات المشروحة، ثم القياس؛ لأنه يتألف من القضايا"[3]، فالتعريف ركنٌ أساسيّ في هذه المنظومة المنطقية المؤسِّسة لقواعد وقوانين العلوم

---

[1] - الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي (عليّ بن محمد، ت631هـ)، علّق عليه العلامة الشيخ: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط.1، 1424هـ/2003م، ج1، ص:19.

[2] - منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس، تأليف: عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ(1665-1696م)، دار الهداية للطبع والنشر والترجمة، ط2، 1407هـ/1987م، ص:12.

[3] - المنطق التطبيقي، العربي اللّوه، (توفي سنة 1927م)، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط3 ،1428هـ/2008م، ص:18.

والفنون، وأنّ معرفته رهينة بمعرفة مكوّناته التي يتركّب منها ـ التي هي الكلّيات الخمس ـ لذلك كان لِزاماً أن نسأل ما التعريف؟ وما أهميته؟ وما يتركب منه؟ وما شروطه وما أنواعه؟

المبحث الأول: مفهوم التعريف والحدّ

1. التعريف والحد، لغة

تدور معاني مادة (ع . ر . ف)، في المعاجم اللغوية على السكون والإعلام والإظهار. يقول ابن فارس(ت395ه): "العين والراء والفاء أصلان صحيحان، يدلّ أحدهما على تتابع الشيء متّصلاً بعضه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة"[1]، و"التعريف: الإعلام. والتعريف أيضا: إنشاد الضالّة"[2]، وزِيدَ في لسان العرب "وعرّفَ الضالّة: نشِدَها"[3].

ويقول الفيروزابادي في القاموس المحيط: "وتعرّفْتُ ما عندكَ تطَلّبتُ حتى عرفتُ، ويقال ائْتِهِ فاستعرِفْ إليه حتى يعْرِفكَ، وتعارفوا عرَفَ بعضهم بعضاً"[4].

ويقول الزبيدي في تاج العروس: "وقال الراغب: المعرفة والعِرفان: إدراك الشيء بتفكّرٍ وتدبّر لأثرِهِ"[5].

أما مادة (ح . د . د)، فـ"الحاء والدال أصلان: الأول المنع، والثاني طرَف الشيء. فالحدّ الحاجز بين الشيئين"[6]، وفي الصحاح "الحدّ الحاجز بين الشيئين. وحدّ الشيء مُنتهاه"[7].

وفي اللسان "الحد: الفصل بين الشيئين لئلّا يختلط أحدهما بالآخر، أو لئلا يتعدى أحدهما على الآخر، وجمعه حدوده. وفصل ما بين كل شيئين: حدّ بينهما. ومنتهى كلّ شيء: حدّه"[8]، وزاد الزبيدي في تاج العروس: "الحدّ: الدفع والمنع"[9].

---

1 - مقاييس اللغة، ابن فارس(أبو الحسين أحمد، ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، دط، 1392هـ/1972م، مادة (عرف).

2 - الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري(إسماعيل بن حمّاد، ت400هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط4، 1990م، مادة (عرف).

3 - لسان العرب، ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ت711هـ)، دار صادر، بيروت ـ لبنان، ط1، مادة (عرف).

4 - القاموس المحيط، الفروزابادي(مجد الدين محمد بن يعقوب، ت817هـ)، مطبعة بولاق، القاهرة، ط3، 1303هـ، مادة (عرف).

5 - تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي(محمد مرتضى الحسيني، ت1205هـ/1790م)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط1، 1422هـ/2001، مادة (عرف).

6 - مقاييس اللغة، مادة (حدد).

7 - الصحاح، مادة (حدد).

8 - لسان العرب، مادة (حدد).

9 - تاج العروس، مادة (حدد).

ومنه قول النابغة الدبياني:

"إلا سليمان إذ قال الإله له قم في البريّة فاحددها عن الفند"[1]

فقوله: "احْدُدْها عن الفنَد"؛ معناه امنعها من الخطأ في القول والفعل.

وعليه فالمعاني التي تدور عليها مادة (ح . د . د)، هي: الفصل والمنع والدفع. وعند النظر في معاني كلّ من التعريف والحدّ نجد أن:

- المعاني التي يدور في فلَكِها لفظ التعريف تفيد التخصيص في معرفة الشيء، فمثلاً: السكون ليس كل شيء تسكن له النفس؛ بل لمميّزٍ جعل النفس تسكن لذاك الشيء دون غيره. والإظهار لكلّ خفيّ؛ معناه الكشف عن مكامن الحسن التي بها يمتاز هذا الشيء عن غيره. والإعلام عمّا استُتِر؛ معناه ذكر محاسن الشيء التي بها عُلِم دون غيره.
- أما المعاني التي يدور في فلَكِها لفظ الحدّ تفيد التقييد؛ أي تقييد شيءٍ بشيء آخر، فمثلا: الفصل يكون بين شيئين لحاجة تُوجب ذاك الفصل، وعند الفصل نكون قد قيّدنا كلّ طرف بقيدٍ. والمنع يكون بين أشياء، بحيث أنّا نجد قيداً ما يُميّز شيئا عن شيءٍ ويمنعه من أن يدخل فيه، ويمنع ما كان فيه أن يخرج عنه. والدفع يأتي في معنى المنع.

إنّ المقارنة بين معاني لفظي التعريف والحدّ صعبة، من خلال هذه المقاربة اللغوية لهذين اللفظين، لوجود تقارب مفهومي بين معنَيَيْهِما(التخصيص والتقييد)، لهذا وجب الوقوف على تعريفيْهِما اصطلاحا، لمعرفة الحدود الدقيقة بينهما، ومعرفة العلاقة القائمة بينهما.

[1] - ديوان النابغة الدبياني، شرح وتقديم: عباس عبد الستّار، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط3، 1416هـ/1996م، ص:12.

2. التعريف والحدّ، اصطلاحا

1.2 التعريف في الاصطلاح

التعريف هو: "عبارة عن ذكر شيء تستلزم معرفته معرفة شيء آخر"[1].

وهو أيضا "أن يشار إلى معلوم من حيث إنه معلوم"[2].

و"عند النحاة: كون الاسم موضوعاً لشيء بعينه كما في المضمرات والمبهمات والأعلام وذي اللام والمضاف إلى المعرفة.

وعند المحققين: حقيقة التعريف الإشارة إلى ما يعرفه مخاطبك وإنّ المعرفة ما يُشار بها إلى متعيّنٍ معلوم؛ أي معلوم عند السامع من حيث أنه كذلك، والنكرة ما يُشار بها إلى متعيّنٍ من حيث ذاته، ولا يقصد ملاحظته تعيّنُه وإن كان متعيّناً معهودا في نفسه، فإن بين مصاحبة التعيين وملاحظته فرقاً بيّناً، وباقي تحقيق التعريف في (المعرفة) إن شاء الله.

وعند المنطقيين: جعل الشيء محمولاً على آخر لإفادة تصوره بالكُنْهِ أو بالوجه"[3].

وفي تعريف آخر: "التعريف هو العبارة التي تصف جوهر الشيء"[4].

بالنسبة **للتعريف الأول** الذي ذكره "السيد الشريف الجرجاني" فينقسم إلى:

- الشيء الأول، وهو التعريف أو المعرِّف بكسر الرّاء أوالمتن المعرِّفُ، و"نقصد بالمتن المعرِّف العبارة التي تتضمّن كلّ المعلومات التي من شأنها أن تكون بطاقة هويّة للمصطلح وتجعله مفارقاً لغيره من المصطلحات التي تجاوره في نفس المجال"[5]، زيادة على هذا هو "كلام يُكتب عن يسار المدخل في

---

1 - التعريفات، الجرجاني(السيد الشريف علي بن محمد، ت816هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة 1985م، ص:64.
2 - الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي(أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، ت1093هـ)، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة رسالة ناشرون، بيروت ـ لبنان، ط2، 1419هـ - 1998م، ص:262.
3 - جامع العلوم في اصطلاحات العلوم والفنون، الملقّب بدستور العلماء، عبد النبيّ بن عبد رب الرسول الأحمد نكرى(توفي في القرن الثاني عشر هجري)، تصحيح: قطب الدين محمود بن غباث الدين الدين علي الحيدرآبادي، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد دكن ـ الهند، ط1، ج1، ص:315.
4 - مدخل إلى علم المنطق(المنطق التقليدي)، مهدي فضل الله، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1977م، ص:75.
5 - التعريف والمصطلح، عبد العزيز أحميد، مجلة مصطلحيات، العدد الأول، شوال 1432هـ/ شتنبر 2011م، مطبعة أميمة، فاس، ص:49.

القاموس العربي"[1]، وشرطه أن يكون جامعا مانعا؛ فمتى صدق المعرِّف على شيء صدق عليه المعرَّف، ولا يجمع المعرِّف شيئا مما ليس من أفراده، وهذا معنى كونه مانعا.

- الشيء الثاني، وهو المعرَّف بفتح الرّاء؛ إنه شيءٌ ثانٍ سبق معرفتُه دون معرفة مكوِّناته التي منها يتألّف، هو أولٌ في الوجود، لاحقٌ في المعرفة؛ يعني أن معرفته تتوقف على معرفة تعريفه. يقول التهانوي في ذلك: "يجب معرفة المعرِّف قبل معرفة المعرَّف قبليّة زمانية وذاتية، فإنّ كونه طريقاً لتلك المعرفة يُثبت القبلية الزمانية، وكونه سببا لها يُثبت القبلية الذاتية، فيكون غير المعرَّف ويكون أيضا أجلى منه، ولابدّ أن يساويه في العموم والخصوص ليحصل به التمييز، إذْ لولاه لدخل فيه غير المعرَّف على التقدير كونه أعمّ وأطلق أو من وجه، فلم يكن مانعاً مطرداً، أو خرج عنه بعض أفراده على تقدير كونه أخصّ إما مطلقاً أو من وجه فلم يكن جامعاً ومنعكسا"[2].

فثبوت القبلية الذاتية للمعرَّف؛ باعتبار أنه هو الذي يسأل عنه، وهو الذي يُطلَبُ تعريفه، لأنه أعمّ وأبْهم في ذاته. لذلك احتِيج إلى تعريفٍ له، فكان سابقاً بالذات لا بالزمان.

أما ثبوت القبلية الزمانية للمعرِّف، فلأنه هو الذي يُجاب به، وهو المطلوب في قضية التعريف لأنه أخصّ. لذلك احتيج إليه فكان سابقاً في الزمان.

- وجود علاقة استلزامية بين المعرِّف والمعرَّف؛ بحيث أن وجود الأول مع معرفته، دالّ بالضرورة على الثاني.

أما **التعريف الثاني** "لأبي البقاء الكفوي"؛ فيُذكر فيه معلومان، يظهر الواحد منهما في الآخر، على اعتبار أنه لا يوجد انفكاك بين المعلوم وما يُعلم به هذا المعلوم.

[1] - آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، دار ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006م، ص:237.
[2] - موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي(محمد علي، ت1158هـ - 1745م)، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م، ج1، ص:484.

أما الإشارة في تعريف "الكفوي": "أن يشار إلى معلوم من حيث إنه معلوم"؛ فهي ذكرٌ لخواصِّ هذا المعلوم التي بها يُعرف، والإشارة ها هنا ليست إشارة اليد أو ما شابه ذلك، إنها إشارة لسيماته الظاهرة التي بها يُعلم ويُميَّز.

أما بالنسبة للحيثيّة (من حيث)؛ فهي تحديدات يُعلم بها المعلوم ويُحدّد بها عند الإشارة إليه، وكأننا ننتقي له تلك المحدّدات منه هو، ومن حيث بها عُلِم.

وفي **التعريف الثالث** لـ "عبد النبيّ بن عبد ربّ الرسول الأحمد نكرى" ، فيُعرَّف فيه التعريف من خلال ثلاث تخصصات:

التخصّص الأول: عند النحاة (كون الاسم موضوعاً لشيء بعينه)

فالاسم "ما دلّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران بزمان، وقيل: عن الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة"[1]، والدلالة المجردة عن الاقتران بزمان، هي المطلوبة في التعريف؛ لأن من سيمات الزمان التغيّر وعدم الثبوت، لذلك كانت الأسماء هي الأصلح للاصطلاح، بخلاف الأفعال والحروف.

أما الاسم الموضوع للشيء وهو المعرَّف، يُقابله الموضوع له وهو المعرِّف. فعند النظر في هذا التعريف نجده بخلاف التعريفين الأول والثاني؛ لأنّ فيهما يُبدأ بمعرفة المعرِّف أوالتعريف، قبل معرفة المعرَّف. لكن في هذا التعريف العكس كذلك، كيف ذلك؟

فمثلا مصطلح الإعراب "وهو أحد الاصطلاحات التي كانت شائعة في القرن الأول للهجرة، فقد ذكر السيوطي رواية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه استعمل كلمة (الإعراب) بمعنى النحو عندما قال: ((وليُعَلِّم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب))؛ أي فليعلّمهم انتحاء سبيل العرب في الكلام

[1] - معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، السيوطي(أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين، ت911هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة - مصر، ط1، 1424هـ/2004م، ص:80.

والإبانة"[1]، فمصطلح الإعراب في بدايته وُضع لعموم اللفظ، دلالته غير مقيّدة ولا محصورة في غاية معيّنة، فعُمر رضي الله عنه "كان يقصد ـ والله أعلم ـ أن يجتهد أبو الأسود في تعليم أهل البصرة طريقة العرب في الإبانة كي يُعرب كلّ عن حاجته، لا أن يعلّمهم ما اصطلح عليه أخيرا من معنى للإعراب،وأنه تغيير أواخر الكلم"[2]، "لاخْتلاف العوامل الدّاخلة عليه لفظاً وتقديرا"[3].

ما يهمُّنا من هذا الشاهد هو أنه إبّان نشأة أيِّ مصطلح وبالخصوص المصطلح النحوي، لم يكن يُنظر إلى تعاريف تلك المصطلحات، بقدر ما كان إلى وضع المصطلحات التي ستكون فيما بعد أساس الدرس النحوي العربي.

وبالعودة إلى التعريف، والأمثلة التي ذُكرتْ فيه، نجد أن هذه الأمثلة تشرح على نحوٍ جيّد التعريف الذي ذكره النحاة عن التعريف، فمثلا المضمرات إنما أُتِيَ بها كلّها "لضربٍ من الإيجاز، واحترازا من الإلباس. فأما الإيجاز فظاهر لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكامله، فيكون ذلك الحرف كجزءٍ من الاسم، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك؛ فإذا قلت: زيد فعل زيد، جاز أن يُتَوهّم في زيدٍ الثاني أنه غير الأول"[4].

فعند وضع اسمٍ لشيءٍ ما، أولمعرَّف ما؛ فإنه يُطلب فيه أن يتّسم بالإيجاز، وأن تُذكر فيه خواصّ ذاك الشيء؛ لأنه بذلك الاسم نستغني عن وصف ذاك الشيء بجميع أوصافه، فيكون ذاك الاسم بديلاً عن ذاك الشيء سواء في حال حضوره أو في حال غيابه.

---

[1] ـ المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ط1، 1401هـ/1981م، ص:14.

[2] ـ المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، ص:14.

[3] ـ الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي(جلال الدين، ت911هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ/1985م، ج1، ص:173.

[4] ـ شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش(أبو البقاء يعيش بن علي، ت643هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1422هـ/2001م، ج2، ص:292.

وكما يُطلب الإيجاز في المعرَّف، يُطلب أيضا في التعريف، لأنه به يُحترَز من الإلتباس. وكل التباسٍ وغموضٍ في المعرَّف وتداخله مع غيره من المعرَّفات، إنما سببه عدم التثبّت في ذكر أفراد المعرَّف في التعريف.

أما مثال الأعلام فهي أسماء خاصة، والاسم الخاصُّ هو "الذي لا أخصّ منه، ويركّب على المسمّى لتخليصه من الجنس بالاسمية، فيُفرّق بينه وبين مسمّيات كثيرة بذلك الاسم"[1].

فالمعرَّف بمثابة الاسم الذي لا أخصّ منه، والدالّ على حقيقة شيء بعينه، ويركّب على أساس المعرِّف لتخليصه من جنسٍ آخر عند التعريف، فيُفَرّق بينه وبين تعريفات كثيرة بذلك المعرَّف.

التخصّص الثاني: عند المحققين[2]

لقد سبقت الإشارة إلى مفهوم الإشارة قبلُ؛ بأنها إشارةٌ لسيمات الشيء الظاهرة التي بها يُعلم ويُميّز، وزاد على ذلك التهانوي في كشافه موضّحا مصطلح التعريف وارتباطه بمفهوم الإشارة، قائلا: "عند أهل العربية هو جعل الذات مشاراً بها إلى خارج إشارة وضعية، ويقابها التنكير، وسيأتي في لفظ المعرفة. وعند المنطقيين والمتكلّمين هو الطريق الموصل إلى المطلوب التصوري، ويسمّى معرِّفاً بكسر الراء المشدّدة، وقولا شارحا أيضا، ويسمّى حدّا أيضا عند الأصوليين وأهل العربية"[3].

لكن الجديد في التعريف الذي وضعه أهل التحقيق، هو وجود مصطلح جديد، من شأنه أن يكون ذا قيمة في التحقّق من وظيفة التعريف، التي وُضع التعريف من أجلها؛ هذا المصطلح هو المخاطَب (مخاطبك)، ووجود المخاطَب يستلزم بالضرورة وجود مخاطِب، باعتباره صاحب التعريف. أما وظيفة التعريف فهي تواصلية بامتياز، وتحقيق الفهم السليم والسلس للمصطلحات لدى المخاطَبين.

---

[1] - شرح المفصل للزمخشري، ج1، ص:93.
[2] - المحققون أو أهل التحقيق: هم أصحاب الأهلية الذين يرجّحون اعتمادا على الأدلّة من غير تقليد.
[3] - موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص:482.

التخصّص الثالث: عند المنطقيّين

جعل المناطقة الشيء المعرَّف محمولاً على آخر؛ هذا الآخر هو الموضوع أو التعريف.

فأما الموضوع فهو "الشيء المحكوم عليه في القضية"[1]، والقضية هي "قول يصحّ أن يقال لقائله إنه صادق أو كاذب"[2]، لذلك جاز القول إن التعريف هو المحكوم عليه بالصحّة أو الخطأ، في قضية التعريف نفسها، أما المحمول الذي هو "الشيء المحكوم به فيها"[3]؛ أي في القضية، فهو المعرَّف. لذلك كان المعرِّف أوالتعريف هو المحكوم عليه بالصحّة أو الخطأ في قضية التعريف، وكان المعرَّف هو المحكوم به في نفس القضية.

وبين كلّ محكوم عليه ومحكوم به، حكمٌ، وهذا الأخير هو "إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا"[4]، نقيس على ذلك ونقول: عند الحكم على تعريف مصطلح ما، لا نحكم على التعريف في ذاته، وإنما نحكم على المحمول الذي هو المعرَّف أو المصطلح.

والحكم في قضية التعريف إنما جيءَ به لتثبيت صورة الشيء ـ المحمولة في ذلك المصطلح، والموضوعة أفراده في التعريف ـ في العقل، ورسم صورته في الذهن إيجابا أو سلبا.

أما **التعريف الرابع** الذي نقله "مهدي فضل الله" عن "أرسطو" القائل فيه: "التعريف هو العبارة التي تصف جوهر الشيء"

فالتعريف هنا هو "عبارة"، والعبارة كما عبّر عنها الرازي تُفيد العبور والانتقال في تقاليبها الستة، ومنه "العبارة لأن الإنسان لا يُمكنه أن يتكلّم بها إلا إذا انتقل من حرفٍ إلى حرفٍ آخر؛ وأيضاً كأنه بسبب تلك العبارة ينتقل المعنى من ذهن نفسه إلى ذهن السامع"[5].

---

[1] - معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، ص:120.
[2] - نفسه، ص:120.
[3] - نفسه، ص:120.
[4] - دستور العلماء، ج2، ص:50.
[5] - مفاتيح الغيب، ج1، ص:24.

في المقابل؛ بالتعريف يعبِّر الإنسان عن أيّ معرَّفٍ أو مصطلحٍ يوجد في ذهنه، بنقله إلى ذهن السامع بالصورة التي يوجد عليها الشيء في الوجود؛ أي أن أيّ إنسان يصف لسامعه أو لمخاطبه ماهية الشيء المعرَّف بما عرفه عن هذا الشيء. وهذا الذي يُوقِع الاختلاف في تعريف شيءٍ واحد لعدم الإحاطة بحقيقة هذا الشيء.

وماهية شيءٍ ما هي مجموع الصفات التي يمتاز بها ذاك الشيء عن شيء آخر؛ تلك الصفات هي ما يحاول أن ينقله ويوصله أيّ إنسان لسامعه، ممثّلة في التعريف (العبارة) الدالّ على الشيء في ذاته، والمعبّر عنه بواسطة المعرَّف أو المصطلح.

ملحوظة هامة:

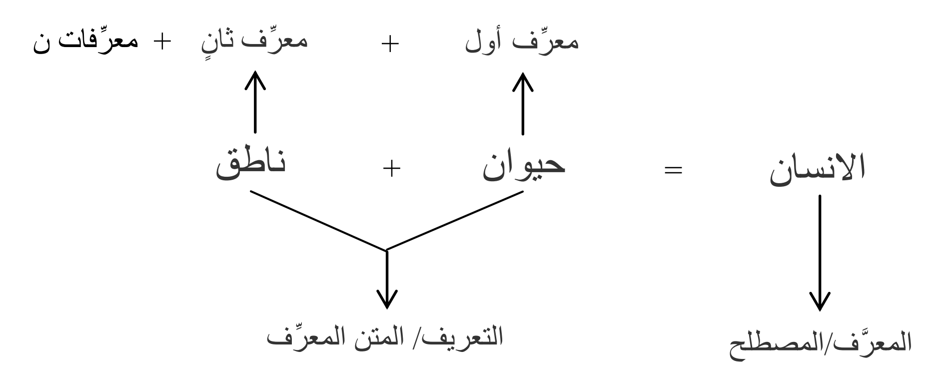
قد يُتَوَهّم أن مصطلح التعريف هو نفسه مصطلح المعرِّف؛ لكن الأمر ليس كذلك، كيف ذلك؟

- التعريف: هو العمليّة التي يقوم بها صاحب التعريف؛ أو هو مجموع المعلومات التي تكون بمثابة بطاقة هويّة للمعرَّف أو المصطلح.

- أما المعرِّف بكسر الرّاء، فهو من مكوّنات التعريف؛ وحقيقة التعريف هو أنه "فعل المعرِّف[صاحب التعريف]، ثم أُطلِق في الاصطلاح على اللفظ المعرّف به مجازاً؛ لأنه أثر اللافظ كما أن التعريف أثرُ المعرِّف"[1].

هذا من جهة تحديد المعرِّف باعتباره صاحب التعريف، والمعرِّف ـ بكسر الراء أيضاً ـ باعتباره مكوّنا من مكوّنات التعريف، ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن التعريف قد يضمّ معرِّفاً واحداً أو مجموعة من المعرِّفات على حسب ما يتطلّبه المعرَّف من أفراد تستقيم به معرفته وتتّضح به صورته، والشكل الآتي يبيّن ما قيل:

[1] ـ شرح مختصر الروضة، الطوفي(نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم ابن سعيد، ت716هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ/1987م، ج1، ص:114.


معرِّف أول + معرِّف ثانٍ + معرِّفات ن
الانسان = حيوان + ناطق
المعرَّف/المصطلح
التعريف/ المتن المعرِّف

[**الشكل**: 1]

2.2 الحدّ في الاصطلاح

عرّف ابن سينا(ت428ه) في كتابه الحدود الحدّ بأنه "القول الدال على ماهية الشيء؛ أي على كمال وجوده الذاتي، وهو ما يتحصّل له من جنسه القريب وفصله"[1]، ونفس التعريف أورده ابن سينا في كتابه الإشارات والتنبيهات، حيث قال: "الحدّ قول دالّ على ماهية الشيء"[2]، ويقول ابن رشد(ت595ه) في كتاب الجدل(طوبيقا)، ضمن تلخيصه لمنطق أرسطو: "هو القول الدالّ على ماهية الشيء التي بها وجوده الذي يخصّه"[3].

وفي تعريف آخر يقول أبو الوليد الباجي: "الحدّ: هو اللفظ الجامع المانع؛ معنى الحدّ ما يتميّز به المحدود ويشتمل على جميعه، ومشاركة غيره له في تناول الحدّ له "[4]، ونفس التعريف الذي ذكره ابن سينا في الإشارات والتنبيهات، ذكره الزركشي(ت794ه) في كتابه البحر المحيط، حيث قال: "أما حقيقته: فالقول الدال على ماهية الشيء"[5].

أما في اصطلاح النحويين فيقول الزجاجي(ت337ه): "وعندنا الحدّ هو الدال على حقيقة الشيء"[6]، وزاد صاحب مُلحة الإعراب وشارحها، أبو محمد القاسم بن علي الحريري(ت516ه)، قائلا: "الحدّ ما يمنع المحدود من الخروج عمّا حُدّ به، ويمنع غيره من الدخول فيه"[7].

بالنظر إلى تعريف ابن سينا، فهو يجعل الحدّ عبارة عن قول؛ لكن ليس كأيّ قول، بل قولٌ دالّ على ماهية شيء ما؛ يعني هو قولٌ خاصٌّ لخاصٍّ هو ماهية الشيء؛ وماهية الشيء "ما به الشيء هو

---

[1] - كتاب الحدود، ابن سينا(أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسين بن علي، ت428هـ)، Liver Des Définition, Avicenne. Edité,traduit et annoté par : A-M.Goichon, Publications De L'institut Français D'Archéologie Orientale Du Caire, 1963. Page :11، الصفحة العاشرة بالنسبة للنص بالعربية.

[2] - الإشارات والتنبيهات، ابن سينا(أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسين بن علي، ت428هـ)، مع شرح الطوسي(نصير الدين، ت672هـ)، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط3، ج1، ص:204.

[3] - تلخيص كتاب الجدل، ابن رشد(ت595هـ)، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: تشارلس بترورث، شارك في التحقيق: أحمد عبد المجيد هريدى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 1979م، ج6، ص:35.

[4] - كتاب الحدود في الأصول، الباجي(أبو الوليد سليمان ابن خلف، ت474هـ)، تحقيق: نزيه حمّاد، مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، ط1، 1392هـ/1973م، ص:23.

[5] - البحر المحيط، الزركشي(بدر الدين محمد بن بهاور بن عبد الله، ت794هـ)، قام بتحريره: عبد القادر عبد الله العاني، وراجعه: عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، الغردقة – الكويت، ط2، 1413هـ/1992م، ج1، ص:91.

[6] - الإيضاح في علل النحو، الزجاجي(أبو القاسم، ت337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م، ص:46.

[7] - شرح ملحة الإعراب، الحريري(أبو محمد القاسم بن علي، ت516هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد ـ الأردن، ط1، 1412هـ/1991م، ص:1.

هو، وهي من حيث هي هي، لا موجودة ولا معدومة، ولا كلّي ولا جزئي، ولا خاصّ ولا عامّ"[1]؛ وكأنّ القول الذي يُذكر في الحدّ يُمثّل ماهية الشيء في ذاته دون غيره، والتي بها وجوده الذي يخصّه ـ على قول ابن رشد ـ وذاك هو كمال وجوده الذاتي على قول ابن سينا، وكماله الذاتي هذا يحصل عليه الشيء عند ذِكر جنسه القريب مع فصله.

أما أبو الوليد الباجي، فقد عرّف الحدّ بالذي يجب أن يكونه الحدّ، أي أن الحدّ يجب أن يكون جامعا مانعاً؛ وكأن الباجي يريد القول إنّ صفتي الجمع والمنع هما ما يقوم بهما الحدّ، ولو انتفت صفة من هاته الصفات لما سمّي الحدّ حدّاً؛ لأن غياب صفة الجمع فيه غياب لأفراد المحدود التي تُمثّل ذاتياته، وفي انتفاء صفة الجمع في الحدّ، تُنفى صفة المنع، وفي غياب ذاتياته، غياب للجنس القريب والفصل، وغيابهما غياب للنوع الذي هو المحدود.

أما الحدّ في اصطلاح النحويين، فهو لا يختلف كثيرا عن التعريفات التي قُدّمت للحدّ، إلا في مسألة واحدة هي أنّ المناطقة جعلوا الحدّ مرتبطا بماهية الشيء بخلاف النحويين جعلوا الحدّ مرتبطا بحقيقة الشيء.

قد يبدوا للنّاظر أن لا اختلاف بين ماهية الشيء وحقيقته، لكن الأمر ليس كما يُتصوّر. فقد سبق وأُشير إلى ماهية الشيء، وأنها ما به الشيء هو هو، وهي من حيث هي هي، لا موجودة ولا معدومة، ولا كلّي ولا جزئي، ولا خاصّ ولا عامّ. في مقابل ذلك؛ حقيقة الشيء هي "ما به الشيء هو هو كالحيوان الناطق للإنسان بخلاف مثل الضاحك والكاتب مما يمكن تصوّر الإنسان بدونه، وقد يقال أن ما به الشيء هو هو باعتبار تحققه حقيقة [وهذه نقطة الفصل بين المناطقة والنحويين] وباعتبار تشخّصه هوّية ومع قطع النظر عن ذلك ماهية"[2].

---

[1] ـ التعريفات، ص:305.

[2] ـ نفسه، ص:95.

فمصطلح الماهية ذو طبيعة ذهنية مجرّدة، لا يُنظر معها للشيء في تحقّقه في الوجود، بقدر ما يُطلب تحقّقه في الذهن(العقل)، وأنه معقول عند السؤال عنه وفي الجواب عنه كذلك. أما حقيقة الشيء فلها ارتباط بالشيء في تحقّقه في الخارج أكثر منه في الذهن، وهذا ظاهر قول صاحب كتاب التعريفات الشريف الجرجاني: "الماهية تُطلق غالبا على الأمر المتعلق مثل المتعلق من الإنسان، وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود، والأمر المتعلّق من حيث أنه معقول في جوابه هو، سُمّي ماهية، ومن حيث ثبوته في الخارج سمّي حقيقة، من حيث امتيازه عن الأغيار، ومن حمل اللوازم له ذاتاً، ومن حيث يستنبط من اللفظ مدلولا، ومن حيث أنه محلّ الحوادث جوهراً"[1].

وهذا ما يجعل تصوّر المناطقة يختلف عن تصوّر النحويين للحدّ، هذا الاختلاف ليس من جهة مكوّنات الحدّ وما يُطلب فيه، بل من جهة استخدامه، وما يُطلب منه.

فالمناطقة يعتبرون الحدّ كلّ ماهيةً يُعبَّر بها عن حقيقة شيءٍ بعينه، ودون تعلّقها بذاتٍ معيّنة، فالماهية ثابتة في الشيء مختلفة في الأعيان؛ وكأنّ الماهية متعلّقة بتصوّر الأشخاص لها، لذلك كانت مختلفة في الأعيان. أما الحقيقة فمتعلّقة بالأشياء لا بالأشخاص، لذلك كانت ثابتة، وهذا يُجيز قول: إن بين الماهية والحقيقة علاقة عامّ بخاصّ؛ فكلّ حقيقةٍ ماهيةٌ، وليست كلّ ماهيةٍ حقيقة.

أمّا اعتبار النحويّين الحدّ حقيقة متحقّقة في شيءٍ بعينه، تُبين عن تحقّقهم وحسن تصوّرهم للقضايا النحوية، وهذا ما جعل تعاريفهم للمصطلحات النحوية دقيقة تُلامس حقيقة ما يعبّرون عنه بدقّة. الأمر الذي يجعلنا أمام حقيقةٍ أن النّحاة استفادوا من علم المنطق وقضاياه، واستعاروا آلته لوضع مصطلحاتهم وضبط قواعدهم النحوية.

ولا يسَع في مقام معرفة ما حدّ الحدّ؟ إلا القول مثل ما قال أبو حامد الغزالي في كتاب "محكّ النظر في المنطق"، المُلحق بمتن كتاب "التقريب لحدّ المنطق" لابن حزم الأندلسي(ت406هـ): لقد "اختلف

[1] - التعريفات، ص:305.

الناس في حدّ الحدّ فمن قائلٍ يقول: حدّ الشيء هو حقيقته ونفسه وذاته، من قائلٍ يقول: حدّ الشيء هو اللفظ المفسر لمعناه على وجه يجمع ويمنع، ومن قائل ثالثٍ يقدر هذه مسألة خلافية فينصر أحد الحدّين على الآخر، وانظر كيف تخبّط عقل هذا الثالث فلم أن الاختلاف إنما يُتصوّر بعد التوارد على شيء واحدٍ، وهذان قد تباينا وتباعدا وما تواردا، وإنما منشأ هذا الغلط الذهول عن معرفة الاسم المشترك"[1]، ويذكر الغزالي بعد هذا أمثلة على الاسم المشترك، ويحثّ على معرفة قانون الاشتراك في الأسماء على اعتبار أنه كثير النفع "فإن قلت فما الصحيح عندك في حدّ الحدّ؛ فاعلم أن من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك، وكان كمن استدبر المغرب وهو يطلبه، ومن قرّر المعاني في عقله بلا لفظٍ ثمّ أتبع المعاني الألفاظ فقد اهتدى، فلنقرّر المعاني فنقول: الشيء له في الوجود أربع مرّات، الأولى حقيقة في نفسه. الثانية ثبوت مثال حقيقته في الذهن؛ وهو الذي يعبّر عنه بالعلم. الثالثة تأليف مثاله بحروف تدلّ عليه؛ وهي العبارة الدالّة على المثال الذي في النفس. والرابعة تأليف رقوم تُدرَك بحاسة البصر دالّة على اللفظ وهي الكتابة، والكتابة تبع اللفظ إذ تدلّ عليه، واللفظ تبع العلم إذ يدلّ عليه، والعلم تبع المعلوم إذ يطابقه ويوافقه"[2].

وكذلك الحدّ، إذا أردنا معرفة ما هو؟ طلبناه في هاته الأربع، فنخلُص إلى أنّ:

1) الحدّ دالّ على الحقيقة: هذه الحقيقة "حاصرة للشيء مخصوصة به؛ إذ حقيقة كلّ شيء خاصيته التي له، وليست لغيره، فإذا الحقيقة جامعة مانعة"[3].

[1] ـ التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، ابن حزم(أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، ت406هـ)، ويليه محكّ النظر في المنطق، للغزالي(أبو حامد محمد بن محمد بن محمد، ت505هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، د.ط، ص265.

[2] ـ التقريب لحدّ المنطق، ص:265.

[3] ـ نفسه، ص:266.

2) الحدّ دالّ على ما في الذهن: وهذا هو العلم ـ على حدّ قول الغزالي ـ لذلك كان مطابقا "للحقيقة المانعة، والمطابقة توجب المشاركة في المنع"[1]؛ بمعنى أن يكون ما في الذهن من علمٍ بالشيء مطابقا للشيء نفسه في الوجود.

3) اللفظ أو العبارة الدالّة على ما في الذهن دالّ على الحدّ: هذه العبارة تكون مطابقة للعلم "المطابق للحقيقة، والمطابق للمطابق مطابق"[2]؛ بمعنى أن تكون العبارات الدالة على العلم دالّة على حقيقة الشيء المعرَّف بالحدّ، وعليه فإن قاعدة المطابق للمطابق مطابق، تمثّل كالآتي:

[اللفظ أوالعبارة المطابقة لما في الذهن، مطابِقةٌ للحقيقة الدالّة على الحدّ]

4) الكتابة الدالّة على اللفظ أو العبارة الدالّة على العلم الدال على الحقيقة دوالّ على الحدّ: فالكتابة مطابقة للفظ أو العبارة الدالّة على الحقيقة الدالّة بدورها على الحدّ.

"وقد وُجد المنع في الكلّ؛ إلا أن العادة لم تجرِ بإطلاق اسم الحدّ على الكتابة التي هي الرابعة، ولا على العلم الذي هو في الثانية"[3]، وإنما وُجد حقيقةً في الشيء، وكذلك وُجد في اللفظ الدال بالمطابقة على هذا الشيء.

[1] ـ التقريب لحدّ المنطق ، ص:266.
[2] ـ نفسه، ص:266.
[3] ـ نفسه، ص:266.

3. في الفرق بين التعريف والحدّ

غالبا ما يقع اختلاف في تحديد مصطلحي التعريف والحدّ وأيّهما يتركّب من الآخر، وكثيرا ما يقع الخلط بينهما، لهذا جاز في هذا المقام الفصل بينهما.

يذهب الفاكهي (عبد الله بن أحمد، ت972هـ) في بداية "شرح كتاب الحدود في النحو"، إلى أن "الحدّ والمعرِّف في عُرف النحاة والفقهاء والأصوليين، اسمان لمسمى واحد"[1]، واستعمل فخر الدين الرازي(ت604هـ) قبله مجموعة من المصطلحات مرادفة للتعريف والحدّ مثل: "اللفظ والتفسير والماهية والحقيقة والمعرفة"[2]. يقول الرازي: "المسألة الثالثة في تفسير الكلمة"[3]. ويقول في موضع آخر: "المسألة الخامسة: لفظ الكلمة جاء في القرآن لمفهومين آخرين"[4]؛ فالمتأمل في كلام فخر الدين الرازي يظن أنه يجعل هذه المصطلحات مرادفة للتعريف والحدّ، لكن الأمر أخصّ من أن يكون كذلك، فكيف ذلك؟

- استعمل فخر الدين الرازي مصطلح التفسير؛ لأنه في سياق مرتبط بتفسير القرآن، لذلك كان لِزاما عليه أن يستعمل مصطلحات قريبة من التخصص الذي هو فيه (التفسير).
- استعمل مصطلح اللفظ كمرادف للتعريف والحدّ؛ لأنه في سياق أخصّ من الذي هو فيه ـ التفسير ـ عند دراسته لقضايا صوتية (وصف الصوت، ومخارج الحروف، الإدغام)، وصرفية (الاشتقاق بضربيه: الأكبر والأصغر)، ونحوية (أقسام الكلام: الاسم والفعل والحرف) إلخ، لذلك كان لِزاماً عليه أن يستعمل مصطلحات لها ارتباط بهذه التخصصات.
- ونراه في المقابل لا يستغني عن استعمال مصطلحات لها ارتباط بعلم الكلام مثل: مصطلح "المعرفة"، و"الحقيقة"، ومصطلحات لها ارتباط بعلم المنطق مثل: مصطلح "الماهية"، و"الحقيقة".

---

[1] ـ شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي(عبد الله بن أحمد، ت972هـ)، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ/1993م، ص:49.

[2] ـ قضية التعريف في تراث فخر الدين الرازي، الدحماني محمد، مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، ظهر المهراز ـ فاس، 2006، ص:21.

[3] ـ تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي(محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الطبري، ت604)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط1، 1401هـ/1981م، ج1، ص:22.

[4] ـ مفاتيح الغيب، ج1، ص:23.

الأمر الذي يجب التنبيه إليه ها هنا، هو أن الرازي رغم استعماله لهذه المصطلحات كمرادفات لمصطلح التعريف والحدّ، لم يستعملها إلا لحاجة في نفسه؛ وهي ارتباط كلامه بسياق معيّن، تقتضي معه الحاجة إلى استعمال مصطلحات قريبة من التخصص الذي هو فيه، والقضية التي يعالجها.

أما موقف فخر الدين الرازي من مصطلحي التعريف والحدّ، فيرى أن العلاقة بينهما علاقة عام بخاص؛ أي أنّ التعريف أعمّ من الحدّ، وهذا ظاهر من كلامه: "اعلم أن صحة الإخبار عن ماهية الشيء حكمٌ يحصل له بعد تمام ماهيته، فيكون هذا **التعريف** من باب الرسوم لا من باب الحدود"[1]، فهو في هذا النص يجعل الحدّ أخصّ من التعريف وهذا الأخير أعمّ منه، وأنّ الحدّ والرّسم من أقسامه.

وكما هو معلوم تكون للخاصّ خاصية التحديد والتخصيص أكثر منها في العامّ، لذلك كان الحدّ أكثر تحديدا من التعريف لكونه أخصّ من التعريف، وأنه عندما يُطلب التعريف بماهية شيء، يكون الحدّ هو الأدلّ على تمام ماهية ذلك الشيء، وهذا الذي حمل القدماء على استعمال كلمة الحدّ أكثر من استعمالهم كلمة التعريف، فشاع استعمال مصطلح الحدّ، وأُنزِل منزلة التعريف، حتى صار كمُرادفين.

وقد أكّد ابن سعيد الطوفي(716هـ) على علاقة العموم والخصوص الحاصلة بين التعريف والحدّ، وبيّن الفرق بينهما بقوله: "والتعريف أعمّ من الحدّ؛ لأن التعريف يحصل بذكر لازم، أو خاصة، أو لفظ يحصل معه الاطّراد والانعكاس، والحدّ لا يحصل إلا بذكر الجنس والفصل المتضمن لجميع ذاتيات المحدود، فكلّ حدّ تعريفٌ، وليس كلّ تعريف حدّا؛ لأنّه قد لا يتضمّن جميع الذاتيات"[2].

[1] - مفاتيح الغيب، ج1، ص:42.

[2] - شرح مختصر الروضة، ج1، ص:114-115. وكتاب المنطق السّينوي، عرض ودراسة للنظرية المنطقية عند ابن سينا، جعفر آل ياسين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م، ص:28.

4. أهمية التعريف

طبيعيّ أنّ كلّ إنسان لا يعلم أمرا من الأمور، وأن كلّ طالب علمٍ يجهل حقيقة شيءٍ وصورته، كان لِزاما عليه أن يسأل عنها، فيتوقّع لسؤاله بعد ذلك جوابا صحيحا، مكتمِلا، شافيّا، كافيّا، محدّدا تحديدا دقيقا، يُمكّنه من تمييز الأشياء عن بعضها البعض، مع معرفة مسمّياتها، والألفاظ الدالة عليها، وتحديد مصطلحاتها ومفاهيمها الخاصة بها، التي تكون حدّا لها؛ كي لا يشدّ عنها شيء يخصّها، ولا يدخل معها ما ليس منها.

نفترض أن سائلاً سأل: ماهو الإنسان؟ ماهو العلم؟ ماهي المادة؟ ماهي الحياة؟... إلخ.

فهو بهذه الأسئلة يُريد التوصّل إلى حقيقة هذه الأمور، ووضع تصور لها، يفضي به ذلك إلى التصديق بها؛ بمعنى آخر هو يريد تعريفا لأمور ما يجهل، وما لا يعلم؛ أساس ذلك أنّ"كلّ معرفة وعلم؛ فإما تصوّر، وإمّا تصديق. والتصوّر هو العلم الأول، ويُكتسب بالحدّ وما يجري مجراه؛ مثل تصوّرنا ماهية الإنسان. والتصديق إنما يُكتسب بالقياس أو ما يجري مجراه؛ مثل تصديقنا بأنّ للكلّ مبدأ، فالحدّ والقياس آلتان بهما تُكتسب المعلومات التي تكون مجهولة فتصير معلومة بالرويّة"[1]، فالبحث في الحدّ أو التعريف بحثٌ مهمّ في كلّ علم، بل إنه لا ينبغي البحث في مسائل علم ما إلا بعد تعريفه، ومعرفة مكوناته وأنواعه وشروطه. لذلك نرى التعريف يَحضر في كلّ علم حضور قوّة وفعل؛ فقوّته أنْ لا علمَ يقومُ ما لم تعرّف مصطلحاته، وتُحدّ حدوده، وفعلُه هو فعل مكوناته وكلّياته في الحكم على التعريف بالصحة أو الخطإ.

ولا يتحقق التصديق بصحّةِ تعريفٍ على المصطلح المُحَدّ، أو صحّةِ المحدود على الحدّ، ولا يقوم التصديق بأن هذا التعريف لهذا المصطلح إلا إذا دقّقنا النظر قبل ذلك في التصوّر- أو القول الشارح عند الغزالي - الموصل إلى التصديق، وما التصور إلا بداية علمِ ما يُجهل، وكلّ إنسانٍ "مكلَّف بتحصيل ما لا يُعلم من العلوم وهو منحصرٌ على شيئين [في ذلك]:

---

[1] - النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية، ابن سينا (أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسين بن علي، ت428هـ)، تحقيق: محيي الدين صبري الكردي، مطبعة السعادة، ط.2، 1357هـ/1938م، ص:3.

الأول: مفردات ويقال لها في اصطلاح المنطق تصورات ساذجة؛ أي لا حكم معها.

والثاني: ويقال لها في الاصطلاح المذكور تصديقات؛ أي معها حكم، وليس منهما مجهولا بالنسبة إلى الإنسان القابل العلم، وإلا لامْتَنع تحصيلهما، إذ المجهول لا يحصل بالمجهول بل بالمعلوم ولا معلوما؛ وإلا لما احتجنا إلى تحصيلهما؛ إذ يلزم حينئذ تحصيل الحاصل وهو ممتنع؛ بل البعض منها معلوم؛ أي لا يتوقف حصوله إلى نظر وكبسٍ، والبعض الآخر مجهول يتوقف حصوله إليه، فترتّب الأمور المعلومة لك منهما؛ أي المفردات والمركبات، تعريفا وقياسا فتصل بهما إلى المعرف المجهول أوالنتيجة المجهولة؛ إذ الطريق إلى الإيصال إنما يحصل بهما؛ فالتعريف موصل إلى المجول التصوري؛ أي المعرَّف، والقياس إلى المجهول التصديقي أي النتيجة"[1]، فإذا تأمّلنا في النص وفي الذي قبله، نستخلص النتيجة الآتية:

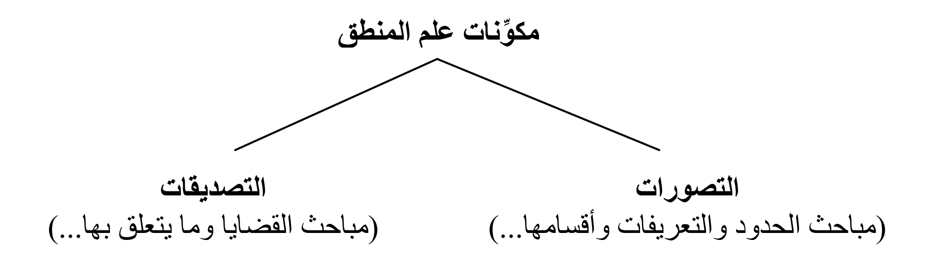
[تصوّر + حكم[2] = تصديق]

فالتصوّر تتوقّف معرفتُه على الحدّ، ومكوّنات الحدّ، المشتملة على الكليلت الخمس، أما التصديق فمعرفته تتوقّف على القضايا والحُجج، أما بالنسبة للحكم فهو عمليّة إسناد فعلٍ أو صفة أو غيرها من ذاتيات الشيء إلى الشيء نفسه، للحكم عليه إيجابا أو سلبا.

وقد أجمع المتأخرون أنّ موضوع علم المنطق وما يبحث فيه "إنما هو التعريف والقياس، ولهما أجزاء مادية وصورية، والأجزاء المادية بالنسبة إلى التعريف مبحث الكليات الخمس وتسمى مبادئ التصورات، وبالنسبة إلى القياس مبحث القضايا وأحكامها، وتسمّى أيضا مبادئ التصديقات، والجزء الصوري منهما مبحث القول الشارح والقياس، وهما مقاصد التصورات والتصديقات"[3]. فهذه التصورات والتصديقات هي موضوعات المنطق التي يشتغل عليها من حيث أنها موصلة إلى المجهول التصوري أو

[1] - ميزان المنطق، السيواسي (علي بن عمر، ت)، المطبعة الحسينية المصرية، ط.1، 1327هـ، ص:3-4.
[2] - الحكم هو: "إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا، فخرج بهذا ما ليس بحكم كالنسبة التقييدية "، مأخوذ من معجم التعريفات، للجرجاني(السيد الشريف علي بن محمد)، ص:82، ونفس التعريف موجود في معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، للسيوطي(أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين، ت911هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة ـ مصر، ط.1، 1424هـ/2004م، ص:117.
[3] - ميزان المنطق، ص:4.

التصديقي، والمنطق هو "الصناعة النظرية التي تعرِّفُ أنه من أيّ الصور والمواد يكون الحدّ الصحيح الذي يسمّى بالحقيقة حدّا. والقياس الصحيح الذي يسمّى بالحقيقة برهاناً"[1]، والشكل الآتي يُبيّنُ مكوِّنات علم المنطق وتقسيماتها التي تتعلّق به، ويُأطِّر المباحث محلّ البحث في هذا الفصل:



[**الشكل**: 2]

فالتصورات هي الموصلة لإدراك ماهيات الأشياء، من غير حكم عليها بالإثبات أو النفي؛ بمعنى آخر هو تمثّل أسماء هاته الأشياء في الذهن، كقولنا مثلث؛ فإنه عند النّظر لهذا الشّكل الحادث في الوجود، تنعكس زواياه في الذهن على الشكل الذي هو عليه دون حكم بإثبات أو نفي، فالتصور بهذا المعنى هو مجرّد إدراك للأشياءَ وانطباع صورتها في الذهن دون شيء آخر؛ فوجودها وجود ذهني لا غير. أمّا التصديقات فهي تصورات مصحوبة بأحكام، سواء كانت هذه الأحكام ثابتة أو منفية، فمثلا المثلث الذي مُثِّل به قبلُ، نحكم على هذا الشكل بأنه مثلث انطلاقا من إقامة العلاقة بين مكوّناته الثلاث ـ ثلاثة قطع ـ تتقاطع كلّ واحدة منها مع الأخرى في نقطة معينة، محدِّدةً بذلك شكل هذا الشكل، وما يمكن أن نصطلح عليه (مثلث متساوي الأضلاع، مثلث قائم الزاوية ...إلخ)، وهكذا مع باقي الأشكال الهندسية، فهذا المثال يمثّل لنا المرحلة الأولى ـ مرحلة بناء التصور والتصديق ـ التي لابدّ لطالب علمٍ أوطالب مجهولٍ أن يعلمها.

[1] ـ النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية، ص:4.

المبحث الثاني: مكوِّنات التعريف (الكلّيات الخمس)

1. أصل تسمية الكليات الخمس

الكلّيات الخمس أو **إيساغوجي**، هو "لفظ يوناني مركب من ثلاث كلامات، الأولى: **آيس** معناه (أنت). والثانية: **آغو** معناه (أنا). والثالثة: آجي معناه ثمة، أي في هذا المكان. ثم نقله المنطقيون وجعلوه علماً للكلّيات الخمس، أعني النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام.

واختُلِف في سبب تسميّتها به:

فقيل: إن حكيما من الحكماء المتقدمين أودع تلك الكلّيات عند شخص مسمى بإيساغوجي، وكان يطالعها، وليس له قوة استخراج ما فيها، ثم جاء الحكيم وقرأها عنده، وكان ذلك الحكيم يخاطبه بيا إيساغوجي: الحال كذا وكذا، فصار لفظ إيساغوجي علماً لها، فعلى هذا يكون تسميّة الشيء باسم قارئه.

وقيل: إنه كان عالما للحكيم الذي استخرجها ودوّنها، ثم جُعل علماً لها، فعلى هذا يكون تسمية للمستخرج باسم المستخرج.

وقيل: إنه كان اسماً لوِرْدٍ له خمس ورقات، ثم نقل إلى هذه الكلّيات، لمناسبة بين المنقول والمنقول إليه، فعلى هذا يكون تسمية للشيء باسم شبيهه، وهذا الوجه مشهور في وجه تسميّتها به"[1].

وقيل: أن مصطلح إيساغوجي أطلِق مجازا ليدلّ على علم المنطق، اعتمادا على مبدأ الكلّية والجزئية، بأن يُطلَقَ الجزء ويُراد به الكلّ؛ وذلك بأن يُطلق مصطلح إيساغوجي ويراد به علم المنطق، والدليل على هذا الافتراض، هو وجود كتب باسم "إيساغوجي"، مثل: الرسالة المشهورة بـ "إيساغوجي" لأثير الدين الأبهري(ت656هـ)، وعليها شروح منها: شرحه على رسالته، أسماه "مغني الطلاب في شرح متن إيساغوجي"، وكذلك كتاب "المطلع شرح إيساغوجي في المنطق" للشيخ أبي يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري.

---

[1] - مغني الطلاب، شرح متن إيساغوجي، الأبهري(أثير الدين)، تحقيق: محمود رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1424هـ/2003م، ص:21-22.

ولا عجب أن يُطلَق مصطلح إيساغوجي على علم المنطق؛ لأن أول مطلب يُبحث في مبحث التصوّرات داخل علم المنطق هو مطلب الكليات الخمس لضرورته. وعليه كانت الكلّيات بمثابة قاعدة تُبنى عليها قضيّة التعريف ويُبنى عليها مبحث التصوّرات من جهة، ويُبنى عليها علم المنطق من جهة أخرى.

فمفهوم الكليات جمع كلّيّ[1]، ومصطلح الكلّيات الخمس بدوره يشمل على مكونات تحته ألا وهي الذاتي[2] والعرضي[3]، "وإنما انحصرت الكليات في الخمس؛ لأن الكلّي إذا نسبناه إلى ما تحته من الجزئيات فهو لا يخلو:

- إما أن يكون تمام ماهيتها: وهو **النوع**.
- أو داخلاً فيها: وهو لا يخلو من أن يكون مقولاً في جواب، وهو **الجنس**.
- أو غير مقول في جواب ما هو: وهو **الفصل**.
- أو خارجا عنها: وهو لا يخلو من أن يكون مقولا في جواب أيّ شيء هو في عرضه الخاص، وهو **الخاصة**.
- أو غير مقول في جواب أي شيء، هو في عرضه الخاص: وهو **العرض العام**[4].

وقد جمع الأخضري(عبد الرحمن بن سيدي الصغير بن محمد بن عامر، ت983هـ/1575م)، هذه الكليات في كتابه "السلم المورنق في المنطق"، هذه الكلّيات منظومة كالآتي:

[1] - "وأعني **بالكلّي** الذي من شأنه أن يُحمل على أكثر من واحد، مثل حمل الحيوان على الانسان والفرس، وسائر أنواع الحيوان"، مأخوذ من كتاب "تلخيص منطق أرسطو"، ابن رشد(ت595هـ)، دراسة وتحقيق: جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1992م، ج3، ص:91. ويدلّ كذلك الكلّي على "المفهوم الذي لا يمتنع انطباقه على أكثر من معنى واحد، مثل: دار، كتاب، إنسان"، مأخوذ من كتاب "تقريب التهذيب في علم المنطق"، الجلالي(محمد التقي الحُسيني)، مطبعة الآداب، النجف، ط2، 1400هـ/1980م، ص:50.

[2] - **الذاتي**: "هو هو الكلّيّ الذي يكون جزءا من ماهية أفراده؛ كالحيوان، فإنه كلي مندرج في ماهية الانسان، وهو فرد من أفراده، لأن الانسان هو الحيوان الناطق، وكذا الناطق، فهو كلي داخل في ماهية الانسان، فمن الحيوان الناطق تتكون ماهية الانسان، وكل منهما ذاتيّ لها"، مأخوذ من كتاب: المنطق التطبيقي، العربي اللوه، ص:38. فالذاتي هو المحمول الذي تتقوّم ذات الموضوع به غير خارج عنها؛ يعني أن ماهية الموضوع لا تتحقق إلا به فهو قوامها سواء كان هو نفس الماهية، كالانسان المحمول على زيد وعمرو، أو جزءا منها كالحيوان المحمول على الانسان أو الناطق المحمول عليه، فإن نفس الماهية أو جزأها يسمّى ذاتيا.

[3] - **العرضي**: "هو الكلّي الخارج عن ماهية أفراده؛ كالمتحرك والضاحك بالنسبة للانسان، إذ الانسان يوصف بأنه متحرك وضاحك مثلا، وكلّ من الوصفين عارض، وخارج عن ماهية الانسان، إذ يمكن فهمهما بدونهما."، مأخوذ من كتاب: المنطق التطبيقي العربي اللوه، ص:38-39. فالعرضي هو المحمول الخارج عن ذات الموضوع، لاحِقاً له بعد تقوّمه بجميع ذاتياته، كالضاحك لاحقٌ خاص بالإنسان دون الحيوان؛ إذن فهو خاصة، والماشي لاحق بالإنسان والحيوان؛ إذن فهو عرض عام.

[4] - مغني الطلاب، شرح متن إيساغوجي، الأبهري، ص:22.

والكلّيّات خمسة دون انتقاص   جنسٌ وفصلٌ، عرضٌ، نوعٌ وخاص[1]

2. تعريف الكليات الخمس

1.2 **النوع:** هو"كلّي أفراده ذات حقيقة واحدة، وهو تمام حقيقة أفراده، وبتعبير آخر: هو الكلّي المنطبق على جزئيات ذات حقيقة واحدة"[2] أو هو "الكلّي الشامل لكثيرين متحدين في الحقيقة مختلفين في العوارض"[3]، أي الكلّي الذي يُحمل على كثيرين متفقين في الحقيقة في جواب ما هو؟ "فإذا قيل مثلا: خالد وبكر وسعيد، ما هو؟ سواء جُمِعت في السؤال أو أُفْرِد بعضها، يكون الجواب، إنسان. وهذا هو النوع الحقيقي، لأن نوعيته بالنظر إلى نصف حقيقته المتحدة في أفراده، إذْ ليس تحته إلا الأفراد المشخّصة، ويقابله النوع الإضافي، وهو الكلّيّ المقول على كثيرين في جواب ما هو؟ المندرج تحت جنس. فهو كلّي مندرج تحت ما فوقه من أجناس، فالحيوان مثلا، جنس لما تحته من الأنواع، وهو نوع للجسم النامي، ثم الجسم النامي وإن كان جنسا، إلا أنّه نوع بالنسبة إلى مطلق الجسم، ثم هذا وإن كان جنسا لما تحته، فهو نوع بالنسبة إلى الجوهر، وهو الجنس العالي، وكلّ ما فوق النوع الحقيقي فهو نوع إضافيّ، وهذا ترتيب الأنواع بالتدلي من العالي إلى السافل الحقيقي الذي يسمّى نوع الأنواع، ويصحّ أن يقال في النوع الإضافي: إنه الكلّي المقول على الماهية الكلية، وعلى غيرها في جواب ما هو المندرج تحت الجنس، فالحيوان، وإن كان جنسا، إلا أنه بالنسبة إلى الجنس النامي نوع، وهكذا"[4].

وبالنظر في الدرس النحوي، فالاسم والفعل والحرف أنواعٌ لجنس هو الكلمة، فهذه المصطلحات في ذاتها يمتنع انطباق بعضها على البعض الآخر، يعني أنها مختلفة في العوارض؛ فكلّ واحدة تفيد معنى ـ

---

[1] ـ شرح السلم المرونق في المنطق، الزمزمي(أُبيّ بن محمد)، منشورات سليكي إخوان، طنجة، ط1، 1996م، ص:27. وكتاب: المجموع الكبير من المتون فيما يُذكر من الفنون، جمعه واعتنى به: كمال حسن مُرعي، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ط1، 1426هـ/2005م، ج2، ص:422.
[2] ـ تقريب التهذيب في علم المنطق، الجلالي(محمد التقي الحُسيني)، مطبعة الآداب، النجف، ط2، 1400هـ/1980م، ص:60.
[3] ـ الضوء المشرق على سلم المنطق للأخضري، ص:61.
[4] ـ المنطق التطبيقي، ص:42- 43.

على ما تمّ بيانه قبل ـ لكنها متّحدة في الحقيقة؛ حقيقة أنها لجنسٍ هو الكلمة، فـ"الحرف نوع داخل تحت جنس الكلمة، ومتى صدق النوع فقد صدق الجنس"[1]، ونفس ما قيل عن الحرف يقال عن الاسم والفعل.

والنوع ينقسم إلى قسمين: "حقيقي وإضافي

أ) النوع الحقيقي: الكلّي الذي لا نوع تحته، مثل: الإنسان

ب) النوع الإضافي: وهو كلّي فوقه جنس كالإنسان، والحيوان، والجسم النامي، والجسم المطلق"[2]، أو"الكلّي المقول على كثيرين في جواب ما هو؟ المندرج تحت جنس، فهو كلّي مندرج تحت ما فوقه من أجناس"[3].

2.2 الجنس: "وهو المقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة، إذ هو جزء الماهية الصادق عليها وعلى غيرها في جواب ما"[4]، والذي وقع في جواب ما هو، مثلا: ما هو الانسان والفرس والسبع؟ "كان الجواب عن ذلك، حيوان، فالحيوان الذي وقع في الجواب قد اشتركت فيه أفراد كثيرة تختلف حقائقها، وتتباين مفاهيمها. ثمّ إن الماهية الواحدة قد يكون لها أجناس تترتب متصاعدة إلى أعلى جنس منها، فالحيوان جنس، وفوقه جنس، هو الجنس النامي، وفوق هذا جنس، وهو مطلق جسم، وفوق هذا جنس وهو الجوهر الذي تنتهي إليه الأجناس في تصاعدها، ويسمّى جنس الأجناس، لأنه لا جنس فوقه، فالحيوان جنس سافل، والجوهر جنس عال، وما بينهما متوسط"[5]. ثم إن الجنس إلى ثلاثة قُسم: قريب وبعيد ووسط، ومعرفة الأوّلين يُحتاج إليها في الحدود؛ لأن الحدّ لا يكون تامّاً إلا إذا كان فيه الجنس القريب، والحدّ لا يكون ناقصا إلا إذا كان فيه الجنس البعيد، وبالقريب والبعيد يعرف التامّ من الناقص في الحدّ، وكذا الرسم، وقد جمع الأخضري هذه الثلاثة في هذا الرجز:

---

[1] ـ مفاتيح الغيب، ج1، ص:30.
[2] ـ تقريب التهذيب في علم المنطق، ص:65.
[3] ـ المنطق التطبيقي، ص:43.
[4] ـ الضوء المشرق على سلم المنطق للأخضري، العلامة محمد بن محفوظ بن المختار فال الشنقيطي، حققه وضبطه ووثّقه: عبد الحميد بن محمد الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1428هـ/2007م، ص:60.
[5] ـ المنطق التطبيقي، للعربي اللوه، ص: 43- 44

"وأوّلُ ثلاثة بلا شطط   جنس قريب أو بعيد أو وسط"[1]

أ) الجنس القريب: "ما اندرج تحت الأنواع؛ ويسمى(الجنس السافل) مثاله: الحيوان، فإنه جنس لا يندرج تحته إلا الأنواع، مثل: إنسان غزال ثعبان طائر قرد. وكل نوع من أنواعه يعتبر(نوع الأنواع)"[2]، ونوع الأنواع هذا، ما هو إلا انتهاء لأنواع نوع باعتبار الترتيب بالتدلّي من العالي إلى السافل، فمثلا: الانسان نوع لجنسٍ قريب هو الحيوان، وانتهاء هذا النوع هو أفراده: زيد وعمرو وخالد...إلخ، والغزال أيضا نوعٌ لجنسٍ قريب هو الحيوان، وانتهاء هذا النوع هو مجموع أفراده التي تحت نوع الغزال، وكلّ واحد منها يُسمى نوع الأنواع، وهكذا مع باقي الحيوانات.

فهذه الأنواع جنسها القريب هو الحيوان، باعتبار أن لا جنس تحته، وإذا كان تحت هذا الجنس جنسٌ آخر، في الترتيب تصاعديا "إلى ما لا جنس فوقه، فهو جنس الأجناس"[3]، أو ما يسمى بالجنس البعيد.

ب) الجنس البعيد: وهو"ما اندرج تحته الأجناس ويسمى(جنس الأجناس). مثاله: جوهر؛ فإنه لا يندرج تحته إلا الأجناس، مثل: جسم، نامي، حيوان[4]، ويسمى أيضا الجنس العالي أو الجنس الأخير، والذي يشمل جوهر الماهيات(الأشياء).

وإذا تمّ تطبيق لغة التعريف على مصطلح(الكلمة)، فيمكن القول إنها: كلّي يشمل الاسم والفعل والحرف، وهي حقائق مختلفٌ بعضها عن البعض الآخر؛ فالاسم ما دلّ على معنى غير مقترن بزمان، فكلمة (قسم) مثلاً لها معنى ولا دلالة زمانية لها، والفعل ما دلّ على زمان ومعنى، فالفعل (درَس) يدلّ على زمان مضى، وعلى معنى الضرب، أما الحرف فلا يدل لا على زمان ولا على معنى، إلا داخل الجملة، فهذه المصطلحات الثلاث حقائق مختلفة، أو جزئيات مختلفة تقع تحت كلي هو الكلمة ينطبق

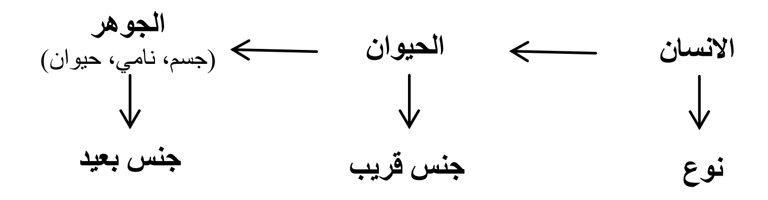
---

1 - شرح السلم المرونق في المنطق، الزمزمي، ص:29. و المجموع الكبير من المتون فيما يُذكر من الفنون، ج2، ص:422.
2 - شرح السلم المرونق في المنطق ، ص:30.
3 - تجريد المنطق، الطوسي(نصر الدين محمد بن الحسن، ت672هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت – لبنان، ط1، 1408هـ/1988م، ص:12.
4 - شرح السلم المرونق في المنطق، ص:30.

عليها جميعا. فالكلمة بهذا الاعتبار جنس، يُحمل على كثيرين بالحقيقة، والمقصود بالكثيرين بالحقيقة؛ ما يقع تحتها بالإفراد لا التركيب، فإذا دخلت باب التركيب خرجت من باب الكلمة إلى باب الكلام، والكلام على القياس عند بعض النحاة ـ ابن جني مثلا ـ هو الجملة، وإذا بقيت على حال الإفراد، قيل: الاسم كلمةٌ، والفعل كلمةٌ، والحرف كلمةٌ، وبهذا تكون الكلمة جنساً قريباً لهذه المصطلحات الثلاث.

كما أن هذه المصطلحات الثلاث تختلف في الحقيقة؛ إذ كل واحدة منها تدلّ على معنى في ذاتها، لكنها تبقى تحت جنس واحد هو الكلمة، لهذا كان تعريف الكلمة عند بعض النحاة "هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع"[1]، وسيتم التّفصل في مصطلح الكلمة في الفصل الثاني إن شاء الله.

ج) الجنس المتوسط: "ما اندرج في جنس وكان تحته جنس. مثاله: (النامي) ـ مثلا ـ فإنه جنس مندرج تحت (الجسم)، وتحته جنس الحيوان"[2]، وهذا القسم من تقسيمات الجنس لا يعتمد في الحدّ، لدى لا حاجة للتفصيل فيه، والشكل الآتي يبيّن ما قيل عن الجنس بقِسْمَيْه القريب والبعيد:



[**الشكل**: 3]

وإذا تمّ تطبيق قِسْمَي الجنس على أقسام الكلم (الاسم والفعل والحرف)، نحصل على الآتي:

الاسم، الفعل، الحرف ← **الكلمة** ← **الصوت** (هواء، مخرج)

أنواع — **جنس قريب** — **جنس بعيد**

[**الشكل**: 4]

[1] ـ المفصل في علم العربية، الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر، ت538هـ)، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، للنعساني الحلبي (محمد بدر الدين أبي فراس)، دار الجيل، بيروت لبنان، ط2، ص:6.

[2] ـ شرح السلم المرونق في المنطق، ص:30.

من خلال هذا الشكل نستنتج أن الجنس القريب يُعرف بأمرين:

أولا: يتصل الجنس القريب مباشرة بالشيء بحيث يكون أقرب له من غيره.

ثانيا: لا يصحّ تسميّة ما تحته جنساً؛ فالانسان ليس تحته إلا كثرة متفقة في الماهيات والذاتيات (زيد، عمرو، خالد...إلخ).

ونستنتج كذلك أن الجنس البعيد يُعرف بأمرين:

أولا: لا يتصل الجنس القريب بالشيء، بل تكون هناك واسطة، كما هو مبيّن في الشكل أعلاه.

ثانيا: يصحّ تسميّة ما تحته جنساً؛ فالحيوان الذي تحت الجنس النامي، هو جنس في نفسه، لاشتماله على كثرة مختلفة في الماهية (إنسان، فرس، أسد...إلخ).

3.2 الفصل: "وهو جزء الماهية الصادق عليها صدقاً ذاتياً، الخاص بها في جواب أيُّ شيء هو؟ المميِّز لها عن غيرها، كالناطق في جواب: أي شيء هو الانسان؟ فيقال: الناطق"[1]، فهذه الميزة هي التي تُميّز الانسان عما عداه من غزال وفرس وغيرها. ثم إن الفصل إلى قريب وبعيد أيضا قُسِم:

أ) القريب: "ما ميّز النوع عمّا شاركه في جنسه القريب. مثل (الناطق) للانسان، فإنه يميّزه عن الغزال والنمر وسائر الحيوانات المشاركة له في جنسه"[2]، فالفصل القريب هو ما يميّز الأنواع التي تندج تحت جنس معيّن(جنسها القريب)، فبالناطق يتميّز الانسان عن باقي الحيوانات التي تندرج معه تحت جنسه القريب الذي هو الحيوان.

ب) البعيد: "ما ميّز النوع عمّا شاركه في جنسه البعيد. مثل: (المدرك) للانسان، فإنه يميّزه مشاركه في جنسه البعيد، وهو النامي، الشامل للحيوان والنبات"[3]، فالفصل البعيد هو ما يميّز الأنواع التي تندرج تحت جنس معيّن (جنسها البعيد) بخلاف القريب، فبالإدراك يتميّز الانسان عن باقي الحيوانات والنباتات

[1] - الضوء المشرق على سلم المنطق للأخضري، ص:60.
[2] - شرح السلم المرونق في المنطق، ص:30.
[3] - نفسه، ص:30.

التي تندرج معه تحت جنسه البعيد الذي هو النامي، والشكل الآتي يبيّن ما قيل عن الفصل بقِسميْه القريب والبعيد:

المدرك ←	الناطق ←	الانسان
↓	↓	↓
فصل بعيد	فصل قريب	نوع

[**الشكل**: 5]

فالفصل عموما، هو صفة ذاتية أو مجموع الصفات التي تميّز النوع عن بقية الأنواع التي تندرج معه تحت جنس واحد، فمثلا: مصطلح الحرف هو نوع تحت جنسٍ هو الكلمة، يمتاز عن النوعين الآخريْن ـ الاسم والفعل ـ بصفات ذاتية، كلزومه البناء، وخلوّه من العلامات، فالحرف "لا علامة له وجودية، بل علامته ألا يقبل شيئاً من خواص الاسم ولا من خواص الفعل[1]. فلزوم البناء والخلوّ من العلامات فصولٌ تُميّز هذا النوع الذي هو الحرف، عن باقي الأنواع التي هي الاسم والفعل، والتي تندرج معه تحت جنس واحد هو الكلمة.

وهذه الكليات الثلاث الأوّل تندرج تحث الكلّي الذاتي، وهذا الأخير كما قيل "يعمّ النوع والجنس والفصل، لأن النوع نفس الماهية الداخلة في ذات الأفراد، والجنس والفصل جزآن داخلان في ذاتها"[2]. أما العرضيّ فيندرج تحته كل من: الخاصة والعرض العام، وبهما يتمّ التمييز بين الأجناس والأنواع في ذاتياتِيهما.

[1] ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1418هـ/1998م، ص:39.

[2]ـ المقرر في توضيح منطق المظفر، مع متنه المصحّح وأجوبة تمارينه، السيّد رائد الحيدري، منشورات ذوي القربى، ط1، 1422هـ، ص:230-231.

4.2 الخاصة: أو العَرَض الخاصّ، وهو" الكلّي الخارج عن الماهية المحمول على أفراد حقيقة واحدة في جواب أي شيء هو في عَرَضِه؟"[1]؛ أي العرضيّ المحمول على حقيقة واحدة، فالخاصّة وصفٌ لاحِقٌ بالشيء بعد تقوّمه بجميع ذاتياته، كالضاحك لاحقٌ خاصّ بالانسان دون الحيوان، فهو كلّي خارج عن ماهية الشيء، إذ يمكن معرفة ما هو الانسان؟ دون السؤال بأيّ شيء هو؟ أما إن كان اللاّحق للشيء عامّاً يلحق كلاًّ من الانسان والحيوان، فهو عرض عامٌّ.

وتنقسم الخاصّة إلى خاصّة خاصّة بالنوع، وخاصّة خاصّة بالجنس:

أ) خاصّة النوع: خاصّة بالانسان لازمة له، كقابليته للخجل و الحياء أوما شابه ذلك، فتكون لازمة له بالقوة لا تنفكّ عنه، بخلاف باقي الحيوانات.

ب) خاصة الجنس: خاصة بالانسان أيضا مفارقة له، فكلّ إنسان في التقدير والقياس قابلٌ للخجل والحياء أوما شابه ذلك، إلا أن تنفكّ عنه هذه الصفة بالفعل؛ أي بفعلِه فعلاً مخالفاً لنوعه (الانسان)، فتنفكّ عنه صفة الخجل والحياء، فيتّصف بصفة جنسه (الحيوان).

5.2 العرض العام: وهو"الكلّي الخارج عن الماهية المحمول عليها وعلى غيرها، فإنه يشمل الماهية التي يحمل، ويشمل غيرها، لصحة صدقه وحمله على الجميع"[2]؛ أي المحمول على حقائق مختلفة، فالعرض العام وصفٌ عامٌّ، لاحقٌ بأشياء، لا بشيء واحد، كالماشي بالنسبة للانسان والحيوان، وغيره من الأشياء التي تتشارك معه في هذا العرض. إنه الكلّي الخارج عن ماهية تلك الأشياء من جهة، المشترك في العَرَض من جهة أخرى.

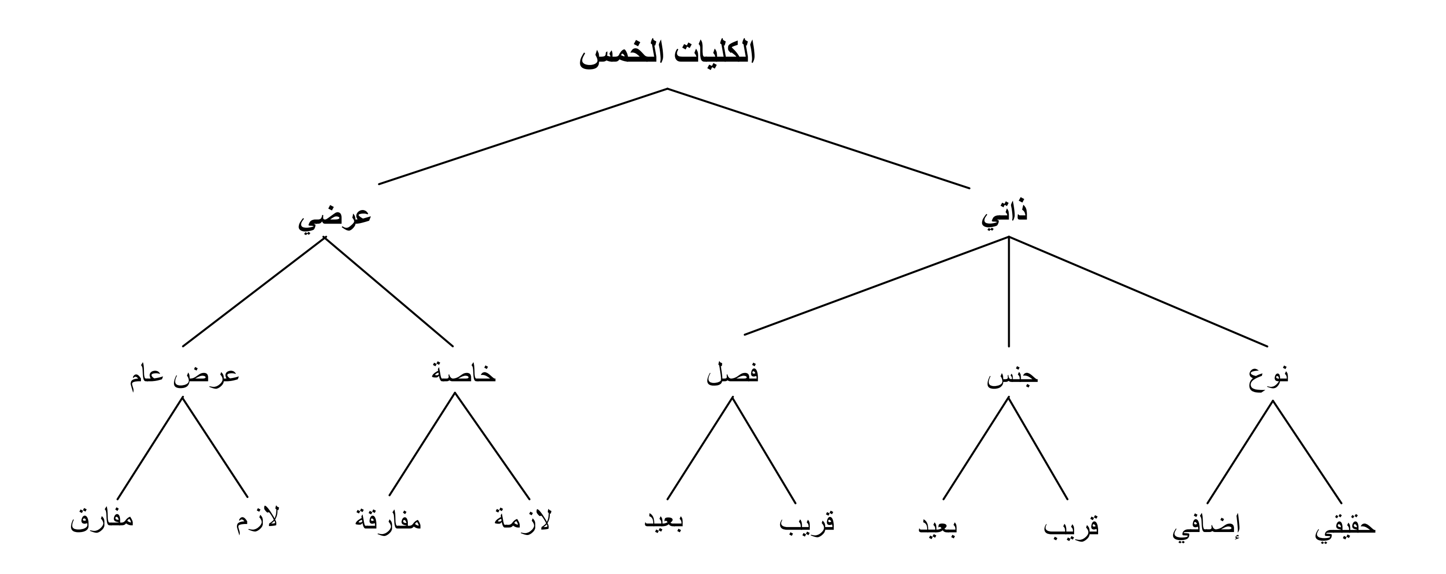
والعرض العامّ ينقسم بدوره إلى عرض لازم، وعرض مفارق:

[1] - المنطق التطبيقي، ص:45.
[2] - نفسه، ص:45.

أ) "إن امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم"[1]، "كالماشي والمتنفس بالقوة[2]؛ أي اقتران المَشي والتّنفس بالانسان في كلّ الأوقات، وله قابلية وقوّة على المشي، ولا يضرّ عُروض الموانع كالشلل ـ نسأل الله العافية ـ بخلاف النبات مثلا، فهو ليس له قوة المشي.

ب) وإن لم يمتنع انفكاكه عن الماهية فهو مفارق، كالماشي وما شابهه، فإن هذا العَرَض يفارق الانسان في حال الجلوس أو النوم، فالانسان لا يمشي دائما في كلّ وقت، إذ لابد أن يفارق هذه الحال في وقت ما، فكانت هذه الحال بفعله هو، وبفعل عاملٍ حمله على هذا الفعل.

والشكل أسفله يبيّن ما تمّ ذكره عن الكليّات الخمس وأقسامها:



[**الشكل**: 6]

[1] - تحرير القواعد المنطقية، لقطب الدين محمد بن محمد الرازي(ت683هـ)، في شرح الرسالة الشمسية، لنجم الدين علي الكاتبي القزويني(718هـ)، وعليه حاشية السيد الشريف الجرجاني(816هـ)، تحقيق: محسن بيدارفر، منشورات بيدار، ط2، 1426هـ، ص:153.
[2] - المنطق التطبيقي،ص:45.

3. الكليات الخمس في المنطق الحديث

لا يوجد فرق بين الكلّيّات الخمس في المنطق القديم والحديث إلا في الجنس والنوع؛ "فالجنس في المنطق الحديث كلّي يدخل تحته كلّيات أقلّ منه أفراداً، فمتى تحقّق فيه ذلك كان جنساً ولو لم يكن مقولاً على كثرة مختلفة الحقيقة، والنوع كلّي يدخل تحت كلّي آخر أكثر منه أفرادا، فمتى تحقّق فيه ذلك كان نوعاً ولو لم يكن تمام ماهية أفراده"[1]، فمثلا الانسان هو جنس ـ في المنطق الحديث ـ لأنواع هي الساميّ والحاميّ والآريّ، فأصبحت هذه الأنواع مُحدّدات لجنسِ الانسان على أن يطلق على زيد وعمرو وخالد ...إلخ، بخلاف المنطق الحديث فقد كان لفظ الانسان نوعاً لجنسٍ هو الحيوان.

وقيل إن الفرق بين الكليات الخمس في المنطق القديم والحديث "اعتباريٌّ يختلف باختلاف نِسْبَتِها إلى الأشياء، ولهذا يصحّ أن يكون الشيء الواحد جنساً ونوعا وفصلا وخاصة وعرضا عامًّا باعتبارات مختلفة، وهذا مثل المُلوّن، فهو جنس للأبيض والأسود وغيرهما من الألوان، ونوع للمُكيّف لأنه ما كان على كيفية مخصوصة ملوّناً أو غير ملوّن كالهواء، وفصلٌ للجسم الكثيف لأنه لا يتعدّاه إلى الجوهر المجرّد، وعَرَضٌ عامّ للحيوان لأنه يعرض له ولغيره من النبات والجماد"[2]، فالاعتبارت المقدَّمة للشيء هي التي تُحدّد ما يمكن أن يكونه هذا الشيء داخل التعريف، هل هو جنسٌ أو نوعٌ أو فصلٌ أو خاصة أو عرضٌ عامٌّ؟

- فلو قيل ما الأبيض؟ قلنا: ملوَّن، فكان الملوَّن بهذا الاعتبار جنساً.
- ولو قيل ما المكيّف؟ قلنا: ملوّن، فكان بهذا الاعتبار نوعاً.
- ولو قيل ما الجسم الكثيف؟ قلنا: ملوّن، فكان بهذا الاعتبار فصلا.
- ولو قيل ما الحيوان؟ قلنا: ملوّن، فكان بهذا الاعتبار عرضاً عامًّا.

[1] - تجديد علم المنطق في شرح الخبيصي على التهذيب، عبد المتعال الصّعيدي، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، ط3، ص:47.
[2] - نفسه، ص:47.

فهذه الاعتبارت تكون في الغالب مرتبطة بسياق محدّد هو الذي يُعطي هذا الشيء تصنيفه داخل تعريف شيء آخر.

ولو طُبِّقت أمثلة الاعتبارات هذه على مصطلح الكلمة باعتبارها "تقع على الحرف الواحد من حروف الهجاء، وتقع على لفظةٍ واحدة مؤلَّفة من جماعةِ حروفٍ لها معنىً، وتقع على قصيدة بكاملها، وخُطبة بأسرها. يقال: قال الشاعر في كلمته؛ أي في قصيدته"[1]، لوجدنا الكلمة كذلك على اعتبارات:

- فلو قيل ما الاسم (الفعل أو الحرف)؟ لقلنا: كلمة، فكانت بهذا الاعتبار جنساً.
- ولو قيل ما الجملة المفيدة؟ لقلنا: كلمة، فكانت بهذا الاعتبار نوعاً.
- ولو قيل ما الحرف الواحد من حروف الهجاء؟ لقلنا: كلمة، فكانت بهذا الاعتبار فصلا.
- ولو قيل ما القصيدة أو الخطبة؟ لقلنا: كلمة، فكانت بهذا الاعتبار عرضاً عامًّا.

وبهذا تكون الاعتبارت محدّداتٍ سياقية لذاتيات الأشياء، بحيث تُحدَّد للشّيء الواحد ذاتيّاته الثلاث من جنسٍ ونوعٍ وفصلٍ، وعرضيّاته كذلك، من خاصة وعرضٍ عامّ، انطلاقاً من تصوّر معنى الشيء في سياق وروده.

[1] - تهذيب اللغة، الأزهري(أبو منصور محمد بن أحمد، ت370هـ)، تحقيق: علي حسن هلالي، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ط، 1384هـ/1964م، وفي لسان العرب، لابن منظور، مادة: (كلم).

المبحث الثالث: شروط التعريف وأنواعه

1. شروط التعريف

إذا كان التعريف هو القول الشارح الذي يُوضّح معانيَ الأشياء ويُبيّنها؛ فإنّه من اللازم أن تُراعى فيه ضوابط معيّنة، وأخرى يجب تجنّبها، تضمن له وظيفته المنوطة به قصد تحقيق الفهم القويم، والتواصل السليم، وهذه الضوابط مُختصَرة كالآتي:

أ) "أن يدلّ على الماهية لا على العرض؛ إذ ينبغي أن يستبعد التعريف كلّ الأعراض"[1]؛ إذ إن ذكر ذاتيات الشيء هو ما يُحدّد ماهية هذا الشيء، ويميّزه عن غيره تمييزا دقيقاً، وبذكرِ هذه الذاتيات يُستغنى عن العرضيات، ويكون لهذا الذكر أوعدمه تحديد نوع التعريف، أهوَ حدّيّ أو رسميّ؟ وكذلك يُعرف الحدّ والرّسم بقسميْهِما التّامّ والناقص.

وإن دلّ الحدّ على ماهية الشيء حقيقة كان الحدّ حقيقيّا؛ لأنه يُعرِب عن حقيقة الشيء، ويصوّر كُنْهَ معناه في النفس.

ب) أن يكون جامعاً مانعاً؛ بأن "يكون حدّ الشيء متضمّنا لجميع الأوصاف الذاتية بالقوّة أو الفعل"[2]، "ولا شكّ أن يكون مشتملاً على مقوّماته أجمع"[3]، وفيه أيضا "تُجْمع أجزاء الحدّ من الجنس والفصول"[4]، دون إغفال أحدها، وتُذكر جميع ذاتياته وإن كثُرت، إن ادّعى الأمر ذلك. كما أن شرط الاطراد والانعكاس مرتبط بالجمع والمنع؛ فلو "لم يكن مطرداً لما كان مانعاً لكونه أعمّ من المحدود، ولو لم يكن منعكساً لما كان جامعاً لكونه أخصّ من المحدود"[5]، فإذا كان "الغرض من الحدّ تمييز المحدود بصفته، عمّا ليس

[1] ـ الجدل بين أرسطو وكانط، دراسة مقارنة، محمد فتحي عبد الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ط1، 1415هـ/1995م، ص:101.
[2] ـ كتاب الحدود، لابن سينا، ص:4.(بتصرّف)
[3] ـ الإشارات والتنبيهات، ج1، ص:204.
[4] ـ المستصفى من علم الأصول، الغزالي(أبو حامد محمد بن محمد، ت505هـ)، تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة المدينة المنورة، د.ط، ج1،ص:46.(بتصرّف)
[5] ـ الكليات، ص:391-392.

منه، فليس يتحقّق ذلك إلا مع الاطراد والانعكاس؛ فالطرد هو تحقيق المحدود مع تحقيق الحدّ، والعكس هو انتفاء المحدود مع انتفاء الحدّ"[1].

ج) ذكر الجنس القريب لا البعيد، فإذا "وُجد الجنس القريب لا يذكر البعيد معه، فتكون مُكرِّار"[2]؛ لأن الجنس القريب "أعرف من غيره، وتقديم الأعرف أولى، ولأنه يدلّ بالتضمّن على الأجناس البعيدة"[3]؛ ولأن "اسم الجنس [الجنس القريب] يدلّ على جميعها دلالة التضمّن. ثمّ يتمّ الأمر بإيراد الفصول"[4]، ولا ينبغي بالمقابل تقديم الأعمّ على الأخصّ؛ كأن تقول: ناطقٌ حيوان في تعريف الانسان، فتذكر الفصل وتُتبِعه الجنس، فتكون مُخِلاً بالترتيب؛ إذ إن "التأليف بين الذاتيات لا يكفي وجوده كيف اتّفق، بل لا بدّ فيه من هيئة وترتيب"[5].

د) طلب الوضوح مع الإيجاز، والابتعاد عن المجاز، وذلك بأن "تحترز من الألفاظ الغريبة الوحشية، والمجازية البعيدة، والمشتركة المتردّدة"[6]، بخلاف الرازي أوجب التكرير في التعريف، وجعل له ثلاث صورٍ: "فقد يكون في محلّ الضرورة، وقد يكون في محلّ الحاجة، وقد يكون لا في محلّ الضرورة ولا في محلّ الحاجة، أما الذي في محلّ الضرورة فهو تعريف الإضافيات كقولك: الأب حيوان، يولد آخر من نوعه من نطفته، من حيث هو كذلك، فقولك من حيث هو كذلك تكرير ولكنه لا بد منه، فإنك ما لم تذكره لم يصر الحد الذي ذكرته تعريفا لتلك الإضافة"[7].

أما الابتعاد عن المجاز، فهو ضروري؛ لأن "كلّ ما يقال على جهة الاستعارة فإنه غامضٌ غير بيّنٍ، فلا يمكن أن يقول من قال الشيء على جهة الاستعارة أنه قاله على الحقيقة"[8].

---

[1] - الردّ على المنطقيين، ابن تيميّة(تقيّ الدين أبي العباس أحمد، ت728هـ)، تولى إعادة طبعه ونشره: إدارة ترجمان السنة، لاهور ـ باكستان، د.ط، 1396هـ/1976م، ص:17.

[2] - المستصفى من علم الأصول، ص:46.

[3] - قضية التعريف في تراث فخر الدين الرازي، ص:27.

[4] - الإشارات والتنبيهات، ج1، ص:208.

[5] - البصائر النصيرية في علم المنطق، السّاوي (زين الدين عمر بن سهلان، توفي نحو 450هـ/ 1058م- 1059م)، بهامش هذا الكتاب تعليقات وشروح للإمام محمد عبده، ، تقديم وضبط وتعليق: د. رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت ط1، 1993م، ص:83.

[6] - المستصفى من علم الأصول، ج1، ص:48.

[7] - قضية التعريف في تراث فخر الدين الرازي، ص:28.

[8] - الجدل بين أرسطو وكانط، ص:102.

فإذا تحقّقت هاته الشروط، فإن ذلك سينفعنا "أن نحصل على فكرة متمايزة عن الشيء المعرَّف، ويجعلنا نفهم ما أمكن ذلك ماهية المعرَّف وطبيعته، بحيث يمكن أن يساعدنا التحديد أن نعقل خواصّه الأساسية"[1]، ثمّ إنّ تحقّق هاته الشروط يساعد كذلك على تحديد أنواع التعريف وتقسيماتها.

2. أنواع التعريف

للتعريف أنواع كثيرة لا تكاد تُحصى، وذلك لاعتبارات شتى، "منها طبيعة اللغة، هل هي عادية أم نظرية علمية؟ هل هي ثنائية (حالة الترجمة مثلا) أم أحادية؟ ومنها نوعية التخصّص؛ فإنّ التخصصات العلمية ألوان، تتباين بموجبها التعريفات، فمنها ما يكون التعريف فيها غاية (علم المعجم وعلم المصطلح مثلا)، ومنها ما يكون وسيلة لا غير (كما هو شأن باقي العلوم)، ومن الاعتبارات الثانوية خلف التعاريف، ثقافة المعرِّف وإمكاناته وتجربته في الميدان، فكلّ هذه وغيرها اعتبارات يجب وضعها في عين الاعتبار عند تلقي أيّ تعريف"[2].

فهذه الأنواع وتقسيماتها إنما هي عمليّات إجرائية، يتمّ بواسطتها تصنيف الحقول المعرفية تبعا لتخصصاتها، وكذا يتمّ تصنيف مفاهيم هذه الحقول مع المصطلحات الدالّة عليها؛ فلولا التعريف ما مُيّز بين مصطلحاتِ عِلْمٍ من علْم، وما فُهِمت مفاهيمها ولا حُدّدت قضاياها، وما عُرِفت العلوم بعضها من بعض.

وتجدر الإشارة أنه "لا يمكن وضع قواعد عامّة للتعريف، فكلّ طريقة تؤدّي إلى توضيح معنى اللفظ في ذهن السامع مقبولة"[3]؛ شريطة احترام الشروط المذكورة سلفاً، وبمقابل هذا لا بدّ من ذكر بعض أنواع التعريف التي تُغنينا عن ذكر غيرها، ومن هذه الأنواع:

[1] - المنطق أو فن توجيه الفكر، أنطوان أرنولد، وبيير نيكول، ترجمة: عبد القادر قنيني، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - المغرب، ط1، 2007م، ص:180.
[2] - التعريف والمصطلح، عبد العزيز أحميد، ص:55.
[3] - مدخل إلى علم المنطق، ص:75.

1.2 التعريف المنطقي

هو التعريف الذي يحدِّد "معنى اللفظ تحديداً لا يحتمل أدنى التباس مع تعريفات غيره من الألفاظ"[1]؛ أي التعريف الذي يستجيب لشروط التعريف الحقيقي الذي تتبيّن من خلاله خواصّ الشيء المعرَّف، "وهو على نوعين: التعريف بالحدّ (التعريف التحليلي)، والتعريف بالرسم (التعريف الوصفي)"[2].

في حين يرى عبد المنعم الحنفي أن "التعريف التحليلي Analytical definition هو التعريف بالحدّ والرسم، وأنّ التعريف بالحدّ (L) Definition per genus et differentia، هو التعريف بالجنس والفصل"[3]، وأشهر تقسيماته التعريف بالحدّ والتعريف بالرسم.

أ) التعريف بالحد

على قول ابن سينا، هو القول الذي يدلّ على ماهية الشيء، "ولا شكّ في أنه يكون مشتملاً على مقوّماته أجمع"[4]؛ أي أنّه التعريف الذي يضمّ ذاتيات الشيء المعرَّف، التي هي الجنس والنوع والفصل، وهذا قوله: مقوّماته أجمع. (قد تم بيان هذه الذاتيات في معرض الحديث عن الكلّيات الخمس). وينقسم هذا التعريف بدوره إلى قسمين:

<u>القسم الأول</u>: الحدّ التام

نفسه الذي قيل في التعريف بالحدّ، مع إضافة شروط التعريف اللازمة له، أي أن يكون التعريف ضامّاً لشرطَيْ الجمع والمنع؛ "فأما الجمع فمعناه أن ينطبق التعريف على جميع أفراد الشيء المعرَّف،

---

[1] - المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي،(544- 600هـ) أقسام الكلام نمودجا، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، ج1، إعداد: محمد الدحماني، إشراف الدكتور الشاهد البوشيخي، جامعة محمد الاول وجدة، السنة الجامعية 1426-1427هـ ، 2005-2006م ص:43.
[2] - مدخل إلى علم المنطق، ص:77-78.
[3] - المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة في العربية والأنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية والروسية واللاتينية والعبرية واليونانية، الحنفي (عبد المنعم)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط3، 1420هـ/2000م، ص:205.
[4] - الإشارات والتنبيهات، ج1، ص:204.

وأما المنع فمعناه أن يمنع دخول أي فردٍ من الأفراد الذين لا ينطبق عليهم معنى اللفظ"[1]، والحد التام يسمّيه الرازي بالحد الذاتي، ويكون المطلوب منه: "ذكر ماهية الشيء كما هي، لا يحتمل الإطناب والإيجاز، لأن أجزاء الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان"[2].

بناءً على هذا يأتي التعريف بالحدّ التامّ كالآتي:

[الحدّ التامّ = الجنس القريب + الفصل]

القسم الثاني: الحدّ الناقص

"ما يكون بالفصل القريب وحده، أو به وبالجنس البعيد؛ كتعريف الانسان بالناطق، أو بالجسم الناطق"[3]، إنه الحدّ الذي "يمكن أن يختّل من أحد ركنيه (الجنس أو الفصل)، أو أن يختّل الركنان معا وذلك بأن يُؤتى بأحدهما محلّ الآخر أو أن يعوّض عنصر منهما بثالثٍ أو أن يسقط ركن منهما أو أن يُؤتى بالجنس والفصل البعيد، عندئذ يكون الحدّ ناقصا أو "خداجا" كما يحلو لابن سينا أن يسميه"[4].

فهذا النوع من التعريف لا تُذكر فيه جميع ذاتيات الشيء المعرَّف، بل يذكر بعضها، ويغيَّب البعض الآخر، فكانت نتيجة هذا الغياب عدم معرفة حقيقة الشيء بشكل دقيق على ما هو عليه في الوجود.

ويأتي التعريف بالحدّ الناقص كالآتي:

[الحدّ الناقص = الجنس البعيد + الفصل]

[1] - مدخل إلى علم المنطق، ص:78.(بتصرّف).
[2] - المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي، ص:44.
[3] - دستور العلماء، ج2، ص:17.
[4] - مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، السنوسي(عبد الرحمن بن معمر)، دار التراث ناشرون، الجزائر، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2004، ص:85.

ب) التعريف بالرسم

إنه قولٌ "يعرِّف الشيء تعريفاً غير ذاتي، ولكنّه خاصّ، أو قولٌ مميِّز للشيء عمّا سواه لا بالذات"[1]، إذ تُذكر فيه "الصفات غير الذاتية أي العرضية، أو بعضها للشيء المعرَّف. لذا فهو لا يعرِّفنا على طبيعة الشيء(ماهيته)، وإنما يدلّنا على ما يُميّزه فقط عن سواه من الأشياء[2]، وهو على قسمين كذلك:

القسم الأول: الرسم التام

"ما يتركّب من الجنس القريب والخاصّة، كتعريف الانسان بالحيوان الضّاحك"[3]، فاشتمل على ذاتيٍّ هو الجنس، وعرضيّ هو الخاصّة، لذا سُمّي رسماً تامّاً؛ لأنه تعريف بالخارج اللازم الذي هو أثرٌ من آثار الشيء، فيكون تعريفاً بالأثر"[4]، وذلك نحو تعريف الانسان بالحيوان الضاحك، فنعرِّفه بالأثر العارض الذي يظهر عليه.

وعلى هذا يأتي التعريف بالرسم التامّ كالآتي:

[الرسم التامّ = الجنس القريب + الخاصّة]

القسم الثاني: الرسم الناقص

"ما يكون بالخاصة وحدها أو بها وبالجنس البعيد"[5]، أو "هو الكلّي غير المساوي للنوع أو الجنس ... وما كان غير مساوٍ فهو إما أعمّ وإما أخص"[6]، وغير المساوي للنوع والجنس من الذاتيات هو الخاصة والعرض العامّ من العرضيات. ومثال ذلك نحو تعريف الإنسان بالضاحك وحده، فيكون التعريف

---

[1] - كتاب الحدود، ابن سينا، ص:10. وفي كتاب الفارابي في حدوده ورسومه، جعفر آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ/1985م، ص:30.

[2] - مدخل إلى علم المنطق، ص:82. وكتاب مذكرة المنطق، عبد الهادي الفضلي، دار الكتاب الإسلامي، قُم ـ إيران، د.ط، ص:79.

[3] - التعريفات، ص:119.

[4] - الشمسية في القواعد المنطقية، تقديم، تحليل، تعليق، وتحقيق: مهدي فضل الله، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998م، ص:69.

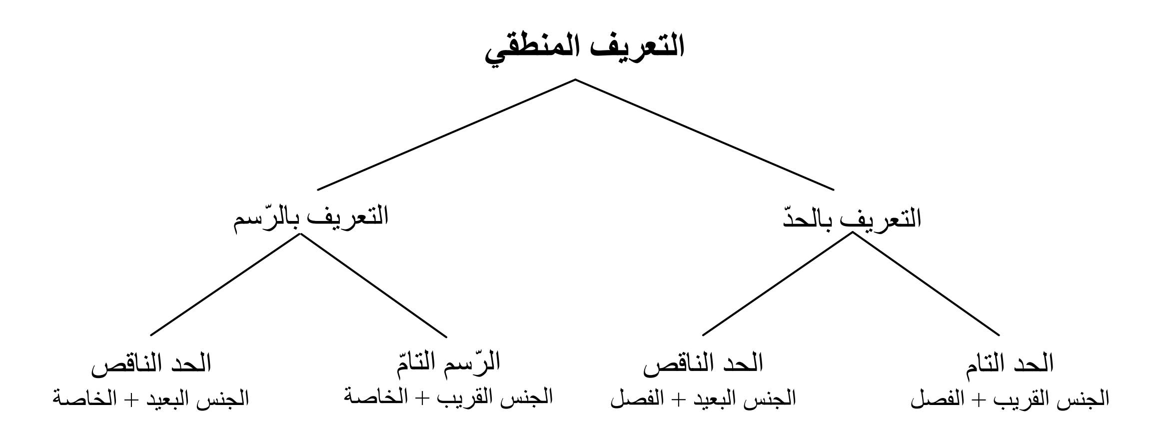
[5] - شرح العلامة قطب الدين محمود بن محمد الرازي (المتوفى سنة766هـ)، الملقّب بتحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية التي صنّفها الإمام نجم الدين عمر بن علي القزويني(المتوفى سنة493هـ)، وبهامشه حاشية العلامة السيّد الشريف علي بن محمد الجرجاني على شرح قطب الدين الرازي على متن الشمسية في المنطق، المطبعة الأزهرية المصرية، ط1، 1311هـ، ص:58.

[6] - الفارابي في حدوده ورسومه، ص:263.

بالخاصّة وحدها، أو تعريف الانسان بالجسم الضاحك، فيكون التعريف بالجنس البعيد وبالخاصة، وتأتي معادلة التعريف بالرسم الناقص كالآتي:

[الرسم الناقص = الجنس البعيد + الخاصّة]

والشكل أسفله يُلخّص ما قيل في التعريف المنطقي:



[**الشكل**: 7]

وفي مقابل التعريف المنطقي هناك نوع آخر بخلافه هو التعريف اللامنطقي، وهو من أنواع التعريف الخادمة للغة التعريف.

2.2 التعريف اللامنطقي

هذا النوع من التعريف ترِد فيه كثير من شروط التعريف التي يجب تجنّبها، أو عدم اعتبارها في التعريف، والتي تعجل من التعريف لا يقوم بوظيفة الإبانة عن حقائق الأشياء في ذاتها، ومَيْزِ الأشياء بعضها عن بعض، وهذا من "مثارات الغلط في الحدود"[1] كما يقول "أبو حامد الغزالي".

ويأتي هذا النوع من التعريف على صور كثيرة نذكر منها:

أ) التعريف بالإشارة: La Définition Ostensive

ويكون "بالإشارة إلى الشيء موضوع التعريف كأن نجيب عن الاستفسار عن ماهية الكتاب أو العصفور بالإشارة إليهما، أي بالقول: هذا هو الكتاب، وهذا هو العصفور"[2]، فهذا النوع من التعريف يُظهر شكل الشيء ومظهره لا غير، ولا يُبيّن خواصّ الشيء الذاتية والعرضية كاملة، والمدقّق في هذا النوع من التعريف يَلْحظ أنه يلحق بالتعريف بالرسم؛ لأنه يدلّ على صورة الشيء فقط.

ب) التعريف بالمثال[3]: La Définition Extensive par l'exemple

هو التعريف الذي يهدف إلى "بيان الشيء بمشابهه أو بضرب مثال له، وغايته تقريب الشيء إلى الفهم عند إيراد المثال أو المشابه ... وقد يكون المثال جزئيا للمعرف ... وقد يكون أمرا مباينا له"[4]، وذلك "بذكر أفرادٍ من الشيء المراد تعريفه، كتعريفنا للمعدن بأنه مثل الذهب والفضة والقصدير...إلخ"[5]، أو كالتعريف الذي قدّمه سيبويه للاسم بأنه "رجلٌ، وفرسٌ، وحائطٌ"[6]، فالتعريف بالمثال تعريف لامنطقيّ عندما

[1] - معيار العلم، الغزالي(أبو حامد، ت505هـ)، شرحه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى 1410هـ - 1990م، ص:267 وما بعدها.

[2] - مدخل إلى علم المنطق، ص:76.

[3] - مصطلح المثال على حدّ قول التهانوي هو "الجزئي الذي يُذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله إلى فهم المستفيد"؛ فهو بهذا المعنى في مقابل الكلّي الذي تُذكر فيه الكلّيات الخمس المشكّلة للتعريف وأنواعه المنطقية، فكان التعريف بالمثال كموضّح لقاعدة من قواعد التعاريف بذكر مثال يلي القاعدة ـ كما قيل سالفا ـ ذكرنا قاعدة التعريف بالحدّ التامّ [الحدّ التام = الجنس القريب + الفصل]، وذكرنا بعدها مثالا يوضّحها.

[4] - مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، ص:74.

[5] - مدخل إلى علم المنطق، ص:76.

[6] - الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط.3، 1408هـ/1988م، ج.1، ص:12.

يُذكر وحده، لكنّه يُحتاج إليه لتوضيح قواعدَ كثيرةٍ، يكثر فيها التجريد في القول، فيُأتى بالمثال لتوضيح هذا المجرّد وإنزاله منزلة المشاهَد، فيكون التعريف أكثر بيانا وتعريفاً.

ج) التعريف بالمرادف: La Définition Biverbal

هو التعريف الذي يفسّر "اللفظ المجهول أو الغامض بلفظٍ مفهوم لا يخرج عن كونه مجرّد اسم آخر للفظ المجهول"[1]، أو اللفظ الذي يفسّر "مدلول لفظ بلفظ أوضح منه دلالة على المعنى"[2]، فالمرادفات التي تأتي مُعرِّفة للألفاظ المعرَّفة بدورها تحتاج إلى تعريفٍ، وما كان تعريفه محتاجاً لتعريفٍ، كان أبعد أن يكون منطقيّاً في تمثيله للشيء في ذاته وحقيقته.

د) التعريف المجازي: La Définition Métaphorique

هو التعريف الذي يخالف حقيقة الشيء نفسه، فنعرِّف هذا الشيء "بما هو أغمض منه على الفهم أو الإدراك؛ كتعريفنا الجمل بأنه سفينة الصحراء، والأسد بأنه ملك الحيوان"[3]، ومعلوم أن من شروط التعريف والأمور التي يجب تجنّبها فيه، التعريف بالتعابير المجازية. ونعلم أن التعريف الحقيقي هو الذي تُطلب فيه حقيقة الشيء، والوضوح في التعبير عنها.

هـ) التعريف السبلي أو التعريف بالسلب والإيجاب:

هو التعريف الذي "يقوم على النفي؛ كتعريف الحيوان بأنه كلّ ما ليس جمادا، ولا نباتاً، وتعريف الخير بأنه ما ليس شرّاً"[4]؛ إنه التعريف الذي تُستعمل فيه الحروف "الدالّة على السلب، نحو: (ليس)، التي تقترن بـ (إلا) و (بل)"[5]، في أغلب الأحيان. فهذا النوع من التعريف اللامنطقي يأتي لإثبات صفةٍ أو صفات ليس هي صفات الشيء المعرَّف، بذكر مقابله أو ضدّه يكون دالاّ على النفي.

---

[1] - مدخل إلى علم المنطق: ص:76.
[2] - مقدّمة في صنع الحدود والتعريفات، ص:72.
[3] - مدخل إلى علم المنطق، ص:77.
[4] - نفسه، ص:77.
[5] - قضية التعريف في تراث فخر الدين الرازي، ص:42.

و) التعريف بالتضايف:

هو التعريف الذي يكون فيه كلٌّ من المعرَّف والمعرِّف متساويان في الوضوح، إذ لا حاجة لأحدهما لتوضيح الآخر، "كتعريفنا المعلول بأنه ما له علّة، وأن الفوق ما له تحتٌ، وأن الإبن من له أبٌ، وأن الأب هو من له ابنٌ"[1]، فيكون هذا التعريف بمثابة توضيح الواضح، فكان من المعضلات شرح الواضحات.

ز) التعريف بالضدّ:

هو "تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة، أو بما هو أخفى منه"[2]، وذلك بذكر أضداد الشيء المعرَّف، وأضداد هذا الشيء لا تُعبّر لا عن الشيء ولا عن حقيقته، كما أنّ التعريف بالضدّ يأتي بنقيض الشيء، ولا يأتي بلفظٍ يدلّ عليه حقيقةً، فهو يشبه كثيرا التعريف بالسلب والإيجاب.

ك) التعريف بالوظيفة:

إنه التعريف الذي تُذكر فيه وظيفة الشيء المعرَّف بدلاً من ذكرِ صفاته الذاتية، نحو تعريف مصطلح اللغة بأنها "أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"[3]؛ فعبارة "يُعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"، تدلّ على الوظيفة التي تؤدّها اللغة، وسيتمّ التوقف عند هذا التعريف في مسألة تعريف اللغة إن شاء الله.

3.2 التعريف الموسوعي:

هذا النوع من التعريف ذو طبيعة موسوعية نظرا لطبيعةِ مكوّناته المشكِّلة له، فهي تتنوّع بتنوّع المجالات والتخصصات التي يستمدّ منها ألفاظه ومصطلحاته؛ فهو "عبارة عن خزّان لمختلف المعارف،

---

1 - مدخل إلى علم المنطق، ص:77.

2 - قضية التعريف في تراث فخر الدين الرازي، ص:40.

3 - الخصائص، ابن جني(أبو الفتح عثمان، ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط، ج1، ص:33.

فالتعريف في هذا النوع من الممارسات العلمية، هو في النهاية عبارة عن تلخيص لعدة معارف، وهو يختلف عن التعريف الذي نجده في القاموسية والمصطلحية"[1].

في هذا التعريف تُسخَّر جميع الإمكانات التي من شأنها التعبير عن المصطلح المعرَّف؛ وذلك باستحضار بنيته اللغوية، والصوتية التّلفظية (المنطوقة والمسموعة)، واستعمال الصور (أشكال التعبير البصري) إلخ، وربط العلاقات المفهومية بين المصطلح المعرَّف وغيره من المصطلحات التي تسبح معه في فَلَكِه المفهومي.

4.2 التعريف المفهومي: La définition Compréhension

هو التعريف الذي يحاول رصد التداخلات المفهومية للمصطلحات، وبيان نوع العلاقات القائمة بينها، مع "تعيين صنفٍ عام يكوّن المصطلح المستهدف بالتعريف جزءاً منه، ثمّ يعمل على ما يُميّزه عن المفاهيم الأخرى التي من نفس الصّنف، ثم يعدّد بعد ذلك مجموع الخصائص والمميّزات الخاصة بالمفهوم، ويغلب أن تتعدّد التعريفات المحتملة في هذا النوع، فيكون المصطلحيّ أمام اختيارات متعدّدة"[2]، ويعرِّفه "روبر بيثينا" (Robert vézina) وآخرون بأنه "مجموع الصفات التي تُكوِّن مفهوما، مع الإشارة إلى مفهوم في غاية الدقّة بإضافة سيماته المميِّزة"[3].

إنّ هذا النوع من التعريف من أهم التعاريف التي يعتمدها المُصطلحيّ في الدراسات المصطلحية، على اعتبار أنّ المفاهيم "مجموعة متماسكة من التقديرات المتعلّقة بموضوع ما، تأسّست نواته من تلك التقديرات التي تعكس الخصائص اللازمة لذلك الموضوع"[4]، وتبقى تلك التقديرات مشوبة بالغموض ما لم

---

[1] - التعريف والمصطلح، عبد العزيز أحميد، ص:55، نقلا عن: Bruno de besse, La Définition Terminologique, Centre d'études du lexique, la définition, larousse, 1990, P :253.

[2] - التعريف والمصطلح، عبد العزيز أحميد، ص:56، نقلا عن: Bruno de besse, La Définition Terminologique, P:257.

[3] - La rédaction de définition terminologique, Robert Vézina...(et autres), Version abrégée et adaptée par : Jean Bbédard et Xavier Darras, Montréal, Office québicois de la langue française, 2009. Page :38.

[4] - من قضايا المصطلح اللغوي العربي، مصطفى طاهر الحيادرة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1424هـ/2003م، ص:26

تُوضع المفاهيم في قواليبها الاصطلاحية، بحيث تطبّق قاعدة المصطلح الواحد للمفهوم الواحد. هذه العملية تتمّ عبر مراحل ثلاث حدّدها "ساجر"[1] في الآتي:

- وضع المفهوم في منظومته المعرفية التي تحدّده وتوضّحه.
- تسميّته (وضع مصطلح له) لإمكان الإحالة عليه بوضوح كاف.
- تعريف المفهوم لإزالة اللّبس الذي قد يعتري تسميّته، الأمر الذي يؤدي إلى تأكيد المفهوم، وترسيخه بالنسبة للمادة المعرفية التي يُحيل عليها.

5.2 التعريف الماصدقي: La définition extension

هو التعريف الذي "يصف مفهوماً مع تِعداد (أو عَدٍّ) مفاهيمة النوعية أو التبعيضيّة"[2]؛ إنه التعريف الذي يذكر الصّفات التي يمكن أن تصدق على مفهوم ما انطلاقا من أجزاءه المكوِّنة له، فمثلا مفهوم الدراجة؛ يدخل تحته ماصدقات تصفه هي: (إطار الدولاب ـ إطار داخلي للعجلة ـ إطار العجلة ـ قرص أو دولاب ـ قرص في وسط الدولاب).

فالصفات هي ماصدقات تصف مفهوما واحدا، لكن بالمقابل هي في ذاتها لها سيمات خاصة تتميز بها عن غيرها من الصفات الأخرى الموجودة معها في نفس المفهوم.

وإذا تمّ تدقيق النظر في التعريف الماصدقي وجدناه يُشبه إلى حدّ كبير مبدأ الاعتبارات المقدّم للكلّيات الخمس في المنطق الحديث ـ الذي تمّ الحديث عنه قبل ـ بحيث إن مفهوم الكلمة يدخل تحتها ماصدقات محدَّدة تشترك معها في حقلها المفهومي، وتصف الكلمة إذا ما تمّ تعريفها؛ فكانت بذلك الكلمة هي: (الحرف الواحد من حروف الهجاء، وهي اللفظة الواحدة المؤلَّفة من جماعةِ حروفٍ لها معنىً، وهي القصيدة بكاملها، والخُطبة بأسرها).

[1] - ساجر، نظرية المفاهيم في علم المصطلح، ترجمة: جواد حسني سماعنة، مجلة اللسان العربي، العدد 47، 1994، ص:188، (بتصرّف).
[2] - La rédaction de définition terminologique, P :38.

6.2 التعريف الاصطلاحي:

هو التعريف "المنبثق من مجال مخصوص، ويكفي أن يكون قادرا على التمييز بين الشيء والآخر أو المفهوم والآخر، مع تميّزه بالإيجاز.

ويراعى في هذا النوع من التعريف أن لا تتضمّن عبارته المصطلح المعرَّف"[1]، وكذلك يجب أن تُراعى فيه الخصائص الأساسية للمصطلح المعرَّف "ذات الصّلة الوثيقة بعملية تعريف التصور في إطار منظومةٍ تصوّرية معينة، بل ويلزم اختيار الخصائص المميزة وفقا لملاءمتها منظومة التصورات"[2]، مع دقّة التعبير عنها.

ويرى عليّ القاسمي أن هذا النوع من التعريف يُتوخّى منه "توضيح المفهوم الذي يُعبِّر عنه المصطلح، وليس توضيح اللفظ أو الشيء. ولهذا فإن التعريف المصطلحي (أو الاصطلاحي) يرمي إلى تحديد موقع المفهوم في المنظومة المفهومية للحقل العلمي أو المجال المعرفي، وتبيين علاقاته بمفاهيم تلك المنظومة، وذكر خصائصه التي تميّزه عن تلك المفاهيم"[3].

7.2 التعريف السياقي: La définition contextuelle

ويسمّى أيضا السياق التعريفي[4]: Contexte définitoire"، إنه التعريف الذي يتّفق مع السياق الوارد فيه اللفظ"[5] أو المصطلح؛ حيث إن السياق هو الذي يحدّد تعريف المصطلح انطلاقا من التخصّص الذي يوجد فيه ذاك المصطلح. لهذا كان التعريف السياقي من أهم التعاريف الناجعة في الدراسات المصطلحية، لتفادي الخلافات المفهومية، والتداخلات المصطلحية.

---

[1] - التعريف والمصطلح، عبد العزيز أحميد، ص:56، نقلا عن: Bruno de besse, La Définition Terminologique, P:258.

[2] - من قضايا المصطلح اللغوي العربي، ص:36-37.

[3] - علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العلميّة، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ط1، 2008م، ص:751.

[4] - التعريف والمصطلح، عبد العزيز أحميد، ص:56.

[5] - المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، لعبد المنعم الحنفي، ص:205.

8.2 التعريف الوصفي[1] التمثيلي:

هو التعريف الذي يضمّ وصفا دقيقاً للمصطلح مع وضع تمثيلٍ له بواسطة أمثلة بيانيّة؛ إذ إنّ هذا النوع من التعريف يضمّ شقّاً وصفياً، يتمّ فيه وضع الأوصاف الدالّة على الشيء دلالة مباشرة، مرتّبةً على حسب أهميتها، إذْ بواسطتها يتمّ تصنيف الأشياء وميْزِ بعضها عن بعضٍ انطلاقا من تلك الأوصاف. يتلُوه هذا الشّق ـ مباشرة في نفس التعريف ـ شِقٌّ تمثيلي توضيحي، يزيد من قوّة التصنيف في الشقّ الوصفي.

يتضمّن الشقّ الوصفي مجموع الصفات والسّمات الجوهرية التي تدلّ على الشيء أو المصطلح، بينما يتضمّن الشقّ التمثيلي مجموعة من الأمثلة التي تُمثّل شرحاً إضافيا لتلك الصفات الموجودة في الشقّ الأول.

لقد وضع كلّ من "إرييل وينريش" (Ureil Weinreich)، و"جوزيت ري- دبوف" (Josette Rey Debove) نمودجا، في مقالهما المعنون بـ "التعريف المصطلحي في الدلالة الوصفية"[2]؛ من أهمّ ما أثاراه في هذا النمودج، قضية التعريف بالصفات الجوهرية من جهة، ومن جهة أخرى وجود علاقات مفهومية بين مجموعة من المصطلحات انطلاقا من تحديد السيمات المشتركة بين تلك الصفات، التي تتكرّر في مجموعة من التعاريف، هذه السيمات المشتركة هي التي تُحدّد الحقل المفهومي لتلك المصطلحات، كما أن المصطلحات التي تحمل نفس السيمات المشتركة، يكْثُر حضورها في علوم مختلفة، الأمر الذي يُحدِث غموضا مفهوميا، ومن ثَمّ حصول تداخلٍ مصطلحي. كما أنه توجد سيمات مُميِّزة في التعريف، تمنح المصطلحات التمايُز فيما بينها، وتعمل تلك السيمات المميِّزة على تخصيص كل مصطلح داخل حقلٍ مفهومي معيّن، وجعله ينضبط لقاعدة المصطلح الواحد للمفهوم الواحد.

---

[1] - يرى "جيورج مونان" أن التعريف الوصفي يشبه "التعريف المفهومي ـ المحدّد ـ (La définition en intension)، الذي يُعطي مجموع العلامات المعرِّفة التي تدلّ عليها الكلمة"، مأخوذ من كتاب: Dictionnaire de la linguistique, George Mounin, 4e édition « Quadrige », Janvier 2004, Presse Universitaires de France, 1974.

[2] - Ureil Weinreich et Josette Rey-Debove, La définition lexicographique dans la sémantique descriptive, Langages, 5e Année, N°19, 1970, Page : 75.

والنمودج أسفله يُبيّن طريقة تشكّل التعريف الوصفي التمثيلي، وحضور السيمات المشتركة، والسيمات المُميِّزة بين المصطلحات:

(مص1) يدلّ على (س1)، (س2 م)، و(س3م)... (سن)؛ مثال ذلك: (ت1)، (ت2)... (ت ن)

(مص2) يدلّ على (س1)، (س2م)، و(س3م)... (سن)؛ مثال ذلك: (ت1)، (ت2)... (ت ن)

:

:

مصطلحات ن:

الشقّ الوصفي — الشقّ التمثيلي

التعريف

دلالات الرموز المستخدمة في النمودج:

- (مص) تعني: مصطلح.
- (س) تعني: سمة.
- (س ن) تعني: مجموع السيمات المحتملة.
- (س2م) تعني: السّمة المُميِّزة الأولى.
- (س3م) تعني: السّمة المُميِّزة الثانية.
- (ت) تعني: التمثيلاث.
- (ت ن) تعني: مجموع التمثيلات المحتملة.

تحليل النمودج:

- كلّ من المصطلح الأول والثاني، يضمّ مجموعة من السيمات بالإضافة إلى مجموعة من التمثيلات (الأمثلة)، مع وجود سيمات وتمثيلات مُحتمَلَة.

- في كِلا المصطلحين توجد سيمات مُميِّزة، ممثّلة في (س2م)، و(س3م)، مع احتمال وجود مجموعة من السيمات المميِّزة الأخرى.

- إنّ عملية تحديد السيمات المميِّزة بين تلك المصطلحات تُمكّن من ضبط التداخل الحاصل بين تلك المصطلحات، ومن ثمّ تحديد الفروق الحاصلة، والعلاقات القائمة بينها.

مثلا: إذا عرَّفنا كُلاّ من الإنسان والأسد، فإن خارجهما يتبيّن من خلال المعادلة الآتية:

الإنسان = حيوان + ناطق + (س ن)

الأسد = حيوان + مفترس + ملك الغابة + (س ن)

فالإنسان(مص1) = (س1) + (س2 م) + ... (س ن)

والأسد(مص2) = (س1) + (س2 م) + (س3) +... (س ن)

إذن: الإنسان والأسد يشتركان في سمة أو صفة الحيوانية الممثَّلة بـ (س1). أما السّمتان المميِّزتان لهما فتتمثّل في كون الإنسان يتميَّز بالنطق؛ (س2 م) لـ (مص1)، والأسد يتميّز بالافتراس؛ (س2 م) لـ (مص2)، مع سِمة إضافية هي كونه ملِك الغابة؛ (س3) لـ (مص2).

وبهذا فالعناصر الفاعلة دلاليّاً في هذا التعريف وفي تعريف أيّ مصطلح هي تلك السيمات المميِّزة التي تضبط تعريف كلّ مصطلح، وتُميِّز معناه عن معنى آخر؛ بحيث تجمع على المصطلح جميع سيماته المميِّزة، وتمنعه من الدخول أو التداخل مع غيره بفضل تلك السّيمات.

كما يمكن أن نُسمّي كلّ سِمةٍ أو سيمات يمتاز بها تعريف شيءٍ (الإنسان أوالأسد...إلخ)، سِمة أو سيمات نمودجية، تجعل من ذاك اللفظ أو المصطلح يتميّز في ذاته أولا، قبل أن يمتاز بها عن غيره.

خلاصة الفصل

يتضح ممّا سبق أنّ لغة التعريف في جوهرها ترتكز على غايتين أساسيتين:

- الغاية الأولى: التوصُّل إلى المعرفة، وذلك بتطبيق شروط التعريف المذكورة والالتزام بمكوّناته، فإذا كان ذلك كذلك؛ حصلَ الفهم السليم، وتوضّحت الأفكار، وزال الغموض والالتباس، فكان ذلك عوْناً للبرهنة على العلوم والاستدلال عليها بالمفاهيم والمصطلحات الكاشفة لها.

- الغاية الثانية: التواصل بالمعرفة المُحصّلة، وهذه هي الغاية المطلوبة في العلوم؛ إذْ بلغة التعريف تتلاقح العلوم ويستفيد بعضها من البعض الآخر، وتُتاجر بالمصطلحات والمفاهيم، وذلك بتصديرها واستيرادها فيما بينها.

كما يتضح بالملموس أن لغة التعريف لغة صارمة:

يرى "أوكَ تيونڤيل" (Eug Thionville)، أنّ "التعريفات عناصر أساسية في العلوم الدقيقة؛ لأنها بمثابة إثباتات أولية، كتلك التي نراها في الحساب والهندسة"[1]، فهي بهذا المعنى تُعدّ بمثابة قواعد صارمة تحفظ للعلوم قوّتها واستمراريتها ـ وقد ظهر ذلك قبلُ ـ من خلال مكوّنات التعريف الممثَّلة في الكليات الخمس وتقسيماتها.

وبذلك نستخلص أن لغة التعريف لها:

- بنية تستند إلى قيمتين أساسيتين هما: صح أو خطأ؛ بمعنى أن التعريف له لغة صارمة لا تحتمل قيمة: "يمكن أن يكون كذا أو كذا"، فإما أن يكون التعريف صحيحا أو أن يكون خاطئا، كي لا يقع الخلط والغموض في المصطلحات والمفاهيم.

[1] - De la théorie des lieux communs dans les topiques d'aristote et des principales modification, qu'elle a subies a nos jours, thèse présentée a la faculté des lettres de paris, par : Eug, Thionville. Pris, Chez Auguste Durand, Libraire, rue des grés.7, 1855. Page :72. (Source : gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France)

- قواعد ثابتة ذات صياغة معيّنَة، مثلا:

✓ القاعدة الأولى: [جنس قريب + فصل = ……….]

✓ القاعدة الثانية: [………….. + خاصة = رسم تام]

✓ القاعدة الثالثة: [جنس بعيد + ……… = حدّ ناقص]

✓ القاعدة الرابعة: [جنس بعيد + خاصة = ………..]

فخارِج القاعدة الأولى هو: الحدّ التام.

وما يضاف إلى القاعدة الثانية هو: الجنس القريب.

وما يضاف إلى القاعدة الثالثة هو: الفصل.

وخارج القاعدة الرابعة هو: الرّسم الناقص.

فهذا يُثبت رياضية هذه القواعد من جهة، ومن جهة أخرى يُثبت دقّتها وعدم احتمالها لصيغٍ غير صيغها. بالإضافة إلى وجود قواعد أخرى تُثبت مدى صارمة هذه اللغة.

كما يمكن استخلاص معادلة جديدة من خلال لغة التعريف:

إذا كانت المصطلحات مفاتيح العلوم، فإن التعريفات مفاتيح المصطلحات والمفاهيم؛ لأن قيمة العلوم تُعرَف بمصطلحاتها ومفاهيمها، وقوّة مصطلحاتها ومفاهيمها تُعرَف انطلاقا من دقّة تعاريفها، فإذا صحّت التعاريف صحّت معها المصطلحات والمفاهيم، ومعهما تصحّ العلوم، وعلى هذا الأساس جاز القول:

[التعاريف مفاتيح العلوم]



تعريف اللغة

"قيل: إن الإنسان هو المتمدّن بالطبع، والتوحّش دأبُ السّباع؛ ولهذا المعنى توزّعَت الصنائع، وانقسمت الحِرَف على الخَلْق؛ فكلّ واحد قصَر وقته على حِرفة يشتغل بها؛ لأنّ كلّ واحد من الخلْق لا يمكنه أن يقوم بجملة مقاصده، فحينئذ لا يخْلُو أن يكون محلُّ حاجته حاضرة عنده أو غائبة بعيدةً عنه؛ فإذا كانت حاضرةً بين يديه أمكنه الإشارة إليها، وإن كانت غائبة فلا بدّ له من أن يدلّ على محلّ حاجاته وعلى مقصوده وغرضه؛ فوضعوا الكلام دلالةً، ووجدوا اللسان أسرع الأعضاء حركة وقبولا للتّرداد."

عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت911هـ)
"المزهر في علوم العربية وأنواعها"
ج1، ص:36.

الفصل الثاني: تعريف اللغة وإعمال لغة التعريف

تمهيد

إن أهم ما بُحِث ويُبحث وسيُبحث في الدراسات العلمية عامة، والإنسانية خاصة مفهوم اللغة؛ ليس لكون هذه الأخيرة خاصية إنسانية، وإنما لكونها أداة تشتغل وفق خوارزميات منطقية، تحاول من خلالها اللغة وصف وتوصيف الفكر الإنساني، وإعادة إنتاج المعرفة العلمية بواسطة قوالب لغوية كائنة وممكنة؛ كائنة وذلك بالاستفادة من الموروث اللغوي(المعاجم اللغوية والاصطلاحية، والقواعد الصوتية والصرفية والنحوية ... إلخ)، وممكنة وذلك بالاستعانة بالتقنيات العلمية الحديثة والمتمثّلة في مختبرات البحث اللغوي والتقنيات الحاسوبية، وغيرها.

فمُنْذُ القديم حاول العلماء وصف اللغة وإعطاءها تعارِيفَ متعددة، وكذا بيان أصل وضْعها وواضِعِها، ورصد مختلف مراحل تطورها، فتضاربت على إثر ذلك الآراء واختلفت التصورات والمفاهيم بشأنها. وما هذا المحور إلا محاولة فهم جديدة للغة، تعتمد في تحليل بعض تعارِيفها على آلة المنطق التي يُحتكَم إليها للوصول إلى التصور ـ تصوّر اللغة انطلاقا من تعريفها ـ ثم التصديق بذاك التصور، باعتبارهما أساسيّين في حصول الفهم لذوات الأشياء والموجودات(المعرَّفات) عند الانسان بواسطة اللغة. ولا يتأتى ذلك إلا إذا تمّ تطبيق لغة التعريف بالكيفية الصحيحة، والطريقة المرسومة، والتي تمكّننا من الوصول إلى ماهية الشيء المُعرَّف وحقيقته.

لكن إعادة طرح السؤال عن ما هي اللغة؟ في كلّ مرّة ـ من طرف أيّ باحث ـ قد يبدوا أمراً غريباً نوعاً ما، فيقول لك قائل: إن اللغة عُرّفت عدّة تعريفات، ودُرست من مختلف الزوايا، فلا حاجة بعد هذا إلى معرفة ما اللغة، لكن ليس ذلك بالأمر اليسير، ولا كما يُتَصوّر؛ لأنه إذا ما تمّ التوقّف عن البحث في ماهية اللغة، فلا شكّ أنّ العلم سيتوقّف، لأن ركائز قيّام أيِّ علم متوقّفة على معرفة اللغة، ومعرفة لغة أيِّ علم (مفاهيمه ومصطلحاته) متوقّفة على معرفة اللغة.

المبحث الأول: تعريف اللغة

1. اللغة لغةً

من "لَغَا يَلْغُو لغواً، أي قال باطلا. يقال: لَغَوْتُ باليمين، واللَّغَا: الصوت. واللغة أصلها لُغَيٌ أو لُغَوٌ، والهاء عوض، وجمعها لغًى مثل بُرَةٍ و بُرًى، ولغاتٌ أيضا[1]، وفي اللسان: "اللّغوُ واللّغَا: السَّقط وما لا يعتدّ به من الكلام وغيره ولا يحصل منه على فائدة ولا نفع"[2]، "وأما تصريفها ومعرفة حروفها فإنها فُعْلة من لَغَوْت. أي تكلّمت، وأصلها لُغْوة ككرة، وقُلَةٍ، وثُبَة، كلها لاماتها واوات"[3]، "فالمحذوف منها اللام دون الفاء والعين"[4]، فاللام فاء الفعل، والغين عيْنُهُ، ولام الفعل محذوفة هي الواو، "وذلك أن أكثر ما حُذِفَت لامه إنما هو من الواو، نحو: أبٍ، و(أخٍ)، و(غَدٍ)، و(هَنٍ)، و(حَمٍ)، و(سَنَةٍ) فيمن يقول (سَنَوات)"[5]، وغيرها كثير. والتاء للتأنيث، وسبب حذف لام الفعل، من (لُغَةٍ) على وزن (فُعْلَةٍ)، أنْ لا الْتقاء لساكنَيْن في كلمة واحدة، مع علة لام الفعل، فكان الحذف أنْسَب دَرْءاً للثِّقْل.

وقد جاء "الفُعْلَة والفَعَلَة **لموضع الفعل في الأعضاء** كثيرا"[6]، وموضع الفعل هذا بالنسبة إلى اللغة هو اللسان؛ لأنه العضو الذي يتّخذ أشكالاً وأوضاعاً مختلفة من داخل الفم لأنتاج الأصوات اللغوية. زيادة على ذلك؛ الحروف المكوّنة لمصطلح لغة (اللام، والغين، والواو) كلّها مجهورة، و"الجهر مصدر الفعل جهر، بمعنى: رفع، وجهر بصوته رفعه، ورجل جهوري الصوت وجهيره، والإجهار: الإعلان، وفي العربية حروف يجمعها قولهم: (اطلقن ضرغم عجز ظبي ذواد)"[7]، فزادت هذه الصفة ـ صفة الجهر ـ من قوّةِ قول إن موضع الفعل في العضو المشار إليه سالفا هو اللسان؛ لأنه باللسان تُعرف مخارج الحروف وصفاتها.

[1] - الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، مادة (لغا).
[2] - لسان العرب، مادة (لغا).
[3] - الخصائص، ابن جني، ج1، ص:33.
[4] - سرُّ صناعة الإعراب، ابن جني(أبو الفتح عثمان، ت392هـ)، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ - 1993م، ص:601.
[5] - سرّ صناعة الإعراب، ص:603.
[6] - شرح شافية بن الحاجب، مع شرح شواهده للبغدادي(عبد القادر، ت1093هـ)، الإستراباذي(رضي الدين محمد بن الحسن، ت686هـ)، حقّقهما وضبط غريبهما، وشرح مُبْهَمَهُما: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د.ط، ج1، ص:161.
[7] - معجم الصوتيات، مرتّب على الألفباء، العبيدي(رشيد عبد الرحمان)، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، ط1، 1428هـ - 2007م، ص:79.

ومن أجل بيان أهمّية هذا العضو في التعبير عن الحاجات، وعدِّهِ الوسيلة الأقرب لاستحضار الأشياء بين الذوات، والتعبير عنها بأدقّ وأفصح التعبيرات، قيل: "إن الإنسان هو المُتمدّن بالطبع، والتوحّش دَأْبُ السباع؛ ولهذا المعنى توزّعَت الصنائع، وانقسمت الحِرَفُ على الخَلْق، فكلٌّ واحد قصَر وقتَه على حِرْفة يشتغل بها؛ لأن كلّ واحد من الخلق لا يمكِنُه أن يقوم بجُمْلَة مقاصدِه؛ فحينئذ لا يخلو من أن يكون **محلُّ حاجته حاضرةً عنده أو غائبةَ بعيدة عنه،** فإن كانت حاضرةً بين يديه أمكنه الإشارة إليها، وإن كانت غائبة فلا بدّ من أن يدلّ على محل حاجاته وعلى مقصوده وغرضه؛ **فوضعوا الكلام دلالةً،** ووجدوا اللسانَ أسرعَ الأعضاء حركة وقبولا للترداد. وهذا الكلام إنما هو حرفٌ وصوتٌ"[1]، وما هذا إلا أول الطريق لمعرفة الحكمة من وضع اللغة.

فهذا النص فيه إشارة إلى الغاية التي وُضعِت اللغة من أجلها، والتي هي الوصول إلى معرفة حقائق الأشياء والتعريف بها؛ أي أنّ الغاية من اللغة معرفيّة تعريفيّة، وعلى ذلك تكون وظيفتها توَصُّليّة تواصلية، والوسيلة التي تُبرَّر بها هاته الغاية هي اللسان، ويزيد ابن خلدون في التبرير قائلا: "اعلم أنّ اللغة هي عبارة المتكلّم عن مقصوده، وتلك العبارة فعلٌ لسانيٌّ ناشئ عن القصد بإفادة الكلام. فلا بدّ أن تصير ملَكَة مُتَقرِّرة في العُضوِ الفاعل لها، وهو اللسان"[2].

وتجدر الإشارة أيضاً أن هذين النّصَّين يُشبهان نصّاً وضعه ابن جني عند تعريفه للغة، وهو من التعاريف الاصطلاحية المشهورة للغة، وهو التعريف الذي سنورِدُه في تعريفها اصطلاحا.

---

[1] - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي(عبد الرحمان جلال الدين، ت911هـ)، شرحه، وضبطه، وصححه، وعنون موضوعاته، وعلّق على حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البتجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3، ج1، ص:36. وفي شرح الكوكب المنير، المسمّى بمختصر التحرير، أو المختبر المبتكَر شرح المختصر في أصول الفقه، ابن النجار(محمد بن أحمد بن عبد الله العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي، ت972هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حمّاد، مكتبة العبيكان، الرياض، د.ط، 1413هـ/1993م، ج1، ص:101.

[2] - المقدمة، ابن خلدون(عبد الرحمن، ت808هـ/1406م)، حقّقها وقدّم لها وعلّق عليها: عبد السلام الشدّادي، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء، ط1، 2005م، ج3، ص:237.

2. اللغة اصطلاحا:

للغة تعريفات متعددة، أشهر هذه التعريفات ـ على ما قيل قبل ـ ما عرّفها به ابن جنّي قائلا: "أمّا حدُّها؛ فإنها أصوات، يعبِّر بها كلّ قومٍ عن أغراضهم"[1]، فهي بهذا المعنى ذات طبيعة صوتية سميّعة، فابن جني عندما وصفها بأنها أصوات، أخرج ما جاء على شاكِلتها من كتابة وخطٍّ وإشارة، وغيرها من الرموز التي تخالف الأصوات.

من أجل معرفة مدى صحّة هذا التعريف، لا بدّ لنا من التدقيق في مجموعة من المصطلحات التي تدور في الحقل المفهومي لمصطلح اللغة (الصوت، اللفظ، القول، الكلمة، الجملة، الكلام، الكلِم، اللسان)، ومقارنةِ بعضها ببعض، حتى نصل إلى حقيقة كلّ مصطلح على حدة، وتكون تلك الحقائق مساعِدَة لمعرفة حقيقة مصطلح اللغة، كما أنّه بواسطة هذا الحقل المفهومي يمكن معرفة مدى انصهار مفهوم اللغة مع باقي المصطلحات الدائرة معه في نفس الحقل، وبواسطة تعريف هذا المصطلح كذلك يمكن تحديد مدى دقّة ابن جني في اختيار أجزاء ومكوّنات مصطلح اللغة، ومدى التزامه بقواعد التعريف المنطقي.

من خلال ما سبق، يتّضح أن أهم المكوّنات المُشَكِّلة لمفهوم اللغة، والمكوّنة لبنائه الداخلي هي:

أ) محلّ الحاجة حاضرةً وغائبة.

ب) مؤضِع الفعل من العضو.

ج) وضع الكلام دلالة.

وهي مصطلحات تدلّ في مُجْمَلها على علاقة متسلسلة تربط الفكر بالفكر عبر اللغة وبها. لذلك سيتمّ دراسة هاته المركّبات الاصطلاحية من أجل معرفة مدى ارتباطها بتعريف اللغة من جهة، ومن جهة

[1] ـ الخصائص، ج1، ص:33.

أخرى تكون جسرا موصلاً لبيان مدى دقّة التعريف الاصطلاحي الذي قدّمه ابن جني للغة، وهذه هي الغاية المطلوبة في هذا الفصل.

3. المكوّنات المشكّلة لمفهوم اللغة

1.3 محلّ الحاجة حاضرة وغائبة:

اللغة لا تنفكّ أن تكون من محلّ، كيف ذلك؟

مَهْما بدا، في كوْن اللغة من منطقٍ هو اللسان، باعتباره آلة تؤلَّف بها الحروف والعبارات، ليخرُج بها المضمر من الكلام إلى العلن، ويحصل بذلك البيان لما في الجَنان؛ فنظُنّ بذلك أن اللسان هو الأول في صناعة الكلام؛ إلاّ أن الأمر ليس كذلك، فقَبْلَ أن تُؤَلَّف الحروف والعبارات على اللسان وتُلْفظ، تكون هناك حروف وعبارات ذهنية في محلّ الحاجة الذي ذكرنا، تقوم الملكة بصياغة هاته الحروف والعبارات الذهنية وفق شروط التأليف الصوتي، وقواعد التركيب النحوي ـ المتواضع عليها داخل عشيرة لغوية، والمكتسبة بالفطرة ـ تتناسب وما يُراد التعبير عنه، سواء كان حاضرا أو غائبا؛ ومحلّ الحاجة هذا عند علماء الوضع[1]، هو ما يُصطلح عليه بالحافظة عند الحكماء، وقد حدّها السيد الجرجاني في تعريفاته بأنها "قوّة محلّها التجويف الأخير من الدماغ من شأنها حفظ ما يدركه الوهم من المعاني الجزئية، فهي خزانة للوهم كالخيال للحس المشترك"[2]، وزاد التهانوي في كشّافه قائلا: إنها "الذاكرة أيضا"[3]: Memory – Mémoire.

لكن كيف يحصل ذلك؟

يقول الشيخ محمد الدسوقي المالكي في حاشيته على شرح المحقق أبي الليث السمرقندي على الرسالة العضدية للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد (ت756)، "والألفاظ الذهنية علم محصَّل

---

[1] ـ علماء الوضع: هم علماء اللغة بالدرجة الأولى يعتمدون المنطق آلة لوضع الألفاظ بإزاء معانيها، والبحث عن أحوال اللفظ من حيث ما يُعرف به اللفظ عن غيره.

[2] ـ التعريفات، ص:84.

[3] ـ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج1، ص:610.

ومستحدَث، وجعلُ العبارات علماً مبنيٌّ على مذهب المناطقة من تعريفه بالصورة الحاصلة في الذهن، والألفاظ الذهنية صورة للخارجية ضرورةَ أنّ صورة الشيء مثاله، والألفاظ الذهنية على مثال الخارجية"[1]؛ ليس الغرض ها هنا معرفة الألفاظ الذهنية، وإنما معرفة صورة الشيء بمعرفة صورته الحاصلة في الذهن بواسطة هذه الألفاظ المكوَّنة من حروف وعبارات ذهنية، ومن هذه النقطة بالضبط يمكن أن نحدّد أصل اللغة؛ أهي وحي وإلهام، أم أنها مواضعة واصطلاح؟

2.3 موضع الفعل من العضو:

العضو المُشار إليه ها هنا هو اللسان، أي "العضو الموجود داخل الفم، وهو أبرز أعضاء الجهاز النطقي، ويرجع إليه طائفة كبيرة من الأصوات اللغوية، لأنه يتّخذ أوضاعا مختلفة داخل الفم لإنتاج الصوت اللغوي"[2]، وفي الكليات هو "القوة النطقية القائمة بالجارحة لا الجارحة نفسها"[3]، فهذا العضو بمثابة جهاز يعطي الهواء الخارج من الرئة، المارّ عبر الحنجرة والحلقوم فالفم، مشكّلا أصواتاً تَتَحدّد صفاتها الخاصة بها بالعضو المشار إليه سالفا، وذلك باحتكاكه بمجموعة من الأعضاء النطقية الأخرى المشكلة للجهاز النطقي، وموضع الفعل هو مكان الاحتكاك، سواء كان اللسان مسؤولا عنه، أو غيره من الأعضاء النطقية.

إنّ الاحتكاك الحاصل في الجهاز النطقي، بواسطته يتحدّد مخرج الحرف وصفته، ولا يتأتى ذلك إلا عند تذوقه ونُطقِه ساكناً. يقول محقّقا معجم العين، في طريقة الخليل عند تأليفه لمعجمه، والأساس الذي اعتمده في ترتيب موادّه: "وإنما كان ذَواقُه إيّاها أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحَرْفَ، نحو: ابْ،

---

[1] - حاشية محمد الدسوقي المالكي على شرح المحقق أبي الليث السمرقندي على الرسالة العضدية للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، المتوفي سنة 756هـ، الدسوقي(محمد الدسوقي المالكي، ت1230هـ)، ومعها حاشية العلامة سيدي محمد الحفناوي الشافعي على الشرح المذكور مفصولا بينهما بجدول، وبهامشهما شرح العلامة أبي الليث السمرقندي على الرسالة العضدية في علم الوضع، المطبعة الأزهرية للتراث، مصر، 1348هـ/1929م، ص:44.

[2] - معجم الصوتيات، ص: 152-153.

[3] - الكليات، ص:798.

اثْ، احْ، اعْ، اغْ"[1]، فهذا المصطلح (موضع الفعل من العضو)، له اصطلاح آخر هو "المخرج"، بضمّ الميم، وكان للخليل السّبق في وضع هذا المصطلح، يقول في مقدمة العين: "وأما مُخرج الجيم والقاف والكاف، فمن بين عكدة اللسان، واللهاة في أقصى الفم"[2]. والمخرج على وزن مَفْعَل، وهذا الوزن غالبا ما يأتي للدلالة على اسم المؤضع الذي يحدث منه الشيء، أو اسم المكان الذي يقع فيه الحدث.

وقد ورد هذا المصطلح عند ابن جني باصطلاح آخر هو (المقطع)، يقول في ذلك: "اعلم أن الصوت عَرَض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا"[3]، والمقطع هو مكان انقطاع الصوت عندما يعرض له عارض يقطعه عن امتداده واستطالته، مشكّلا جرساً يمتاز به عن جرسٍ آخر، ويَنْماز بصفةٍ غير الصفة التي هي لباقي الأجراس، "وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، وإذا تفطنت لذلك وجدته على ما ذكرته لك، ألا ترى أنك تبتدئ الصوت من أقصى حلقك، ثم تبلغ به أي المقاطع شئت، فتجد له جرْسا ما، فإن انتقلت منه راجعا عنه، أو متجاوزا له، ثم قطعت أحسست عند ذلك غير الصدى الأول، وذلك نحو الكاف، فإنك إذا قطعتَ بها سمعت هناك صدى ما، فإن رجعت إلى القاف سمعت غيره، وإن جُزْت إلى الجيم سمعت غير ذَنَيْك الأولين"[4].

وحقيقة الأمر عندما ننْظر إلى كلا المصطلحين لدى كل من الخليل وابن جني، نجد بينهما تفاوتاً ليس اصطلاحيّا فقط، وإنما تصورهما لما يحدث للهواء عند خروجه، واعتبار حالة اللسان ودوره في تحديد مخرج الحرف، وتحديد مكان انقطاع الصوت.

يمكن القول إن الخليل ينظر إلى المخرج باعتبار مكان انقطاع الهواء دون النظر إلى ما قبله من هواء حاصل، أو شرح حقيقة ما يحصل له؛ فكان ذواقه ذاك (فتح الفم بالألف، وإظهار الحرف)، أدلّ

---

[1] - معجم العين، الفراهيدي(أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، ت175هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، مقدمة المعجم، ج1، ص:47.
[2] - معجم العين، المقدّمة، ج1، ص:52.
[3] - سرّ صناعة الإعراب، ج1، ص:6.
[4] - نفسه، ج1، ص:6.

على أنه يحقّق الألف أولاً ويعتمد عليه اعتمادا قويّا، لمعرفة مخرج وصفة الحرف الذي يُريد إظهاره؛ فالخليل لم تكن له نيّة وصف وتفسير ما يحدث للهواء عند خروجه، وإنما اعتمد هذا النهج عندما تعذّر عليه البدء بالألف في ترتيب معجمه، لأن الألف حرف معتلّ، "فلما فاته الحرف الأول كَرِهَ أن يبتدئ بالثاني - وهو الباء - إلا بعد حجّة واستقصاء النظر، فدبّر ونظر إلى الحروف كلّها وذاقها [فوجد الكلام كلّه من الحلق] فصيّر أولها بالابتداء أدخل حرف منها في الحلق"[1]، فوجد العين أدخلها، فاعتمده كأساس لبناء معجمه، وسمّاه به.

في حين، يرى ابن جني أن أصل الحرف نَفَسٌ أو هواءٌ يعرضُ له عارض يقطعه، ليشكّل صوتا بجرْسٍ محدّد، وصدى معيّن؛ فابن جني له تصوران لما يحدث للهواء عند خروجه، واحدٌ يحصل به جرس الحرف؛ وهو ما كان الهواء أساسه، دون أيِّ اعتمادٍ للألفِ في تحقيق جرس الحرف، وأنّ الانتقال من جرس الحرف الأول إلى جرسِ حرفٍ آخر، أو تتجاوزه إلى غيره، يحدث أصداءً مختلفة، والاختلاف الحاصل بين هذه الأصداء، هو ما يصطلح عليه بـ (الصفات)؛ وتبرير ذلك أنه قد تكون حروف من نفس المخرج، إلا أنها تختلف بالصفة التي يمنحُها لها صَدَاهَا؛ والصفة هي "الأمارة اللازمة بذات الموصوف الذي يُعرف بها"[2]، والآخر مبنيٌّ على الأول، وهو معرفة صدى الحرف، يقول في ابن جني: "وسبيلُك إذا أردت اعتبار صدى الحرف أن تأتي به ساكنا أو متحرّكا لأن الحركة تُقلق الحرف عن موضعه ومستقرّه، وتجذبه إلى جهة الحرف الذي هي بعضه، ثم تدخل عليه همزة الوصل مكسورة من قَبْله؛ لأن الساكن لا يمكن الابتداء به، فتقول: اِكْ. اِقْ. اِجْ، وكذلك سائر الحروف"[3].

وبهذا تكون المعادلة المكوّنة للحرف كالآتي:

[هواء (نفس) + مخرج (مقطع) + صوت + جرس + صدى + صفة = حرف]

---

[1] - مقدمة معجم العين، ص:47.
[2] - التعريفات، ص:117.
[3] - سرّ صناعة الإعراب، ص:6.

3.3 وضع الكلام دلالة

عند النظر في هذا المركب الاصطلاحي، يتبيّن أنه يضمّ ثلاثَ مصطلحات دالّة في تركيبها على علاقة تكاملية بين عناصره، والمصطلح الذي يملك مفتاح الإفهام ها هنا، هو مصطلح "الكلام"، والكلام على مصطلح الكلام يُوجِب الكلام على أجزاء الكلام، التي تتقاطع معه في الاشتقاق من جهة، وكذلك التي تتداخل معه في المفهوم من جهة أخرى، والتي بها يزول الإبهام.

فما تقاطع معه في الاشتقاق فكلّ من: الكلِم، والكلمة.

وما تداخل معه في المفهوم فمِثل: الصوت، واللفظ، والقول، والجملة، واللسان، واللغة.

وهذه القسمة تُوجب وضع مقارنة اصطلاحية، قصد بيان ما يدلّ عليه كلّ مصطلح، وكذا التوصّل إلى قواسم مشتركة بين هذه المصطلحات يُفيد في بيان المصطلح المركب (وضع الكلام دلالة)، وعلى هذا يكون عمل الأجزاء في بيان الكلّ. ولا يُكْتفى بِبيان هذه الأجزاء فقط، بل أكثر من ذلك إيجاد العلاقة التي تربط بينها، ومحاولة التدليل عليها؛ أي محاولة بيان دلالة هذه العلاقة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ القاسم المشترك الذي تنتهي إليه القسمة التعريفية، بخارجها المصطلحي، هي مفتاح التعريف بمصطلح اللغة المراد تعريفه.

ومكوّنات القسمة موضوعةٌ كالآتي:

أولا: التقاطع الاشتقاقي: الكلمة # الكلام # الكلم.

ثانيا: التداخل المفهومي: الصوت # اللفظ # القول # الجملة # الكلام # اللسان # اللغة.

المبحث الثاني: من الصوت إلى اللغة

1. **التقاطع الاشتقاقي:** الكلمة # الكلِم # الكلام

الناظر في هذه المصطلحات يرى وجود تقاطع اشتقاقي بينها، لكنّها في حقيقتها تختلف مفهوميّاً، والكشف عن حقيقة هذا الاختلاف لا يتأتّى إلا بلغة التعريف التي من شأنها أن تُجلي الغموض، وتزيل الإبهام، وترسم الحدود، وتحدِّد نقط الاختلاف أو الائتلاف.

عرّف ابن الحاجب الكلمة بأنها: "لفظ وضع لمعنى مفرد"[1]، وزاد الإستراباذي عليه في الشرح قائلا: "اعلم أن الكَلِم جنسُ الكلمة (كتَمْر) وتمرة، وليس المجرّد من التاء من هذا النوع جمْعا لذي التاء"[2]، فنعلم بعد هذا التحديد أنّ الكلِم جنس لنوعٍ هو الكلمة، وأما حدّ الكلام فعلى ما نظم الحريري(ت516هـ):

"حَدُّ الكَلامِ ما أفادَ المُسْتَمِعْ *** نحو: سَعَى زيدٌ، وَ: عمرو مُتَّبِعْ"[3]

كما أنّ الكلمة أيضاً تُطلَق على "الاسم والفعل والحرف، فهي بهذا الاعتبار جنسٌ لشمولها لكلِّ واحدٍ منها، وكلّ واحدٍ منها نوعٌ؛ إذ حقيقة الجنس فيه موجودة وهي الكلمة"[4]؛ وعلى هذا الاعتبار يُصبح الكلِم جنساً لأنواعِ الكلمةِ الثلاث (الاسم والفعل والحرف)، وهذا ظاهرُ قول ابن مالك(ت672هـ) في متن ألفيته حين قال:

"كلامنا لفظٌ مفيدٌ: كاسْتَقِمْ، واسمٌ وفعلٌ ثُمّ حرفٌ الكلِم"[5]

الظاهر أنّ الكلِم جنسٌ دالٌّ على هاته الأنواع الثلاث، مركّبة لإفادة معنىً، لوجود العطف بينها الدالّ على علاقة التركيب بين تلك الأنواع. كما يمكن أن يقعَ الكلِم على تلك الأنواع الثلاث مركّبة، دون

---

[1] - شرح الرّضيّ على الكافية، الإستراباذي(رضي الدين، ت686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس - بنغازي، ط2، 1996م، ج1، ص:19.

[2] - نفسه، ج1، ص:19.

[3] - شرح مُلْحة الإعراب، النّاظم والشارح: الحريري(أبو محمد القاسم بن عليّ، ت516هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، 1412هـ/1991م، ص:2.

[4] - الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب(أبو عمرو عثمان بن عمر، ت646هـ)، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، 1402هـ/1982م، ج1، ص:60.

[5] - متن الألفية، ابن مالك(محمد بن عبد الله، ت672هـ)، دار المعرفة، الدار البيضاء - المغرب، د.ط، 1421هـ/2001م، ص:1.

إفادتها لمعنى، وهو ظاهر قول الأُبّدي(محمد بن عبد الرحمن بن علي البِجائِيّ، ت860هـ) في حدّ الكلِم: "ما تركّبَ من ثلاثٍ كلمات فصاعداً، أفاد أمْ لمْ يُفِدْ"[1].

وأما الكلام "فلا ينطلق إلاّ على المفيد خاصة"[2]؛ فمفهوم الكلِم يشترك في صفة الإفادة مع مصطلح الكلام تارة، وتنْتَفي هذه الصفة عنه فيكون كلِماً تارة أخرى، وبانتفاء صفة الإفادة وبقاء صفة التركيب، يُصبح مثله مثل الكلمة في احتوائه مجموعة كلمات موضوعة، كلّ واحدة منها تدلّ على معنى مفرد، لكن لا تفيد نسبة مقصودة رغم تركيبها، كما هو الحال بالنسبة للكلام.

وعليه يكون الكلِم جنسا قريبا لنوعٍ هو الكلام، والكلام بدوره جنسٌ قريب لنوع هو الكلمة (الاسم والفعل والحرف)، وأساس اعتبار الكلام جنساً قريباً للكلمة؛ تعريف قدّمه صاحب الأصول في النحو، ابن السراج، حيث قال: "الكلام: يتألف من ثلاثة أشياء: اسم وفعل وحرف"[3].

وفي العلاقة بين الكلِم والكلام يقول الفاكهي: فالكلم" أخصّ من الكلام، باعتبار اشتراط التركيب منها، أي من الثلاث، وأعمّ منه [الكلام] أي بسبب عدم اشتراط الفائدة فيه، كما عُلِم من حدّه، والكلام عكسه؛ أي الكلم: فهو أخصّ من الكلِم، باشتراط الفائدة فيه، كما عُلِم من حدّه، وأعمّ منه بعدم اشتراط التركيب من الثلاث"[4]، فالكلِم أعمّ من الكلام على اعتبار وجود التركيب ووجود الإفادة في كِلَيْهما تارة، وعدم الإفادة في الكلِم تارة أخرى. بخلاف الكلام شرطُه التركيب مع الإفادة، ومادّتهما في ذلك هو الكلمة.

ونزيد في تسويغ الطرح القائل: إن الكلِم أعمّ من الكلمة والكلام، بأن نذكّر بقول سيبويه في بداية الكتاب: "هذا باب علم ما الكلم من العربية"[5]. وفي شرحه، طرح أبو سعيد السّيرافي، سؤالا مُهِمّا مفاده "لِمَ

[1] - شرح حدود النحو للأُبّدي، شرحها: ابن قاسم المالكي(ت920هـ)، حقّقه وعلّق عليه وصنع فهارسه: خالد فهمي، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2008م، ص:51.

[2] - أسرار العربية، الأنباري(عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، ت577هـ)، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1997م، ص:23.

[3] - الأصول في النحو، ابن السرّاج(أبو بكر محمد بن سَهل، ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ/1996م، ج1، ص:36.

[4] - شرح الحدود في النحو، الفاكهي(عبد الله ابن أحمد، ت972هـ)، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ/1993م، ص:78.

[5] - الكتاب، لسيبويه، ج1، ص:12.

لمْ يقل: الكلام، أو الكلمات؟"[1]، فأجاب بأن الكلام يقع على القليل والكثير، والواحد والإثنين والجمع، وأنّ الكلِم جماعة كلمة، ثمّ أضاف بأنّ الكلمات جمع مثل الكلم، والكلِم أخفّ منها في اللفظ، فتمّ الاكتفاء بالأخفّ على الأثقل.

ويرى السيرافي كذلك أنّ الكلِم "اسم ذات الشيء، والكلام اسم الفعل المصرَّف من الكلِم"[2]، وهذه هي نقطة الفصل التي يتمّ بها التمييز بين الكلِم والكلمة والكلام، فكان اعتبار اسم الذّات أولى من اسم الحدث، ومن المصدر؛ فاختار سيبويه الأفصح ثم الأدقّ في التعبير عن بابه النحوي، "هذا باب علم ما الكلم من العربية".

واسْم الذات هذا، هو "اسم لمجموعةٍ من الأشياء تميّزت عن غيرها بصفات، هذه الصفات هي اسم المعنى المطابق لها، فاسم المعنى هو الذي يكوِّن المفهوم، واسم الذات هو الذي يكوّن الماصدق، وهنا يختلط اسم المعنى واسم الذات بالمفهوم وبالماصدق، والتمييز بين الاسمين على هذا الأساس له قيمة منطقية كبيرة"[3]؛ فمجموعة الأشياء هاته هي المصطلحات (الكلمة والكلِم والكلمة) الدائرة حول الجدر (ك ل م)، وقصد تمييزها يُأتى بصفاتها الخاصة الموجودة في تعاريفها، هاته الصفات هي التي تعطي كلّ مصطلحٍ معناه المطابق له، والموجود في التعريف المعبِّر عنه. كما أن التمييز بين اسم الذات واسم المعنى يُساعد على وضع تحديد مفهومي لتلك المصطلحات، انطلاقا من تحديد ما تصدق عليه تلك المصطلحات.

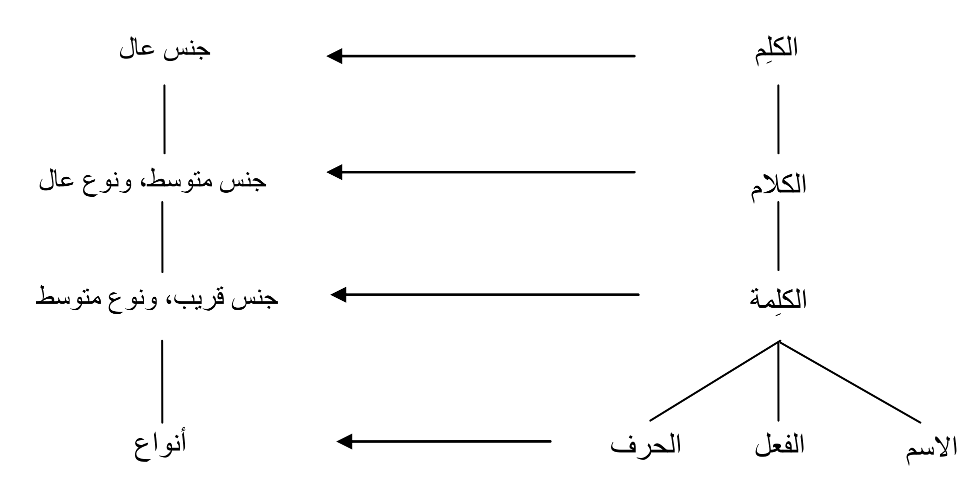
وبالنظر في الصفات التي تُميّز الكلِم، بأن يُطلق على المفيد وعلى غير المفيد، ليشمل الحروف أيضاً؛ حروف المعاني، التي تدّل على معنىً في غيرها عند تركيبها، وهذا ما حمل سيبويهِ على الزيادة في القول - عند تعريفه الكلِم - "..............، وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسمٍ ولا فعلٍ"؛ كي يؤكّد على

---

[1] - شرح كتاب سيبويه، السّيرافي(أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلمة، بيروت - لبنان، ج1، 2008، ج1، ص:11-12. (بتصرّف)
[2] - شرح كتاب سيبويه، ج1، ص:12.
[3] - المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة، ص:129-130.

أقسام الكلِم الثلاث، ويؤكّد كذلك على شرط الإفادة وعدمه. لهذا لمّا كان لمفهوم الكلِم هذا التميّز عن غيره من كلام وكلمات، اختاره سيبويهِ عنهما لعنوان الباب.

أما الكلمة فإنها تدلّ على هاته الأنواع (الاسم والفعل والحرف)؛ بأنها موضوعة لمعنى مفرد، بحث إنّ معانيَ تلك الأنواع تختلف وتتبيان، نظرا لاختلاف تعريف كل نوعٍ منها عن باقي الأنواع، فكان ذلك على ما قلنا قبلُ: الاسم كلمة، والفعل كلمة، والحرف كلمة، وتحدّد مراتب هذه الأنواع، وأجناسها وأجناس أجناسها على التخطيط الآتي:



[**الشكل**: 8]

إن أهم ما يمكن استخلاصُه من التعريفات التي قُدّمت لمصطلحات: الكلمة والكلام والكلم؛ هو أن النحاة حاولوا وصف هاته المصطلحات انطلاقاً من تخصّصهم، الذي تعكسه التعاريف المقدَّمة، ثم محاولتهم تمييز كلّ مصطلح عن الآخر انطلاقا من الصفات الموجودة في تلك التعاريف، مع محاولتهم وضع تعاريف جامعة مانعة لتلك المصطلحات، وكي يزيدوا تعاريفهم دقّةً، وضعوا أمثلة توضيحية تُثبت لكلّ مصطلح خصوصيته وتمايُزه الذاتي، وهذا مثال على تلك الأمثلة التوضيحية:

"مثال الكلمة: زيدٌ؛ لدلالته على معنى مفرد.

مثال الكلام: زيدٌ قائم؛ لتضمّنه إسنادا مفيداً إلى آخره.

مثال الكلِم: إنْ قام زيد؛ لتركّبه من ثلاثٍ.

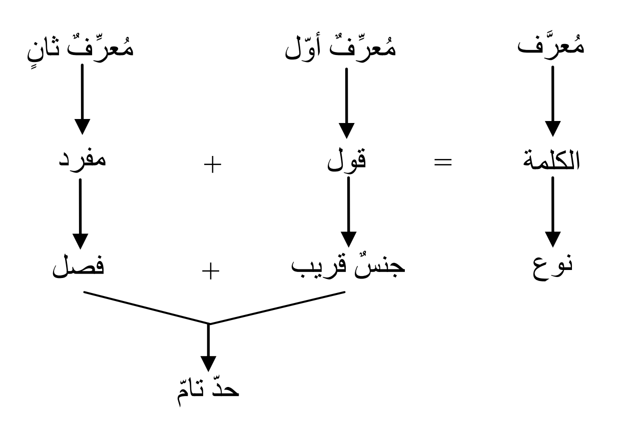
مثال ما اجتمع فيه الكلام والكلِم: زيد قام أبوه؛ أما كونه كلاما فلوجود الإفادة، أما كونه كلِماً فلوجود التركيب من ثلاث"[1].

أما ابن هشام الأنصاري فيرى أن "الكلمة قولٌ مفردٌ"[2]، بخلاف مَنْ قال من النحاة "الكلمة لفظ وُضع لمعنى مفرد"، فقد خالفهم في كون الكلمة قولٌ وليست لفظاً، وكذا عدم اشتراطه الوضع بإزّاء معنى.

فأمّا عدم اشتراطه الوضع؛ فحُجّته في ذلك أنّ النحاة احتاجوا إلى ذلك الاشتراط "لأخذهم اللفظ جنساً للكلمة، واللفظ ينقسم إلى موضوع[مستعمل]، ومُهملٍ؛ فاحتاجوا إلى الاحتراز عن المهمل بذكر الوضعِ، ولمّا أخذت القول جنساً للكلمة ـ وهو خاصٌّ بالموضوع ـ أغْناني ذلك عن اشتراط الوضع"[3].

وأما عُدوله عن اللفظ إلى القول؛ فحجّته في ذلك أن "اللفظ جنسٌ بعيدٌ لانطلاقه على المهمل والمستعمل، كما ذكرنا، والقول جنسٌ قريبٌ؛ لاختصاصه بالمستعمل، واستعمال الأجناس البعيدة في الحدود معيبٌ عند أهل النظر"[4].

وعند إعمال لغة التعريف على تعريف ابن هشام لمصطلح الكلمة نحصل على الخارج الآتي:



[**الشكل**: 9]

---

[1] ـ شرح حدود النحو، الأُبّدي، ص:51.
[2] ـ شرح قطر الندى وبَلُّ الصّدى، ابن هشام(أبو محمد عبد الله جمال الدين، ت761هـ)، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صَيْدا ـ بيروت، ط1، 1414هـ/1994م، ص:37.
[3] ـ نفسه، ص:38.
[4] ـ نفسه، ص:38.

الظاهر من خلال هذا الرأي أنّ ابن هشامٍ كان أكثر إعمالاً من غيره للغة التعريف؛ بحيث إنّه حَكَّم هاته اللغة لوضع تفسير جيّد لتعريف الكلمة، وميْزِها عن غيرها، إذْ نراه استوفى شروط التعريف المنطقي، الذي يُأتى فيه بالجنس القريب ثم الفصل، للحصُول على حدٍّ تامّ للمصطلح المعرَّف (الكلمة).

2. **التداخل في المفهومي:** الصوت # اللفظ # القول # الجملة # الكلام # اللسان # اللغة

1.2 مصطلح الصوت

سبق تعريف الصوت بأنه "عرضٌ يخرج مع النَّفَسِ مُسْتطيلا متّصلاً، حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تُثْنيهِ عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفاً"[1]، في مقارنة بين مصطلح المخرج عند الخليل، ومصطلح المقطع عند ابن جنّي. لكن ها هنا سيتمّ تحديد حدّ الصوت انطلاقا من تعريف ابن جنّي له.

فالصوت نوعٌ تحت جنسٍ هو العرض؛ والعرض هو "ما يعترض في الجوهر، مثل: الألوان، والطّعُوم والذوق واللّمس وغيره ممّا يستحيل بقاؤه بعد وجوده"[2]، والعرض هنا ليس هو العرضيّ المقابل للذاتي الذي تدخل تحته كلّيّتا الخاصّة والعرض العام؛ فقد جاء هنا من أجزاء الذّاتي(جنس قريب)، يُستعان به في تحديد المُعرِّفات المكوّنة للتعريف.

وعليه فجوهر الصوت ليس ذاك الذي يُصدره الإنسان فقط؛ بل هو مجموع الأصوات الممكنة التي تحدث عن اهتزاز الأجسام، وتنتقل عبر "وسط ناقل هو الهواء . غالبا . إلى أذن السامع، ومنها إلى جهازه الإدراكي في المخّ، وهو يشمل سماع أيّ صوت يحدث في الطبيعة أو في حياتنا اليومية، سواء كان طبيعيا أو إنسانيا أو كلاميا أو غير ذلك"[3]؛ فهو ملازم بالقوّة مفارق بالفعل:

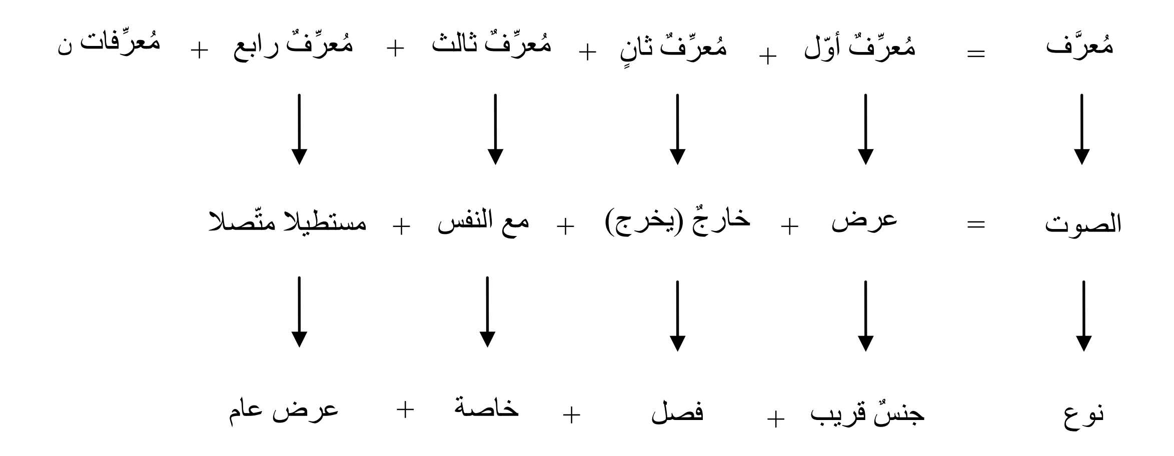
---

[1] - سِرّ صناعة الإعراب، ص:6.
[2] - التعريفات، ص:154.
[3] - البحث اللغوي عند إخوان الصفا، الفخراني(أبو السّعود أحمد)، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، 1411هـ/1991م، ص:82.

- فأمّا كونه ملازمٌ بالقوة؛ فذلك راجع لطبيعة الأشياء على اعتبار أنها مُحدِثة للأصوات، ولها قابليّة وقُوّة التصويت، فالأصوات "حدوثها لا يكون إلا من مُحرِّك يحرِّكها تارة يطِنُّ الصوت ويتّصل بمسمع الحاضرين، وتارة يُسكّنها فيَسكُن الصوت"[1]، وذاك هو المفارق.

- أمّا المفارق بالفعل؛ فراجعٌ إلى أنّ الأصوات مفارقة للأجسام المُحدِثة لها ـ بغضّ النظر عن نوع الصوت واستطالته واتصاله ـ إذْ لا يمكن للأجسام أن تبقى دائمة التصويت، ولا يمكن للاصوات أن تبقى دائمة الاستطالة والاتصال؛ وإن حدثَ ذلك، ما استطاع أحدٌ فهم صوتٍ من صوت.

فهذا ما جعل اختيار ابن جني لمصطلح "العَرَض" غاية في الدقة، لعِلمِه بعرضيّة الأصوات. هذا ما يُحسب لابن جني، أما ما يُحسب عليه فسيتمّ اكتشافه من خلال هذا التخطيط:



[**الشكل**: 10]

علِمْنا أنّ الصوت هو نوعٌ، وجنسُه القريب هو العَرَض، لكن الأمر يصبح أكثر تعقيدا إذا ما قارنّا تعريف ابن جني بالدراسات الصوتية الحديثة التي تمّ بواسطتها اكتشاف مجموعة من القبائل الإفريقية وبعض الحروف في اللغة الصينية، التي لا تعتمد في نُطقِها للأصوات على إخراج النفس، وإنما على

[1] ـ رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، الإمام أحمد بن عبد الله، دار صادر، بيروت، 1305هـ، ج3، ص:90.

إدخاله، فيصبح ما كان فصلاً (يخرج) لنوعِ الصوت خاصةً، وما كان خاصّةً يُصبح عرَضاً عامّا، وبذلك بدَلَ أن يكون تعريف ابن جني للصوت تعريفاً بالحدّ التّامّ، يُصبح تعريفاً بالرّسم التّامّ.

أما إذا ما تمّ اعتبار ما جاء بعد الاستطالة والاتصال في تعريف ابن جني؛ "حتى يعرض له في الحلق والفم والشفتين مقاطع تُثْنيهِ عن امتداده واستطالته، فيسمّى المقطع أينما عرض له حرفاً"، فسيصبح التعريف تامّا، لاختصاص حدوث الصوت عند الإنسان دون غيره من الأجسام.

وعرَّف الفاكهي الصوت بتعريفٍ يُشبِه تعريف ابن جنّي، فقال: "الصوت عَرَض يَخرج من داخل الرِّئة مع النفس، متّصلا بمَقطعٍ من مقاطع الحلق واللسان والشفتين"[1]، فهو بهذا لا يخالف ابن جني في عَرَضِيّة الصوت. إلا أنّ ابن جني كان أكثر تَوْصيفاً للصوت من الفاكهي.

أما ابن سينا فيرى "أن السبب القريب للصوت تموُّج الهواء دُفعةً بسرعةٍ وقوّةٍ من أيّ سببٍ كان"[2]، يحدُث عن هذا التموّج في الهواء نوعان من الصوت سمّاهما ابن سينا: القَرْعُ والقَلْعُ.

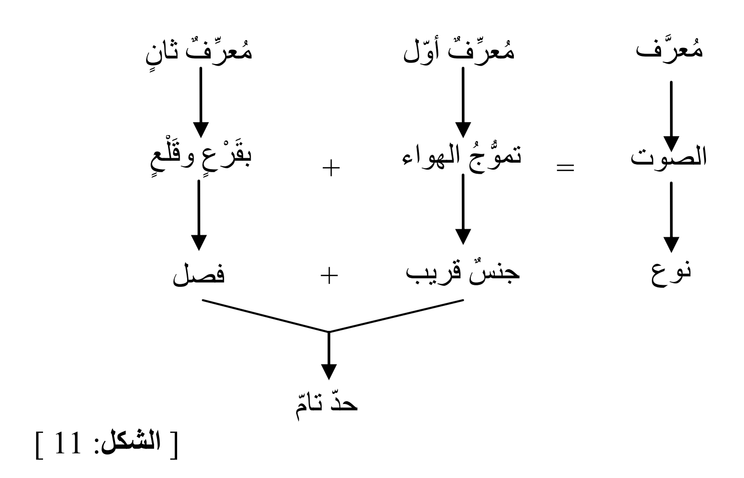
أمّا القَرْع فهو "قُرْبُ جِرْمٍ من جِرْم مقاوِمٍ له قُرْباً تابعاً له، تاليّا مماسّةً عنيفةً بسرعة حركة التقريب وقوّته"[3]، وفي مقابل بُعْد الجِرْم عن الجِرْم لا يظهر معه الصوت، لعدَم وجود القرع. أما في القَلْع "فباضطرار القالعِ الهواءَ الذي يدفعُه من المكان الذي يخلو من الهواء من القالع، وفي كليهما يلزمُ انقيادُ الهواء البعيد للتموّج"[4]، وكأنّ ابن سينا يُريد بتعريفه للصوت أن يقول: الصوت هو "تموّج الهواء بقَرْعٍ وقَلْعٍ".

[1] - شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي، ص:72.
[2] - أسباب حدوث الحروف، ابن سينا(أبو علي الحسين بن عبد الله، ت428هـ)، تحقيق: محمد حسّان الطيّان، ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة: شاكر الفحّام، وأحمد راتب النفّاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، الرواية الثانية، ص:103.
[3] - نفسه، ص:103.
[4] - نفسه، ص:104.

وإذا تمّ إعمال لغة التعريف على هذا التعريف الأخير، سنحصل على الآتي:

- تموّج الهواء: جنسٌ قريبٌ لنوعٍ هو الصوت؛ على اعتبار أنّ الهواء المُتموّج طاقة مَدفوعةٍ بِسرعةٍ وقوّة، من أيّ مصدر كان، "ثمّ يصل ذلك التموّجُ إلى الهواء الساكنِ في الصِّماخ وإلى ذلك العَصَب المفروش في سطحِه"[1].

- القَرْع والقَلْع: فصلٌ لنوعٍ هو الصوت، إذا كان تموّج الهواء هو السبب الرئيسي لحصول الصوت من أيّ مصدرٍ كان، ومكان حصول الصوت هذا، يسمّى مكان القَرْعِ، سببُه المباشر . كما قال ابن سينا . قُرْب جِرْمٍ من جِرْم مقاوٍم له قُرْباً تابعاً له، تاليّا مماسّةً عنيفةً بسرعة حركة التقريب وقوّته، يتلُو هذا القَرْع، قَلْعٌ يدفعُ الصوت الحاصل عن القَرَع إلى المكان الذي يَخْلو من الهواء القالعِ، حتى يصل ذلك الهواء المُتموّج إلى الصّماخ، ويمكن تمثيل التعريف الأخير على التخطيط الآتي:



[**الشكل**: 11]

وأما تعريف الصوت عند المحدثين، فلا يخْلو أن يكون شبيهاً أو قريبَ الشّبَهِ من تعريف ابن سينا، فهذا خليل إبراهيم العطية، وضع تعريفاً نقله عن "روبينس" (Robins R.H.)، إذ قال "الصوت Sound:

[1] - أسباب حدوث الحروف ، ص:104.

"اضطراب مادي في الهواء يتمثّل في قوّةٍ أو ضعفٍ سريعين للضغط المتحرّك من المصدر في اتجاه الخارج، ثم في ضعف تدريجي ينتهي إلى نقطة الزوال النهائي"[1].

وزاد تمّام حسان قائلا: "أما الصوت بالمعنى العام(الذي يشمل اللغوي وغير اللغوي)، فهو الأثر السمعي الذي به ذبذبة مستمرّة مطّردة، حتى ولو لم يكن مصدره جهازاً صوتيّاً حيّاً"[2]، فتمّام حسان في تعريفه هذا بدل أن يتحدّث عن تموّج الهواء، استعمل مصطلح "ذبذبة"، وهذا من المصطلحات العلميّة الحديثة التي جاءت للتعبير عن طبيعة الصوت الفيزيائية، أو ما يسمّى عنده بالكيموغرافيا أو تكنيك التعرُّجات الذبذبية؛ إذْ يُستعان في هذا التخصّص بالصور والتخطيطات والرسوم البيانيّة لوضع صيغة علميّة لطبيعة الصوت.

وكي تكون المصطلحات التي تمّ تعريفها قبلُ، من كلِمةٍ وكلامٍ وكلِمٍ، على صِلَةٍ بمصطلح الصوت الذي تمّ تعريفه. وكُلُّ ما عُرِّف على صِلَةٍ بالذي يأتي بَعدُ، من لفظٍ وقولٍ وجملةٍ ولسانٍ ولغةٍ؛ لا بدّ من إيجاد رابط أو روابط وثيقة بين هاته المصطلحات، حتى يتمّ إيجاد قاسمٍ مشتركٍ للمصطلح المركّب "وضع الكلام دلالةً"، وكذا للمصطلح المراد تعريفه في هذا الفصل الذي هو "اللّغة".

جاء في الكلّيات وموسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون ما يلي: "ما خرج من الفَمِ إن لمْ يشتمل على حرفٍ فهو صوتٌ، وإن اشتمل ولمْ يُفِدْ معنى فهو لفظٌ، وإن أفاد معنى فقول، فإن كان مفرداً فكلمة، أو مركّباً من اثنين ولم يُفِدْ نسبةً مقصودة فجملة، أو أفاد ذلك فكلامٌ، أو من ثلاثة فكَلِمٌ"[3]، فهذا التعريف فيه تخصيص لمُطْلَقِ الصوت، وتحديده في الصوت الذي يخرج من الفم دون غيره من الأجسام المُحْدِثَةِ للأصوات، وكذلك فيه ذكرٌ للمصطلحات التي تأتي تحت جنس الصوت بالتدلّي، حتى نصل إلى

---

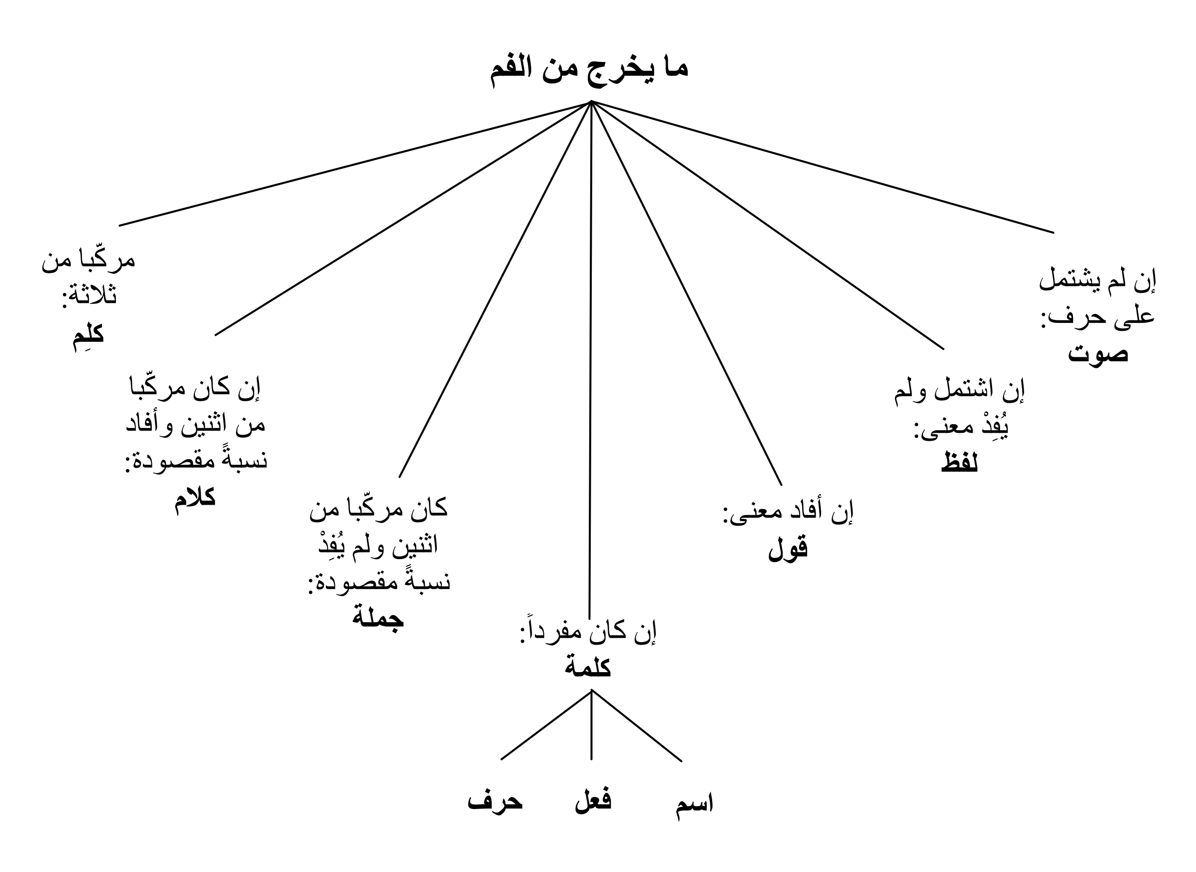
[1] - في البحث الصوتي عند العرب، تأليف: خليل إبراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد ـ العراق، د.ط، 1983م، ص:6. نقلا عن R. H. Robins, General linguestics london, 1978.

[2] - مناهج البحث في اللغة، تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، 1400هـ/1979م، ص:67.

[3] - الكلّيات، ص:562. وموسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ج2، ص:1099.

مصطلح الكلمة بأنواعه الثلاث(الاسم والفعل والحرف)، وهو المصطلح نفسه الذي وجدناه قبْلُ مكوِّناً لمصطلحي الكلام والكلِم، وأنه نوعٌ لهما.

وعلى هذا الأساس يكون تقسيم التعريف السابق كالآتي:



[**الشكل**: 12]

وحتى نُتمِّم ما بُدِأ من تعريفٍ للمصطلحات المرتبطة مفهوميّاً بمصطلح اللغة، نسترسل في تعريف المصطلحات الآتية: اللفظ والقول والجملة.

2.2 مصطلح اللفظ

اللفظ في أصل اللغة كما يقول الرماني؛ هو "مصدرٌ بمعنى الرّمي، وهو بمعنى المفعول، فيتناول ما لم يكن صوتا أو حرفا، وما هو حرفٌ واحدٌ أو أكثر مهملا أو مستعملا، صادر من الفم أو لا، ولكن خُصَّ في عُرْف اللغة بما صدر من الفم من الصوت المعتمد على المخرج، حرفا واحدا أو أو أكثر، مهملا أو مستعملا، وفي اصطلاح النحاة؛ ما من شأنه أن يصدر من الفم من حرف واحد أو أكثر، ويجري عليه أحكامه كالعطف والإبدال إلخ"[1].

فمصطلح اللفظ عند الرماني النحوي له ثلاث وجوه:

أ) وجهٌ لعموم اللفظ:

يشمل هذا الوجه ما لم يكن صوتا أو حرفا؛ بمعنى آخر وجود ما يقوم مقام الصوت والحرف دون حصول اللفظ في ذاته؛ أي لا يوجد تحقُّقٌ للفظ تلفّظاً، أو كتابة، وهو ما يسمى "اللفظ المستتر" في مثل قولك: "ادرس"، فالضمير مستترٌ مقدّرٌ بـ "أنت".

ب) وجهٌ في عُرف اللغة:

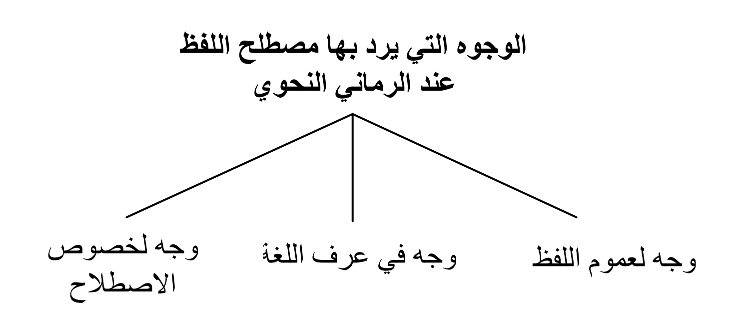
هذا الوجه خُصّ بأن يكون اللفظ من مصدر هو الفم، ناتج عن صوتٍ معتمدٍ في تحقّقه على المخرج، سواء كان هذا اللفظ حرفا واحدا أو أكثر، مهملا كان أو مستعملا.

ج) وجهٌ لخصوص الاصطلاح.

أما الوجه الذي خُصّ لخصوص الاصطلاح؛ فهو تعريف اللفظ في تخصُّصٍ هو النحو، فاللفظ عند جمهور النحاة، ما صدر من الفم من حرفٍ واحدٍ أو أكثر، بشرط أن تجريَ عليه أحكام هذا التخصّص، فتُصَيِّره وِفْقَ قواعدها النحوية، وتُطبَّقُ عليه انطلاقاً من الباب الذي هو فيه. وتجري معه

[1] - الحدود في النحو، وكتاب منازل الحروف، الرّمّاني (أبي الحسن علي بن عيسى بن علي، ت 384هـ)، د.ط، ص55.

أحكام هذا التخصص كذلك على الألفاظ التي تدل عليه؛ كالعطف والإبدال، وغيرها من المصطلحات، فتصبح معه هذه الألفاظ مصطلحاتٍ لعلمٍ هو "النحو"، واختصار هذه الوجوه في الشكل الآتي:



[**الشكل**: 13]

وقد كان الشريف الجرجاني أكثر اختصارا وتخصيصاً حين عرّف اللفظ بـ "ما يتلفظ به الإنسان أو في حكمه مهملا كان أو مستعملا"[1].

وتعريفه قريب من ما قاله الرّماني في الوجه الثاني من عرف اللغة؛ فالجرجاني يرى أن اللفظ هو ما تلفّظ به الإنسان، أي ما صدر من الفم، أو ما جاء في حكمه من ما اسْتُتِر منه، سواء كان هذا اللفظ مُهملا أو مُستعملا.

أما الكفوي في كلياته، فكان أحسن تفصيلا وإيضاحا، حين أورد أحسن التعاريف على ما قيل في اللفظ، قائلا هو: "صوت مُعتمد على مقطع، حقيقةً أو حكماً، فالأول كزيد، والثاني كالضمير المستتر في (قُمْ)، المقدر بأنت. واللفظ عند أرباب المعاني: عبارة عن صورة المعنى الأول الدال على المعنى الثاني على ما صرح به الشيخ حين قال: إذا وضعوا اللفظ بما يدل على تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق، ولكن معنى اللفظ الذي دلّ به على المعنى الثاني؛ قال السيد الشريف: نفس اللفظ لنفس المعنى، وبيان المعنى ظرف لنفس اللفظ، ومفهوم كل لفظ ما وضع ذلك اللفظ بإزائه، وذات كل لفظ ما صدق عليه ذلك المفهوم؛ كلفظ "الكاتب" مثلا مفهومه شيء له الكتابة، وذاته ما صدق عليه الكاتب من أفراد الإنسان"[2].

---

[1] - التعريفات، ص: 169.
[2] - الكليات، ص: 795.

فالكفوي حاول وضع تعريف جامع مانعٍ للفظ؛ معتمدا في ذلك على الوجوه التي ذكرها الرمّاني، والاختصار والتخصيص الذي قال به الشريف الجرجاني، مُضيفا إليه قول أرباب المعاني، واستعماله بعض اصطلاحات المناطقة المتمثّلة في لفظي المفهوم والماصدق.

وكذلك استشهاده بقول الشيخ "عبد القاهر الجرجاني"(ت471هـ)، صاحب نظرية النظم[1]، التي أشار فيها لمفهوم الصورة، وما تدلّ عليه داخل قضية اللفظ والمعنى، وارتباط ذلك بنظم الكلِم، إذ ليس الغرض من هذا الأخير أن تتوالَى الألفاظ في النطق، "بل أن تناسقتْ دلالتها، وتلاقت معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل. وكيف يُتصوّر أن يقصد به إلى توالي الألفاظ في النطق، بعد أن ثبت أنه نظمٌ يُعتبر فيه حال المنظوم بعضِه مع بعض، وأنه نظير الصياغة والتحبير والتّفويف والنقش، وكل ما يقصد به التصوير"[2]، وما مصطلح الصورة عند "عبد القاهر الجرجاني" إلا انعكاس للعلاقة القائمة بين اللفظ ومعناه، وما مصطلح التصوير عنده إلا انعكاس لدلالة تلك العلاقة القائمة بين اللفظ ومعناه.

فالصورة[3] عارضة تنشأ عن اللفظ والمعنى على وجهٍ مخصوص بذاتٍ معينة؛ أي أن اللفظ يمكن أن تعدّد معانيه، وهو مايسمى بالاشتراك اللفظي[4]؛ فتتعدّد صوره كذلك لهذا التعدّد، فيُصبح لكل لفظٍ معنى

---

[1] - أُعدت في هذا الإطار دراسات كثيرة في الفكر النقدي واللغوي العربي تعالج قضية اللفظ والمعنى وأيٌّ منهما يرجع له الفضل في بيان المراد، وسرّ الفصاحة، فانقسمت الأراء إلى:
- رأي مرجّح للفظ: وهو رأي الجاحظ(ت255هـ) في كتابه "الحيوان"، وأبي هلال العسكري(ت359هـ) في كتابه "الصناعتين".
- رأي يجمع بين اللفظ والمعنى: وهو رأي ابن قتيبة(ت276هـ) في كتابه "الشعر والشعراء"، وقدامة بن جعفر(ت337هـ) في كتابه "نقد الشعر"
- رأي اعتبر اللفظ والمعنى شيئا واحدا متلازما: وهو رأي ابن رشيق(ت463هـ) في كتابه "العمدة"، وابن الأثير(ت637هـ) في كتابه "المثل السائر".
- رأي قال بالعلاقة القائمة بين اللفظ والمعنى، والصورة الحاصلة بالنظم الحسن الذي يقتضيه النحو، وهذا رأي الشيخ عبد القاهر الجرجاني(ت 471هـ) في كتابه "دلائل الإعجاز"، وهو الرأي الذي أشار إليه "الكفوي" في تعريفه للفظ عند أرباب المعاني، وسبب اعتماده هذا الرأي راجع إلى أن الكفوي رأى للفظ قيمة ليست في ذات اللفظ، وإنما حين تكون هناك مناسبة بين اللفظ المنطوق وما يعنيه (ما يدل عليه) على حدّ سواء، وطلب اللفظ دون المعنى محال أو العكس، فكيف "يُتصوّرُ أن يصعُبَ مرام اللفظ بسبب المعنى، وأنت إذا أردت الحقّ لا تطلب اللفظ بحال، وإنما تطلب المعنى، وإذا ظفرت بالمعنى، فاللفظ معك وإزاءَ ناظرك؟ وإنما كان يُتصوّر أن يصعب مرام اللفظ من أجل المعنى، أن لو كنتَ إذا طلبت المعنى فحصّلته، احتجت إلى أن تطلب المعنى على حِدَةٍ، وذلك محال. هذا وإذا توهّم متوهمٌ أنّا نحتاج إلى أن نطلب اللفظ، وأن من شأن الطلب، أن يكون هناك، فإن الذي يُتَوهّم أنه يحتاج إلى طلبه، هو ترتيب الألفاظ في النطق لا محالة"، مأخوذ من كتاب: دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، ص:62. وما هذا النص إلا تأكيد لما قاله الشيخ عبد القاهر الجرجاني في التعريف الذي ذكره الكفوي عنه، أي أن اللفظ ليس مقصودا في ذاته، وأن الذين "وضعوا اللفظ بما يدل على تفخيمه"؛ الذين رأوا للفظ شرفا، "لم يريدوا اللفظ المنطوق، ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني".

[2] - دلائل الإعجاز، الجرجاني(عبد القاهر، ت474هـ)، تحقيق: محمود علي شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، 2000. ص:49-50.

[3] - الصورة كما عرّفها التهانوي(محمد علي، ت1185هـ)، هي: "ما يتميّز به الشيء مطلقاً سواء في الخارج ويسمى صورة خارجية، أو في الذهن ويسمى صورة ذهنية"، مأخوذ من "موسوعة كشاف اصطلحات الفنون والعلوم"، التهانوي، ج2، ص:1100.

[4] - الاشتراك اللفظي بيّنه جلال الدين السيوطي قائلا: "وقد حدّه أهل الأصول بأنه اللفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"، المزهر في علوم العربية، للسيوطي(جلال الدين)، ج1، ص369، وهذا أشهر تعاريف الاشتراك اللفظي.

وصورة، تحكم على اللفظ بأنه لهذا المعنى دون غيره، وتصبح معه صورة الشيء مطلقة في الذهن، وتسمى "صورة ذهنية"، مقيّدة بصورة خارجية لهذا الشيء دون غيره.

أما التصوير فهو العمليّة التي تشهد لصاحبها بحُسن اختياره لألفاظ تدل على معانيها، وفق صورة الشيء الخارجية أو الذهنية، فينشأ عن ذلك نظم حَسَنٌ، وقوّةُ بيانٍ، والحصيلة من هذه العملية حصول صورة الشيء في الذهن بأدقّ تفاصيلها، تجعلنا نتجاوز ما يُدركه البصر، إلى ما تُدركه البصيرة.

ويؤكد الكفوي قول عبد القاهر الجرجاني(ت474هـ)، بقول السيّد الشريف الجرجاني(ت816هـ)، حين قال: "نفس اللفظ لنفس المعنى، وبيان المعنى ظرف لنفس اللفظ، ومفهوم كل لفظ ما وُضع ذلك اللفظ بإزاءه، وذات كلّ لفظ ما صدق عليه ذلك المفهوم، كلفظ الكاتب مثلا: مفهومه شيء له الكتابة، وذاته ما صدق عليه الكاتب من أفراد الإنسان":

- فـ "نفس اللفظ لنفس المعنى"؛ معنى ذلك أنّ لفظاً بعينه لمعنىً بعينه دون غيره من الألفاظ التي قد تقع معه في حقله المفهومي.

- و"بيان المعنى ظرف لنفس اللفظ"؛ معناه أن بيان معنى لفظٍ ما، متوقّف على ذلك اللفظ الذي جِيء به لبيان ذاك المعنى؛ أي أن معنى ذاك اللفظ مرتبط ومتعلق بنفس اللفظ الذي وضع له ذلك المعنى، ومتوقّف فهْمُه على فهم اللفظ. كما أن الظريفية (ظرف) لاحِقة باللفظ لتفيد سياق ومقام الكلام؛ إذْ إنّ نفس اللفظ ومعناه لا يُفهم إلا بارتباطه بسياقٍ ومقامٍ مُعيّنين.

- و"مفهوم كلّ لفظ، ما وضع ذلك اللفظ بإزاءه"؛ معناه دلالة اللفظ الأولى التي وُضع لها ذلك اللفظ، وتسمى مفهوما؛ وهذه العبارة نفسها عرّف بها علماء الوضع مصطلح الوضع حين قالوا: "هو تعيين اللفظ بإزاء المعنى، بحيث يفهم منه هذا المعنى عند العلم بذلك التعيين"[1]؛ أي أنه إذا أُرِيد تعيين مفهومٍ ما للفظ معيّن، وجب تحديد دلالة اللفظ الأولى التي وُضع بإزاءها ذاك اللفظ.

[1] - خلاصة علم الوضع، الدّجوي(يوسف)، من هيئة كبار العلماء باالأزهر، ورئيس جمعية النهضة الدينية الإسلامية، عرض هذا الكتاب على لجنة فحص الكتب بالأزهر الشريف فوافقت عليه بجلستها المنعقدة في 13فبراير، سنة 1920م، مكتبة القاهرة، ص3.

- "ذات كلّ لفظ ما صدق[1] عليه ذلك المفهوم"[2]؛ أي أن حقيقة لفظ ما، هي ما يصدق عليه ذلك المفهوم في الذهن بذاته، معلوم بصفاته التي هي له؛ فمثلا لفظ الكاتب ما نفهمُه من هذا اللفظ، شيءٌ(شخص) يقوم بعملية الكتابة، وذاته (ماصدقه) مجموع الأفراد الذين يقومون بعملية الكتابة.

إنّ أهمّ ما يمكن استخلاصه من هذه التعاريف، أنْ نعْلَمَ أنّ اللفظ جنسٌ لنوعٍ هو الصوت.

3.2 مصطلح القول

أ) <u>القول عند اللغويين</u>

القول في استعمال اللغويين هو "كلّ لفظٍ قال به اللسان، تامّاً كان أو ناقصاً، تقول، قال يقول قولاً، والفاعل قائل، والمفعول مقُول"[3]، وفي تاج العروس، "القول: الكلام، على الترتيب، أو كلّ لفظٍ مَذَلَ به اللسان تامّاً كان أو ناقصا"[4].

---

[1] - **الماصدق** Extension
"الماصدق عند المنطقيين مجموع الموضوعات التي يدلّ عليها المعنى؛ أو مجموع الأفراد الداخلين تحت صنف أو كلّي"، مأخوذ من "المعجم الفلسفي، بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية"، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت- لبنان، د.ط، 1982م، ج2، ص: 311.
بتعبير آخر؛ هو مجموع الأفراد الذين يصدق عليهم اللفظ في الواقع، نأخذ على سبيل المثال:
كلمة إنسان ←—— ما صدقاتها في الواقع ←—— محمد – زيد – علي ...إلخ
كلمة مكتبة ←—— ما صدقاتها في الواقع ←—— جميع المكتبات في الواقع.
ما يميّز الما صدق أن له وجود في الواقع (وجود مادي)

[2] - **المفهوم** Compréhension -Intension
المفهوم "سُمّي مفهوما لأنه مفهمُ غيره"، مأخوذ من كتاب "البحر المحيط في أصول الفقه"، للزركشي (بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي، ت 794هـ) قام بتحريره الدكتور عمر سليمان الأشقر، وراجعه الدكتور محمد سليمان الأشقر، والدكتور عبد الستار أبو غرّه، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع- الغرقدة- الكويت، الطبعة الثانية، 1413هـ/1992م، ج4، ص:5.
- إنه "مجموعة الصفات والخصائص الذهنية التي يثيرها اللفظ في ذهن السامع أو القاريء" تعريف مأخوذ من كتاب "مدخل إلى المنطق الصوري"، لمحمد مهران، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 1994م، ص: 93.
بتعبير آخر؛ إنها الصفات أو المعاني التي يفهمها الإنسان من اللفظ عند سماعه أو قراءته إياه، نأخذ على سبيل المثال:
كلمة إنسان ←—— ما تثيره في الذهن ←—— كائن – عاقل – حساس ... إلخ.
كلمة مكتبة ←—— ما تثيره في الذهن ←—— مكان يقرأ فيه الناس.
ما يميّز المفهوم أن له وجود في الذهن (وجود معنوي).
- إن التعريف بهذين المصطلحين راجع لأهميتهما داخل الدرس المصطلحي عامة، وبالخصوص قضية التعريف، فهُما "أداتان للحدّ وللقضية وللقياس، وللاستقراء ولكل عملية منطقية. وإن العلم أيّ علم كان، وفي أيّ نطاق يكون، إما كيفي، وإما كمّي. فالعمليتان متصلتان بعلم قائم بذاته – هو المنطق، كأداة للفكر، ومنهج للبحث"، مأخوذ من كتاب المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة"، لعلي سامي النشار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط5، 2000م،ص:151. فالتثبت من تعريف هذين المصطلحين، والتمثّل الجيّد لأمثلتهما، يُعين على فهم قضايا منطقية مختلفة، الواحد منها متعلق بالآخر، ولا يُفهم واحد منها دون فهم سابقه، هذا من جهة فهم المباحث المنطقية والتمكن من فهم علم المنطق، أما من جهة فهم الغاية التي جيء لها المصطلحان، فهي لمعرفة طرق وضع اللغة، لجعل الأسماء لمسمياتها، والألفاظ لمعانيها؛ بإثارة خصائصها في ذهن السامع أو القارئ، ومعرفة تعريفاتها؛ لتميز كلّ اسم وكلّ لفظ عن غيره، والاشتقاقات الممكنة عنها. (في هذا الموضوع [المفهوم والماصدق] ينظر، كتاب "مدخل إلى المنطق الصوري"، لمحمد مهران، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 1994، من الصفحة 82 إلى الصفحة 92، وكتاب "المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة"، لعلي سامي النشار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط.5، 2000م، الصفحة 168، وما بعدها).

[3] - لسان العرب، مادة (قول).

[4] - تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (قول).

لكن "كيف ما دَارَتْ تصاريفه فهي تدلُّ على السُّرعة والخفَّة"[1].

فمصطلح القول نوعٌ تحت مصطلح اللفظ، ويسمّى هذا الأخير جنسه القريب؛ فهو بهذا المعنى أخصّ من اللفظ، وكلاهما يَقَعُ في جواب ما هو؟[2] لجنسٍ أعلى منهما هو الصوت. و"المقول في جواب ما هو؛ إما أن يكون مقولاً على كثيرين مختلفين بالحقائق قولاً بحال الشركة، أو يكون مقولاً على مختلفين بالعدد فقط. والأول يسمّى جنساً. والثاني يسمّى نوعاً. وقد يسمّى كلّ واحدٍ من مختلفات الحقيقة المقول عليها الجنس أيضا نوعا، مثل الإنسان والفرس والثور المقول عليها الحيوان أيضا، وليس إطلاق النوع في الموضعين بمعنى واحد، فإن النوع بالمعنى الثاني مضاف إلى الجنس. وحدُّه أنه الكلّيّ الذي يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو بحال الشركة قولا أوّلياً. وبالمعنى الأول غير مضاف إلى الجنس. وحدّه أنه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد فقط، ولا يحتاج في تصوّره مقولاً على كثيرين إلى أن يكون شيء آخر أعمّ منه مقولا عليه"[3].

أمّا اللفظ على ما قيل قبل "ما يتلفظ به الإنسان أو في حكمه، مهملاً كان أو مستعملاً"[4]؛ وهو بهذا المعنى ما يُحدثه الإنسان من ألفاظ، وكذلك ما يجري في حُكْمها من أصوات، وكلاهما يضم المهمل والمستعمل. فالألفاظ منها المهمل والمستعمل، وقد بيّن الخليل ذلك من خلال التقاليب التي قام بها عند تصنيفه لمعجم العين، مثال ذلك قوله: "باب الهاء والزاي واللام معهما، (هـ ز ل/ زهـ ل / ل هـ ز/ ز ل هـ) مستعملات. (هـ ل ز/ ل ز هـ) مهملان"[5]، وغير هذا كثير في هذا المعجم.

---

[1] - المغني في النحو، ابن الفلاَح(تقيّ الدين أبي الخير منصور، ت680هـ)، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه، في النحو والصرف، من الطالب: عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السّعدي، أشراف: أحمد مكّي الأنصاري، سنة: 1404هـ/1984م، ج1، ص:14.

[2] - في التعريف، أو في جواب ما هو؟ ـ سبق ذكر ذلك في الفصل الأول ـ إذْ يُحتاج فيه للكليات الخمس التي حدّها المناطقة لهذا الغرض، "وتنقسم الكليات الخمس باعتبار ما يقال منها في الجواب، وما لا يقال، إلى قسمين:

القسم الأول ما يقال في الجواب، وهي: النوع – الجنس – الفصل – والخاصة، في هذه تنقسم إلى قسمين:

1- ما يقال في جواب ما هو؟ وهما النوع والجنس، لأن الأصل في ما أن يسأل بها عن تمام حقيقة المسؤول عنه، لا عن عوارضه.

2- أما القسم الثاني فهو في ما يقال في جواب أيّ شيء هو؟ وهما الفصل والخاصة.

والقسم الثاني: ما لا يقال في الجواب، وهو العرض العام، فلا يقال في جواب ما هو [التعريف]، لأنه ليس ماهية لما هو عرض له، ولا جزأها حتى يقال في جواب: ما هو؟ ولا مميزا له حتى يقال في جواب: أيّ شيء؟"، مأخوذ من كتاب "المنطق التطبيقي" للعربي اللّوه، ص: 41-42. (بتصرّف).

[3] - البصائر النصيرية في علم المنطق، السّاوي، ص: 42.

[4] - التعريفات، ص: 169.

[5] - معجم العين، باب الهاء والزاي واللام معهما، ج4، ص: 14.

أما الأصوات فمِنْها أيضاً المهمل والمستعمل؛ والمستعمل منها ما حاكى أصوات الحيوانات وغيرها، والمهمل ما لم تكن فيه حكاية ولم يفِد معنى.

وفي تعريف آخر للفظ أورده التهانوي في كشافه، هو: "صوت يعتمد على المخارج من حرفٍ فصاعداً. والمراد بالصوت هو الكيفية الحاصلة من المصدر"[1].

أما القول فهو كما عُرّف قبل؛ كلّ لفظٍ قال به اللسان، تامّاً كان أو ناقصاً، إنه لفظ قبل أن يكون قولا، واللفظ أعمّ من القول؛ فكلّ لفظٍ قولٌ، وليس كلّ قولٍ لفظاً.

من خلال هذه التعريفات يتبيّن حال الشِّرْكة الحاصلة بين اللفظ والقول من جهة أنّهما مقولين على كثيرين مختلفين بالحقائق في تعريف ما هو؟ وبهذا يكون تفسيرُ خارجِ هذه المعادلة على الشكل الآتي:

- **الصوت:** جنس أعلى، إلى حين وجود جنسٍ أعلى منه؛ هي الرموز، والإشارات في اللسانيات الحديثة. فيُصبح الصوت نوعاً لجنسٍ أعلى منه، وجنس لأنواع تحته بالتدلّي.
- **اللفظ:** نوعٌ بالنسبة لجنسٍ أعلى منه هو الصوت، باعتبار ترتيب الأجناس تصاعديّا، وعليه يكون اللفظ نوعا من الأصوات، وجنسٌ لما تحته؛ الذي هو القول، باعتبار ترتيب الأنواع بالتدلّي من العالي إلى السافل الحقيقي.
- **القول:** جنسٌ لِما يندرج تحته من أنواع، ونوع لاندراجه تحت جنس هو اللفظ.

فحال الشِّرْكة الحاصلة بين اللفظ والقول ـ كما قلنا ـ هو أنّهما نوْعَيْنِ لجنس واحدٍ هو الصوت؛ فهُما كثيرين مختلفين بالحقيقة، من جهة أنه إذا سُئِل مثلا: ما هو القول؟ قلنا: هو لفظ، وعلى هذا تترتّب باقي الأنواع التي تأتي بالتدلّي من العالي إلى السّافل الحقيقي؛ أي النوع الحقيقيّ لا الإضافي. فاللفظ الذي وقع في جواب ما هو؟ قد اشتركت فيه أفراد كثيرة تختلف حقائقها، وتتباين مفاهيمها، وهي القول وما جاء تحته بالتدلّي (الكلمة، والجملة، والكلام، والكلِم).

[1] ـ موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، ج2، ص: 1412.

وهما كثيرين متفقين في الحقيقة إذا سُئِل مثلا: ما هو اللفظ والقول؟ - وما جاء تحتهما بالتدلّي - قلنا: أصوات، وهذا هو النوع الحقيقي؛ لأن نوعيته بالنظر إلى نصف حقيقته المتّحدة في أفراده، تُعرف بها حقيقة اللفظ والقول باعتبارهما نوعين للصوت، ويُعرف معها تعريف كل واحدٍ منهما من جهة حقيقته هو، وتُعْرَف حقيقتُه هو، المتحدة في أفراده (اللفظ والقول، وما جاء تحتهما بالتدلّي).

ب) القول عند النحاة

مصطلح القول عند النحويين فيه نوع من التخصيص، لتعلّقه بتخصّص هو النحو. فقد يأتي تارة للحكاية، وهذا قول سيبويه (ت180هـ)، "واعلم أن قلت إنّما وقعتْ في كلام العرب على أن يُحكي بها، وإنما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولٌ، نحو قلتُ: زيدٌ منطلقٌ لأنه يحسُن أن تقول: زيد منطلق، ولا تُدخل قلت. وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه"[1]، فالقول ها هنا خرج عن استعماله اللغوي إلى الاصطلاح النحوي الذي يدلّ على نقل الكلام حكاية[2]، على الوجه الذي صدر عن المتكلم، فليس لنا بعد (قال) أو (قلت) إلا أن نحْكِيَ الكلام، وقد يُذكر فعل القول، وقد يستتر فلا يذكر، على قول سيبويه؛ تقول: زيد منطلق، ولا تدخل (قلت).

وقد يأتي القول دالاّ على الإخبار بدل الحكاية، وذلك بـ "إلحاق الكلام المحكي بفعل من أفعال القول مباشرة، هو مألوف في أكثر اللغات على العموم. ويجوز فيها الإخبار عن مضمون الكلام، بدل حكايته. وهذا مما سنذكره بعد.

وقد ميّزت العرب بين النوعين، فخصّوا كلمة (قال) بإلحاق الحكاية بها دون إيراد المضمون فقط. والحال على عكس ذلك في أكثر أفعال القول الباقية؛ فإذا استبدلنا كلمة: (قال) في مثالنا، بكلمة: (أخبر)، لزمنا أن نقول: 'أخبر الله الملائكة أنه جاعل في الأرض خليفة'، فوجب هنا دخول (أن)، ولا يجوز

[1] - الكتاب، سيبويه، ج1، ص: 122.

[2] - الحكاية هي: "إيراد اللفظ المسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته، فإذا قال لك قائل ((رأيت زيدا)) فقلت له: ((من زيدا))، فقد أوردت لفظ زيد الذي سمعته على هيئته الإعرابية التي وقعت في كلام المتكلم من غير أن تغير فيه، وإذا قال لك ((ضربت زيدا)) فقلت: ((أيّا))، فقد أوردت صفة اللفظ الذي وقع في كلامه ولم نورد اللفظ نفسه"، مأخوذ من كتاب "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" ابن هشام (جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله الأنصاري، ت761هـ)، ومعه "عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك" تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ط، ج4، ص: 279.

إدخالها بعد كلمة: (قال). وما يختلف به الإخبار عن الحكاية هنا، هو إبدال الضمائر؛ فالمتكلّم في الحكاية صار غائبا في الإخبار"[1].

هذا من جهة خروج القول للدلالة على معنى الحكاية والإخبار، لكن من جهة أخرى هناك سؤالان لابدّ من طرحهما:

أولا: ما هو الخيط الرابط بين مصطلح القول ومصطلح اللفظ من جهة الحكاية في القول، باعتبار ترتيب الأجناس تصاعديّاً؟

ثانيا: كيف لمصطلح القول أن يكون رابطا بين اللفظ وما جاء تحته من الأنواع باعتبار ترتيب الأنواع بالتدلّي؟

لقد أفرَد العرب باباً في النحو أسمَوْه "باب الحكاية"، وانقسمت الحكاية في هذا الباب إلى قسمين:

أوّلهما: حكاية الجُمل وتحت هذا القسم صنفان من الحكاية:

- صنف فيه حكاية للفظ.
- صنف فيه حكاية للمعنى.

و**ثانيهما:** حكاية المفردات.

فأما حكاية الجُمل، فهي "مطّردة بعد القول، نحو: (قال إني عبد الله)"[2]، فجملة (إني عبد الله) في محلّ نصب مقول القول. أما الحكاية للّفظ في هذا القسم؛ هي أنك "إذا حكيْت ما قال المتكلّم الأول بألفاظه، وترتيبها، وهيآتها فهذه حكاية اللفظ، وإلا فهي حكاية المعنى"[3]؛ معنى هذا أنّ حكاية اللفظ هي أن ننقل ما قالَه المتكلم الأوّل على الوجه الذي قال به بالألفاظ ذاتها، لا نغيّر في ذلك ترتيباً ولا هيئةً، مع الالتزام بالوجه الإعرابي للمقول.

---

[1] - التطور النحوي للغة العربية، للمستشرق الألماني "براجشتراسر G. Bergstrasser"، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية، عام 1929م، أخرجها، وصحّحها، وعلّق عليها: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414هـ/1994م، ص: 185.

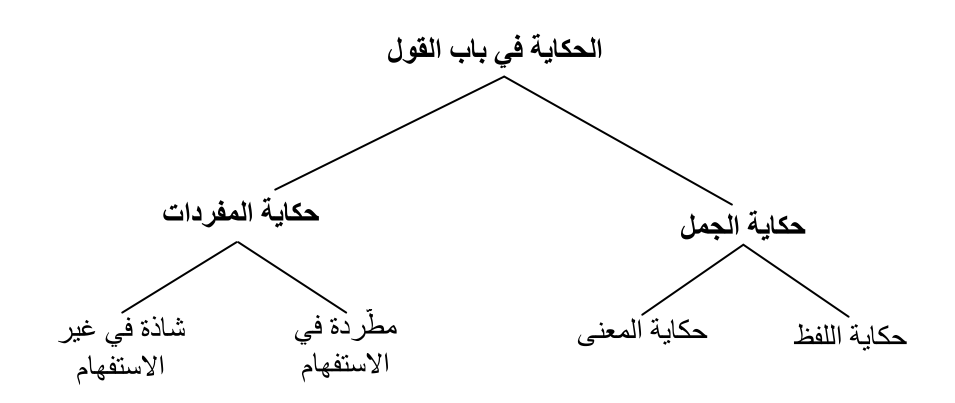
[2] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام(جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله الأنصاري، ت761هـ)، ومعه "عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك" تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ط، ج4، ص:280.

[3] - نفسه، ج4، ص:280.

أما إن تمّ تقديم بعض الكلام، وتأخير بعضه الآخر، وتمّ تغيير الوجه الإعرابي للمقول وهيئته الصرفية، كان الأمر يتعلّق بحكاية المعنى لا اللفظ.

وأما حكاية المفردات فهي أنك "إذا قال لك رجل: رأيت رجلا – قلت أيّاً؟ وذلك أنك أردت أن تحكي كلامه. فإذا قال: جاءني رجلٌ – قلت: أيّ؟ موقوفة. فإذا وَصَلْتَ، قلت: أيّ يا فتى؟ لأنها مرفوعة كالذي استفهمت عنه. فإذا قال مررت برجل. قلت في الوقف: أيّ؟ موقوفة. كما تقول في المخفوض: مررت بزيد. فإن وصلت قلت: أيّ؟/ يا فتى؟"[1]؛ فحكاية المفرد مطردة في باب الاستفهام عند السؤال، "وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة، كقول بعضهم: ليسَ بقرشيّاً، ردّاً على من قال: إن في الدار قرشِيّا"[2].

والشكل الآتي يوضّح التقسيمات التي تحدُث في باب الحكاية في القول، والأصناف التي تأتي تحتها:



[**الشكل**: 14]

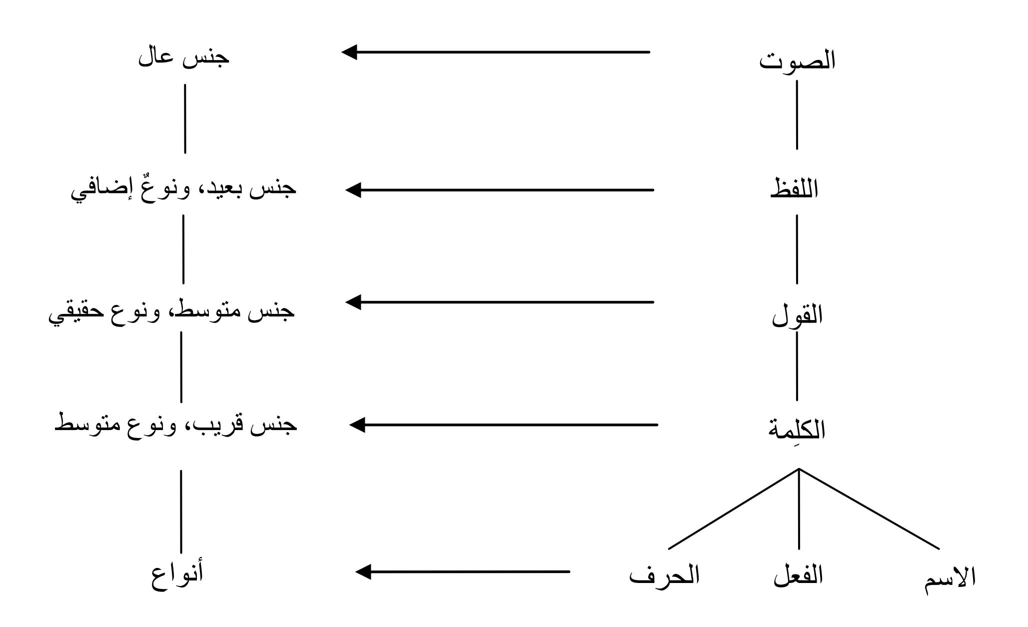
وإجابة عن السؤال القائل بماهية العلاقة القائمة بين مصطلح اللفظ ومصطلح القول ـ عِلْماً أن اللفظ فيه المهمل والمستعمل ـ نستخلص أنّ ما اسْتُعمِل من الألفاظ صار أقولا بمُوجب الاستعمال والتداول، فيخرج اللفظ من بابه إلى باب القول. والقول من جهة التّمامِ والنقص، يخرج من باب القول، ويدخل باب الكلام، و"التام هو المفيد؛ أعني الجملة وما كان في معناها، من نحو: صهٍ، وإيهٍ. والناقص

[1] ـ المقتضب، المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد، ت 610-685هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ط.3 1415هـ/ 1994م، ج2، ص: 301.

[2] ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج4، ص:280.

ما كان بضدّ ذلك، نحو: زيد، ومحمد، وإن، وكان أخوك، إذا كانت الزمانية لا الحديثية. فكلّ كلامٍ قولٌ، وليس كلّ قولٍ كلاماً، هذا أصله، ثمّ يُتّسع فيه"[1].

الظاهر من هذا التعريف، والتعريفات التي سبقتْهُ؛ أنه يوجد تكاملٌ اصطلاحي بين كل من مصطلح اللفظ والقول والكلام على هذا الترتيب، أي أن كلّ مصطلح مبنيّ في تعريفه على الذي قبله، يتداخل معه في بعض الخصائص، ولا يمكن معرفة مصطلحٍ، دون معرفة تعريف المصطلح الذي قبله في الترتيب، والذي يليه أيضا في الترتيب؛ فعند تعريف القول، نقول: هو كلّ "لفظ"، وهذا أصله الأصيل، قبل أن يكون هو أصلاً في اشتماله للكلام، وليس العكس، ومن أجل توضيح هذه المصطلحات وعلاقة بعضها بعضٍ، وبيان ترتيب كلّ واحدٍ منها في سلّم تحديد الأنواع من الأجناس، نضع التخطيط الآتي:



[**الشكل**: 15]

إذا تمّ إمعان النظر في هذا التخطيط، نعلم أنّ "ابن هشام" كان ذا حسٍّ تعريفيّ دقيق، حين اعتبر الكلمة "قولاً مفرداً"، بخلاف باقي النّحاة الذين عرّفوا الكلمة بأنها "لفظ وُضِع لمعنى مفرد"، والتخطيط أعلاه

[1] - الخصائص، ج1، ص:17

يُبيّن أنّ اللفظ نوعٌ إضافي للكلمة وجنسٌ بعيد عنها، في حين أنّ القول هو نوعُها الحقيقيّ المباشر والتّالي لها في الترتيب.

4.2 بين القول والكلام والجملة

علِمْنا أن أصل الكلام قولٌ لا العكس، وأن القول جنسٌ يشمل الكلام وما تحته من أنواع على الترتيب الذي سيأتي ذكره. هذا من جهة ترتيبهما في سلّم تحديد الأنواع والأجناس، ومن جهة أخرى دأب النحويّون على تسمِيَّة الكلام قولاً؛ لِما رأوا فيهما من عموم وخصوص، فرأوا أن القول "يَعمُّ الجميع؛ والمراد أن يقع على الكلام أنه قولٌ، ويقع أيضا على الكلِمِ والكلمة أنه قول، وزَعم بعضُهم أن الأصل استعمالُه في المفرد"[1]، كما دأبوا على تسميّة الكلام لفظاً أيضا، وهذا ظاهر قول ابن هشام (ت855هـ)، "وأما تسميّة النحويّين الكلامَ قولاَ، فكتسميّتهم إياه لفظاً، وإنما الحقيقة أنه مقولٌ وملفوظ"[2]، ومَرَدُّ هذه الحقيقة هو طبيعة القول واللفظ في كوْنِهما أصوات تَخرج من الفمِ، وأنّ جنسهما الأعلى هو الصوت. فكان اعتبار الكلام مقولا وملفوظاً جارٍ على طبيعتهما ومصدرهما. هذا في الفرق بين القول والكلام.

أما في التفريق بين الكلام والجملة ففي ذلك آراء:

يرى ابن جنّي أنّ بين الكلام والجملة ترادفاً، وهو ما صرّح به في تعريفه المشهور للكلام: "أما الكلام فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيدٍ لمعناه، وهو الذي يسمّيه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمدٌ، وضرِب سعيد، وفي الدار أبوك، وصهٍ ومهٍ، ورُويد، وحاءٍ وعاءٍ في الأصوات، وحَسِّ، ولَبِّ، وأفّ، وأفّ، وأوّه. فكلّ لفظٍ استقلّ بنفسه، وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام"[3].

---

[1] - شرح ابن عقيل على ألفية الإمام الحجة الثبت: أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت672هـ)، ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله، ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط20، 1400هـ/1980م، ج1، ص:16.
[2] - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام(جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، ت761هـ)، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، مطابع دار السياسة، الكويت، ط1، 1421هـ/2000م، ج5، ص:170-171.
[3] - الخصائص، ج1، ص:17.

ولم يَفْرِق الزمخشري أيضاً بين المصطلحين، إذْ قال: "والكلام هو المركّب من كلمتين أُسْنِدت إحداهما إلى الأخرى، وذلك لا يتأتّى إلا في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبِشر صاحبك، أو في فعل واسم، نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر، وتسمّى الجملة"[1].

فكلّ من ابن جنّي والزمخشري يُنْزِل الجملة منْزِلة الكلام؛ أي أنهما يَضَعانِها في التّرتيب نفسه على سُلّم تحديد الأنواع من الأجناس.

لكن ابن هشام لم يرادف بين مصطلح الكلام، ومصطلح الجملة، بل جعل لكلّ منهما دلالته الاصطلاحية، حيث قال: "الكلام هو القول المفيد بالقَصْد. والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه. والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيدٌ. والمبتدأ وخبره، كزيد قائم. وما كان بمنزلة أحدهما، نحو: ضُرِب اللصُّ، وأقائم الزيدان، وكان زيدٌ قائماً، وظنَنْتُه قائماً؛ وبهذا يظهر لك أنهما ليسا مترادفَيْن كما يتوَهّمُه كثير من النّاس"[2]، ودليله على هذا أنّها أعمّ منه؛ "إذْ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، وجملة الصّلة، وكلّ ذلك ليس مفيداً، فليس كلاماً"[3].

وزاد صاحب التعريفات قائلا: "الجملة عبارة عن مركّب من كلمتين أسْنَدْتَ إحديهما إلى الأخرى، سواء أفاد كقولك: زيدٌ قائم، أو لمْ يُفِدْ كقولك: إن يُكْرمني، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه فيكون، فيكون الجملة أعمّ من الكلام مطلقاً"[4].

ولبيان الفرق بين هذه المصطلحات نضع التخطيط الآتي، نميّز فيه بين الرأي القائل بالترادف، والرأي القائل بعدمه:

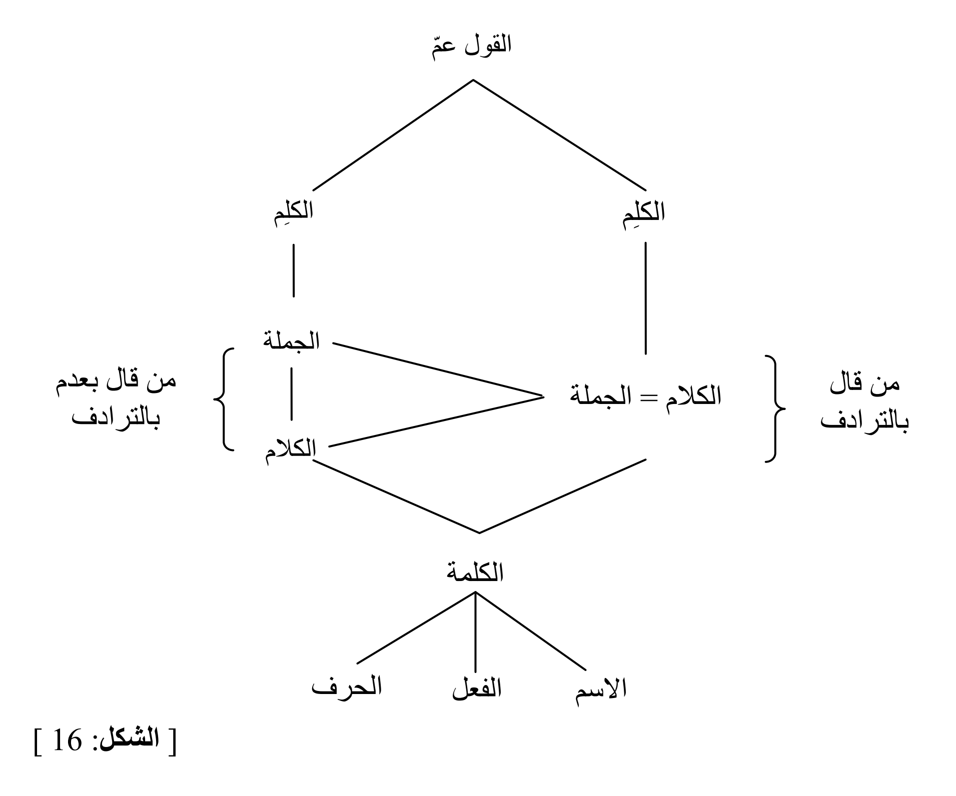
---

[1] ـ المفصّل في علم العربية، ص:6. وشرح المفصّل للزمخشري، تأليف: ابن يعيش(موفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي، ت643هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1422هـ/2001م، ج1، ص:72-73.

[2] ـ مغني اللبيب، ص:7-8.

[3] ـ مغني اللبيب، ص:8. وشرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، ص:61-62.

[4] ـ التعريفات، ص:82.



[**الشكل**: 16]

وقد تبيّن الفرق بين هاته المصطلحات، لا بدّ من التذكير بالذي قيل قبْلُ بخصوص القاسم المشترك الذي يتمّ من خلاله بيان المصطلح المركّب "وضع الكلام دلالة"، الذي سيُعِينُنا على بيان الفرق بين اللغة والكلام واللسان.

5.2 معنى "وضع الكلام دلالة"

أ) نستخلص من مصطلح الكلام ـ على حسب التعاريف المُقدّمة له من قبل ـ معنى الإفادة، ومعناها أنْ "أفهمَ معنى يَحسن السكوت عليه"[1]؛ أو بمعنى آخر هي الكلام الذي يدلّ على "معنى يحسن سكوت المتكلّم عليه، بحيث لا يصير السامع منتظِراً لشيء آخر"[2].

ب) أما الوضع؛ فعلى ما قيل قبْلُ، هو "تعيين اللفظ بإزاء المعنى، بحيث يفهم منه هذا المعنى عند العلم بذلك التعيين"[3]؛ نستخلص من هذ التعريف معنى التّعيِين؛ وهذا الأخير معناه أن نجعل للشيء علامة يتميّز بها عن غيره، هذا في عموم التعيين. أما تخصيص التّعيِين في اللفظ؛ فهو أن نجعل لفظاً

[1] ـ شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي، ص:58.
[2] ـ نفسه، ص:73.
[3] ـ خلاصة علم الوضع، الدّجوي، ص:3.

مُعيّناً لمعنى معيّن؛ بحيث يتميّز ذاك اللفظ عمّا يُماثِلُهُ من الألفاظ المشتركة معه في مادته (جدره)، أو ما يرادفه من الألفاظ، وهذا الذي يُطلَق عليه الاشتراك اللفظي، وعليه يخرج اللفظ من عموم الإطلاق في اللغة، إلى خصوص الاصطلاح.

ج) أما الدلالة، فهي: "كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدالّ، والثاني هو المدلول"[1]. أهمّ ما نستخلصه من هذا التعريف هو: أنّ معرفة الدالّ يلزم معها معرفة المدلول.

وعلى هذا الأساس يكون معنى المركّب الاصطلاحي "وضع الكلام دلالة" على ما يلي:

- تعيينٌ قولٍ للدّلالة على شيءٍ، بحيث يلزم من العلم بذلك القول العلم بذلك الشيء؛ وهذه هي حقيقة التعريف التي تمّ بيانُها سابقاً، في كوْن التعريف "عبارة عن ذكر شيءٍ تستلزم معرفته معرفة شيء آخر"، فالقول الموضوع لتعيين شيءٍ ما، يقابله مفهوم التعريف في لغة التعريف.

- وضع الكلام دلالة معناه أيضا؛ الخروج بالكلام من الكلام العادي إلى الكلام العلمي الاصطلاحي، الذي يُفيد تعيين قولٍ للدلالة على حقيقة شيءٍ معيّن.

- تعيين قولٍ للدّلالة على شيءٍ معيّن، إنّما كانت دلالة ذلك القول على "طريق التواطؤ، لا بالطبع، ولا على طريق أنّ لكلّ معنى مركب لفظاً مركّباً يدلّ عليه بالطبع من غير أن توجد تلك الدلالة في لفظٍ آخر غيره، كما لا يوجد فعل الآلة في غير الآلة"[2]؛ وقياساً عليه يكون وضع الكلام دلالة على طريق التواطؤ، لا الطبع، وهذا أساس الاصطلاح العلمي؛ إذْ "لا معنى للكلام اللساني إلا الاصطلاح من الناس على جعل هذه الأصوات المقطعة والحروف المركّبة معرِّفات لما في الضمائر، ولو قدّرنا أنهم كانوا قد تواضعوا على جعل أشياء غيرها معرِّفات لما في الضمائر لكانت تلك الأشياء كلاماً أيضاً، وإذا كان ذلك كذلك لم يكن الكلام صفة حقيقية مثل العلم والقدرة والإرادة، بل أمراً وضعيّاً اصطلاحيا، والتحقيق في هذا

---

[1] - التعريفات، ص:109. و دستور العلماء، ج2، ص:105.

[2] - تلخيص كتاب العبارة، ابن رشد(أبو الوليد)، تحقيق: محمود قاسم، راجعه وأكمله وقدّم له وعلّق عليه: تشارلس بترورث، وأحمد عبد المجيد هريدي، مركز البحوث الأمريكي، مصر، د.ط، 1981، ج3، ص:66.

الباب: أن الكلام عبارة عن فعلٍ مخصوص يفعله الحيّ القادر لأجل أن يعرّف غيره ما في ضميره من الإرادات والاعتقادات"[1]، كما أن الإنسان إذا "احتاج أن يعرِّف غيرَه ما في ضميره أو مقصوده بضميره استعمل الإشارة أوّلا في الدلالة على ما كان يريد، ممّن يلتمس تفهيمه، إذا كان من يلتمس تفهيمه بحيث يبصر إشارته، ثمّ استعمل بعد ذلك التصويت"[2]، وزاد قائلا "أن تلك التصويتات إنما تكون من القرع بهواء النَّفَس"[3].

فهذا دليل واضح على أنّ الكلام واللغة فِعْلان لسانيّان يصدران من آلة واحدة هي اللسان؛ هذه الآلة هي المسؤولة عن تشكيل أصوات ورموز لغوية، يختلف بعضها عن بعض، على حسب طريقة قطع الهواء المتواضع عليها داخل العشيرة اللغوية الواحدة، ووِفْقَ ما اقْتضتْه سنّة الإصطلاح لديهم. فيبدأ أهل لسانٍ معيّن في الاصطلاح والتواضع على وضع الأصوات وتأليف بعضها ببعض، وتشكيل كلماتٍ بناءً على التصورات الموضوعة للأشياء والموجودات في الوجود، وبعدها تُركّب تلك الكلمات في قوالب التعبير السليق (قواعد النحو) المُعبِّر عمّا في الضمائر، إذ إنه لا يُكْتَفى في التعبير عن المقصود بالصوت الغُفل أو الكلمة الواحدة، فذاك ليس فيه إفادة. وفي كلّ ذلك تقع المواضعة والاصطلاح من الصوت إلى اللغة.

فإذا كان ذلك كذلك، وعُلِم أن الكلام إنما يُوضع للدلالة على الأشياء عن طريق التواطؤ والاصطلاح والمواضعة، فإنّ هذا له من جهة أخرى علاقة بمسألةَ الخلاف الحاصل حول أصل اللغة، هل هي وحيٌ و إلهام، أم أنها مواضعة واصطلاح؟

ودون الخوض في الآراء المتضاربة في هذه المسألة نقول: "إن حلّ هذا اللّغز سيكون من خلال الكلام نفسه، اعتمادا على التقدم العلمي والتقني المتواصل الذي ننتظر أن يزوّدنا بوسيلة لوضع نظرية

---

[1] - مفاتيح الغيب، ج1، ص:34.
[2] - كتاب الحروف، الفارابي(أبو نصر ت339هـ/950م)، حققه وقدّم له وعلّق عليه، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت - لبنان، ط2، 1990، ص:135.
[3] - نفسه، ص:136.

علمية عن أصل لغة الإنسان وتطوّرها"[1]، وأنّ "العِلم الذي وجد في اللغة تأكيداً لذاته، عليه أن يصبح الآن تأكيداً للغة"[2]، فتكون الحقائق العلمية المستندة إلى التجربة، هي الأصل في تحديد أصل اللغة.

أما في العلاقة بين الكلام واللغة، تكون الأصوات الدالّة على ما في الضمائر، المقيَّدة بالتواطؤ والاصطلاح، المفيدة بالقصد، الكاشفة لحقائق الأشياء، هي القواسم المشتركة بين هذين المصطلحين.

6.2 بين اللسان واللغة والكلام

قلنا إن اللسان هو الآلة التي تُؤلَّف بواسطتها الأصوات والحروف والكلمات والجمل، حتى تصير تلك الأصوات كلاما دالاًّ بالمواضعة والاصطلاح، فإذا كان ذلك كذلك؛ فإنه بالضرورة تسير تلك الآلة وِفْق نظام معيّن وثابت يضمن للّغة ثباتها واستمراريتها، وعلى ذلك لا يمكن أن يكون اللسان ذاك العضو الذي يؤلِّف الأصوات ـ وما جاء تحتها بالتدلّي ـ فقط، وإنما هو نظام ينْضبِط لقواعد ثابتة ومعيّنة، حتى تصير تلك الأصوات "ملَكَةً متقرِّرة في العضو الفاعل لها، وهو اللسان"[3]، يتميّز على إثرِها لسانٌ عن لسان، وهذا الذي يجعل اللسان العربي يختلف عن اللسان الصيني واللسان اللاتني، وغيره من الألسنة، ﴿وما أرسلنا من رسولٍ الّا بلسانِ قومه ليُبيّن لهم﴾[إبراهيم: 4]

هذه الملَكَة المتقرِّرة في تلك الألسنة، يعمل أهل كلّ لسان على استنباط مجموعة من القوانين والقواعد من لسانهم، ثمّ "يقيسون عليها سائر أنواع الكلام، ويلحقون الأشباه منها بالأشباه؛ مثل أنّ الفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، والمبتدأ مرفوع. ثم رأوا تغيُّر الدلالة بتغيّر هذه الحركات، فاصطلحوا على تسميته إعرابا، وتسميّة الموجب لذلك التغيّر عاملاً، وأمثال ذلك. وصارت كلّها اصطلاحات خاصة بهم،

[1] ـ اللغة: طبيعتها، وظيفتها، مراتبها، عبد العزيز أحميد، مجلة اللسان العربي، العدد:67، 1432هـ/2011م، ص:246.
[2] ـ الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، رومان ياكوبسون، ترجمة: علي حاكم صالح، وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ـ المغرب، ط1، 2002م، ص:9.
[3] ـ المقدمة، ابن خلدون، ج3، ص:237.

فقيّدوها بالكتاب، وجعلوها صناعة مخصوصة، واصطلحوا على تسميّتها بعلم النحو"[1]، وهذا فعل جميع الأقوام في استنباط القوانين والقواعد، وتخصيص اصطلاحاتٍ لها، من جنس ذلك اللسان.

أما في العلاقة بين اللغة واللسان والكلام، وبناءً على ما سبق، تكون اللغة هي الوجه المُتحقّق من اللّسان، والمُميِّز لِلِسانٍ عن لسان، والكلام هو التّحقّق الفردي للغة، لذلك يمكن القول إنّ اللغة متحقّقة في العضو(اللسان) بالفعل، أما اللسان فتحقّقُه يكون بالقوّة، أمّا الكلام فتحقّقه يكون بفعلِ فاعلٍ. كيف ذلك؟

- اللسان (Langage) في الدراسات اللسانية الحديثة هو "القدرة الخاصة بالجنس البشري على التواصل عن طريق نظام من الإشارات الصوتية(أو اللغوية). تدخل فيها تقنيّة جسدية مُعقّدة، مع افتراض وجود وظيفة رمزية، ومراكز عصبية متخصصة جينيا، هذا النظام من الإشارات الصوتية، يُستعمل من طرف شريحة اجتماعية(أو جماعة لغوية) مُحدّدة، ويكوّن لغة معيّنة"[2].

تعريف آخر يُشبه هذا التعريف ذكره عبد العزيز حليلي قائلا: "هو إجمالا القدرة الفطرية الموجودة عند الكائن الآدمي للتواصل بواسطة نظام ترميزي شفوي مع الغير إنسانا كان أم حيوانا أم آلة... وهذه القدرة خاصية يتميّز بها الانسان عن باقي المخلوقات الحيّة الموجودة على سطح الكرة الأرضية"[3].

إنّ ما يميّز اللسان هو أنه قدرة ثابتة منظَّمة لدى الكائن البشري يتميّز بها عن باقي المخلوقات، هاته الخصائص موجودة بالقوّة في أيّ لسانٍ، ويمكن لأي إنسان إن كانت له القدرة أن يتعلّم قواعد أيّ لسان، ما دامت تلك القواعد ثابتة ومنظَّمة.

- أما اللغة (Langue)؛ فهي خاصية يكتسبها الفرد أو الجماعة اللغوية، وتكون انعكاساً لِلِسانٍ معين، فإذا تمّ تحقيقها بواسطة الفرد سُمِّيت كلاماً، وإذا تمّ تحقيقها بواسطة جماعة لغوية سُمّيت لغةً معيّنة على حدّ قول تمام حسان[4]، فاللغة بهذا المعنى نِتاجُ وعي الجماعة اللغوية بلسانها. إن اللغة هي التجلّي

---

[1] - المقدمة، ج1، ص:238.

[2] - Dictionnaire de linguistique, Jean Dubois et d'autrs, Librairie Larousse, Edition 1984, en France, P :274.

[3] - اللسانيات العامة واللسانيات العربية، عبد العزيز حليلي، منشورات دراسات سيميائية، أدبية، لسانية - دراسات سال، الدار البيضاء، ط1، 1991م، ص:18.

[4] - مناهج البحث في اللغة، تمّام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، 1400هـ/1979م، ص:39-40.

الفعلي والحقيقي للملَكَة اللسانية الخام؛ أي القواعد الصوتية والصرفية والتركيبية الخام، فهذه القواعد موجودة بالقوّة في اللسان، مُتحقِّقة بالفعل في اللغة؛ إنّها النّسق Système الذي يتألّف من مجموعة من البنيات التي تنتظم ضمنها العلاقات المعقّدة الرابطة بين العناصر المختلفة كالأصوات والمقاطع، وكذا الجمل"[1].

- أما الكلام (Parole)؛ فهو "القدرة الطبيعية على التكلّم، ويُعرّف أيضا بوصفه فعلاً كالأفعال المتعلّقة بالتسوّق والأكل؛ أي الأفعال الطبيعية الغريزية الفطرية المرتكِزة على قواعد بيولوجية خاصة بالجنس البشري"[2]، هذه القدرة الطبيعية هي مشتركة خاصة بالجنس البشري(الكلام)، لكنها تتفاوت من حيث قدرة الفرد على تفْعيلِها وتحقيقها.

إن الفصل بين اللغة والكلام، يعني "الفصل بين ما هو اجتماعي وما هو فردي، [يعني أيضا] الفصل بين ما هو جوهري وما هو ثانوي عَرَضيّ إلى درجة ما"[3]، هذا الفصل يكون إجرائيّاً فقط، لبيان أنّ الكلام يكون مُتحقّقاً بفعلِ فاعلٍ، وأنّ اللغة فيكون تحقّقُها بالفعل، وأنّ اللسان فتحقُّقه ووجوده يكون بالقوّة.

7.2 إعمال لغة التعريف في تعريف اللغة

إنما أُخِّرَتْ عمليّة الإعمال هاته لضرورةِ أنه لو تمّ إعمال لغة التعريف بداية الفصل، لكان تعريفها بلا قيمة نهايته، ولما عُرِفَت وعُرِّفت مصطلاحات عدّة معها، كاشفة لها ولغموضها، وموصلة لبيان مجموعة من التداخلات المفهومية داخل الحقل المفهومي للغة. هذا من جهة بيان سبب تأخير هاته العملية، أما من جهة الإعمال فسيتمّ تطبيق لغة التعريف على تعريفين، أوّلهما ذُكِر وهو لابن جني، والثاني تعريف قدّمه مؤسس اللسانيات الحديثة "فردينان دو سوسير" (Ferdinand de Saussure).

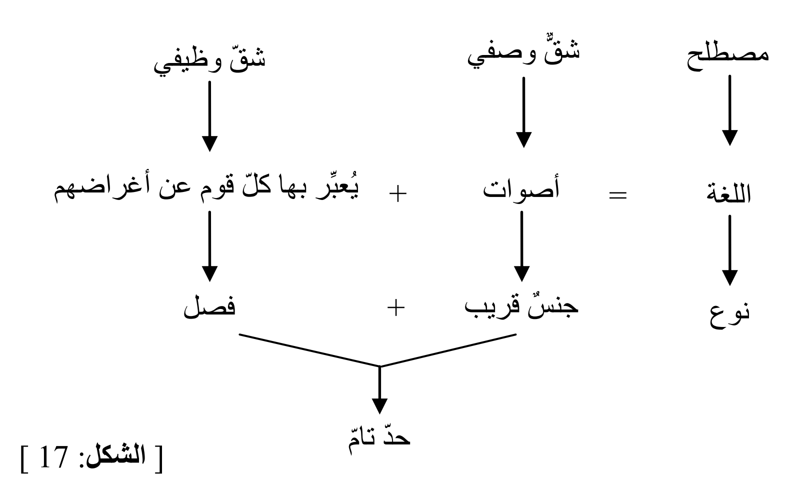
[1] - اللسانيات العامة واللسانيات العربية، ص:19.

[2] - Dictionnaire de linguistique, Jean Dubois et d'autrs, P :258.

[3] - علم اللغة العام، فردينان دي سوسور، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، دار أفاق عربية، د.ط، 1985م، ص:32.

التعريف الأول: يقول ابن جني "أمّا حدُّها (فإنها أصوات) يعبِّر بها كلّ قومٍ عن أغراضهم"[1]، فهذا التعريف كما قال محمود فهمي حجازي، "يتضمّن العناصر الأساسية لتعريف اللغة ويتّفق مع كثير من التعريفات الحديثة للغة، فهو يوضّح الطبيعة الصوتية للغة، ويؤكّد أن اللغة أصوات، وهو بهذا يستبعد الخطأ الشائع الذي يتوهّم أن اللغة في جوهرها ظاهرة مكتوبة. ويوضّح تعريف ابن جنّي طبيعة اللغة من جانب، ووظيفتها من الجانب الآخر"[2]، فابن جني في الجانب الأوّل وصف طبيعة اللغة انطلاقا من تصوُّره لها والاعتبارات الأولى المكونة لها، من ألفاظ وكلمات وأقوال وجمل وكلام وكلِم؛ فهو ردّ هذه المكوّنات إلى أصلها الأصيل وجنسها الأعلى الذي تترتب تحته، وهو الصوت دون ذكر تلك المكوّنات التي تأتي تحته، وهذا ما حمل في بداية الفصل إلى التعريف بكلّ تلك المصطلحات من أجل أن نصل إلى حقيقته.

أما عملية الوصف التي قام بها ابن جني لبيان ما اللغة؟ فقد سبقت الإشارة إلى ذلك في لغة التعريف، وأن التعريف الوصفي نوعٌ من أنواع التعريف. أما الجانب الثاني فيضمّ نوعا آخر من أنواع التعريف؛ هو التعريف بالوظيفة التي وُضعت من أجلها مفهوم اللغة. والتخطيط الآتي يُوضّح ما قيل في تعريف اللغة عند ابن جنّي:



[**الشكل**: 17]

[1] - الخصائص، ج1، ص:33.
[2] - مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، ص:10.

أما **التعريف الثاني:** يقول فيه دو سوسير "اللغة نظام من العلامات المُعبّرة عن أفكار"[1]، هذا التعريف قدّمه دو سوسير في إطار حديث عن علم العلامات أوالسيميولوجيا (Sémiologie)، حيث اعتبر اللغة جزءاً من الأنظمة التي يستخدمها الكائن البشري للتعبير عن الفكر والتواصل. ومن بين هاته الأنظمة؛ نظام الكتابة، والعادات والطقوس المختلفة للبشر، أشكال التعبير المهذّبة، والعلامات العسكرية، وكلّ ما يدخل في التعبير عن الذات البشرية وما يحيط بها.

إن استعمال دو سوسير لمصطلح "نظام"، يدلُّ على النظرة العلمية لهذا العالم اللساني، وكذلك لهدفه الذي يبغي من وراءه دراسة اللغة دراسة علمية، وجعلها علماً قائما بذاته، هذا من جهة، ومن جهة أخرى؛ لا بدّ لأيّ نظامٍ أن يكون منضبطاً لقواعد وقوانين معيّنة وثابتة تُقيّده، وتمنعُه من التداخل مع باقي الأنظمة. وكذلك أيّ نظامٍ نظام لا بدّ أن تكون مكوّناته وأجزاءه مستقلّة بعضها عن بعض، هذا الاستقلال لا يُحدث تنافراً ولا قطيعة داخل النظام، وإنما يعمل كلّ مكوّن على الحفاظ على النظام، وهذا حال اللغة؛ فكلّ مكوّناتها(الصوتية والصرفية والتركيبية والمعجمية...إلخ) تتظافر من أجل قيام وثبات نظام اللغة، وكلّ لغة لها "منطقها الخاص، ونظامها الخاص، يراعيه المتكلّم بها ويستمسك به في كلامه؛ لأنه شرط الفهم والإفهام بين الناس في البيئة اللغوية الواحدة، وإذا أخلّ المتكلّم بهذا النظام حكم السامع على كلامه بالغرابة والشذوذ"[2].

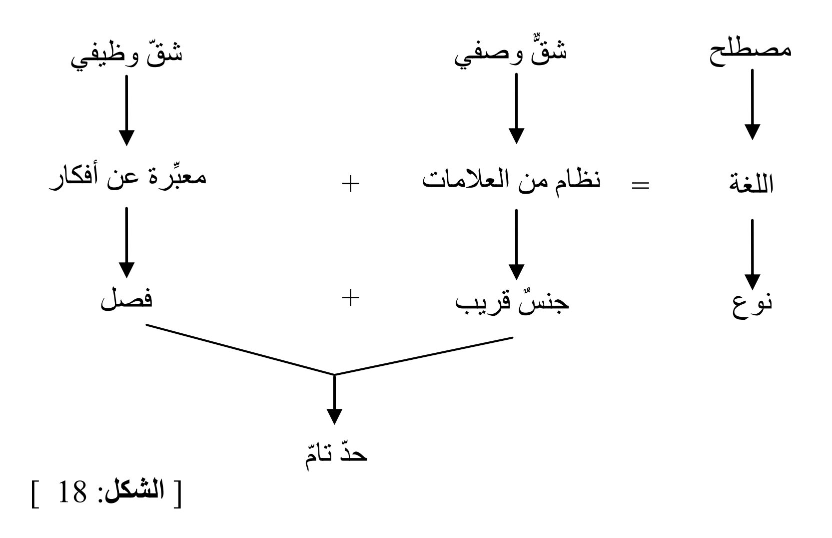
والعلامات المكوّنة لنظام اللغة، مجموعة في تلك الأنظمة(الكتابة، العادات والطقوس المختلفة، العلامات العسكرية، إشارات المرور... إلخ) التي يستخدمها الكائن البشري للتعبير عن الفكر والتواصل مع الغير.

---

[1] - Cours de Linguistique Générale, Ferdinand de Saussure, Publié par : Charles Blailly et Albert Séchehaye, Avec La Collaboration de Albert Riedlinger, Edition Critique par Tullio de Mauro, 1970. P :33.

[2] - من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م، ص:138.

وعند إعمال لغة التعريف على هذا التعريف نحصل على التخطيط الآتي:



[**الشكل**: 18]

وإذا ما قارنّا بين تعريف ابن جني وتعريف دو سوسير للغة وجدناهما لا يختلفان في اعتبار أنّ اللغة وظيفتها الأولى والأساسية هي التعبير عن الأفكار والتواصل بها.

لكن في المقابل نجد أنّ وصفهما للغة يختلف؛ فابن جني يرى أنّ اللغة أصوات لا غير، دون أن يُدخل باقي أدوات التعبير الأخرى التي من شأنها أن تحقّق التعبير عن الأفكار والتواصل، فهو بهذا يقيّد مفهوم اللغة في كونها خاصية صوتية.

أمّا دو سوسير فيرى أن اللغة نظام من العلامات، دون أن يُحدّد نوع هذه العلامات ولا طبيعتها، وقلنا أنّ من بين المكوّنات المشكِّلة لنظام اللغة المكوّن الصوتي، بالإضافة إلى باقي المكونات الأخرى الصرفية والتركيبية والمعجمية ...إلخ، هذه المكونات المشكِّلة لنظام اللغة هي جزء من نظام العلامات التي تحدّث عنها دو سوسير. فـ "دو سوسير" لا يقيّد اللغة بمكوّن أو نظام معيّن، فهو يرى أن كلّ وسيلة يمكنها التعبير عن الأفكار وتحقيق التواصل وتيسير الفهم، هي لغة كيفما كان نوعها أو طبيعتها.

هذه المقارنة بين نظرتي كلٍّ من "ابن جني" و "دو سوسير" لمفهوم اللغة، لا نقصد من خلالها التمييز بينهما، أو جعل أحدهما أفضل من الآخر، فكلّ واحد منهما قام بوصف اللغة انطلاقا من سياقات

علمية معيّنة، وكذلك المواد العلمية المتوفرة لكلٍّ منهما، وكذلك الخصوصيات العلميّة لكلّ فترة، كلّ هذه المعطيات جعلت وصف أحدهما يختلف عن وصف الآخر.

خلاصة الفصل

من بين ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل، أن اللغة في جوهرها ترتكز على غايتين اثنتين:

- الغاية الأولى: اللغة مفتاح التوصُّل إلى المعرفة؛ إذْ بفضل نظامها الثابت والمنظَّم تصلح لأن تكون مفتاحاً لأيِّ معرفة كانت، وأبواب المعرفة مختلفة ومتعدّدة، أيّها طرقنا؛ احتجنا ـ عند الدخول ـ إلى لغة تفتح مغالق الأشياء وتفكُّ مُبهمها وتُسمِّي مُسمّياتها. هي مفتاح واحد، لكنّ أسنانه تتشكّل على حسب نوع المعرفة المُراد معرفتها؛ وهذا حال اللغة، أصواتها وحروفها وكلماتها محدودة، لكنها رغم ثباتها، فهي في كلّ مرّة تتركّب وتتشكّل لتصوغ لنا قالباً معرفيّا جديدا واصفا لتطوّر الفكر الإنساني.

- الغاية الثانية: اللغة مفتاح التواصل بالمعرفة، فكلّ الأشياء والموجودات لها أسماء دالّة عليها، هذه "الأسماء جزء من الكلام(اللغة)، والكلام نوع من الفعل، والتسميَّة أيضا نوع من الفعل، والفعل من الوجود، يصدر عن الموجودات أو الأشياء"[1]، فكانت اللغة على هذا الأساس دالّة على الموجودات بما هي موجودة في الوجود، بفعلِ فاعل يهدف بفعله هذا(التسميّة) إلى تعريف الموجود، قصد معرفته وتعريف غيره به.

كما يمكن أن نستخلص أنّ اللغة تتميّز بخصائص من بينها:

- الثبات: ثبات اللغة من ثبات قواعدها(الصوتية، والصرفية، والنحوية ...إلخ)، فهذه القواعد عوامل أساسية في ثبات أيّ لغة؛ إذ بها تُضبط اللغة، وتُجعل في متناول من أراد معرفة ما اللغة في بنيتها؟ وكذلك لمن أراد تعلّم اللغة. كما أنّ التّثبُّتُ في استعمال هذه القواعد يضمن لها استمراريتها.

- التحول: اللغة لا يمكن أن تظلّ في حالة جمود وسكون، فهي تتغير تبعا لمتطلّبات التوصّل إلى المعرفة؛ إذ نقوم بصياغتها وسبْكِها على الطريقة التي تسمح لنا بكشف حقيقة الأشياء ومعرفة ماهياتها.

[1] ـ محاورة كراتيليوس في فلسفة اللغة، أفلاطون، ترجم المحاورة وقدّم لها بدراسة تحليلية: عزمي طه السيّد أحمد، المكتبة الوطنية، عمان ـ الأردن، د.ط، 1995م، ص:37.(بتصرّف)

- التنظيم الذاتي: تتميّز اللغة بتنظيم ذاتي محكم، فرغم التحول الذي يطرأ على بنيتها الشكلية والدلالية، تعمل على تنظيم ذاتها بذاتها، من خلال أقلمة ما جدّ على بنيتها، وجعله يساير قوانين وقواعدها الذاتية.

خاتمة

إنه من عجيب اللغة أن البحث فيها، بحثٌ متشعّبٌ لا يستقيم بك الحال على منهج معيّن، ولا على موضوع محدّد، فكلّ الطرق تؤدّي إليها، وكلّ الموارد من نَبْعِها الذي لا ينضب، وأيُّ خاتمة في موضوع اللغة، مقدمة بحثٍ جديد، لذلك نقتصر على هذه النقط المستفادة من البحث، والموضوعة لبيان العلاقة بين اللغة ولغة التعريف:

- اللغة هي التعريف: هي لغة التعريف نفسها، إنها أداة التعريف والتعبير والكشف عن حقائق الأشياء.
- اللغة ماهيةٌ؛ إنها الماهية التي تعرف بها كلّ الماهيات، إنها المنطق نفسه.
- اللغة صناعة؛ إنها الصناعة التي تعمل في كلّ الصنائع، إنها أصل كلّ الصناعات(صناعة النحو، صناعة العروض...ألخ).
- اللغة قوّةٌ وفعلٌ: إنها القوّة الفاعلة في كلّ موضوع، إنها الفعل والفاعل والمفعول.
- اللغة منهجٌ وموضوعٌ في الآن نفسه.

وفي الختام، لا أدّعي البتّة أنّي استوفيت البحث حقّه، ودَرسْت موضوعه من كلّ جوانبه، بل أقول: فاتتني أشياء منه سهياً أو جهلا منّي، وأقول أيضا: إنه "لا يكتب إنسانٌ كتاباً في يومه إلّا قال في غده لو غيّرت هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر"[1]، وهذه حالي في هذا البحث، فكلّما أشرفت على إتمامه، وجدت نفسي مقصِّراً في كثير من أبوابه، نظراً لطبيعة موضوعه(اللغة والتعريف).

[1] ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة(مصطفى بن عبد الله، عنى بتصحيحه على نسخة المؤلف مجرّدا عن الزيادات واللواحق من بعده، تعليق حواشيه، ثم بترتيب الذيول عليه: محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، د.ط، ج1، ص:18.

لائحة المصادر والمراجع

1. الاتجاهات الأساسية في علم اللغة، رومان ياكوبسون، ترجمة: علي حاكم صالح، وحسن ناظم، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء . المغرب، ط1، 2002م.

2. الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي(عليّ بن محمد، ت631هـ)، علّق عليه العلامة الشيخ: عبد الرزاق عفيفي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، ط.1، 1424هـ/2003م.

3. أسباب حدوث الحروف، ابن سينا(أبو علي الحسين بن عبد الله، ت428هـ)، تحقيق: محمد حسّان الطيّان، ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة: شاكر الفحّام، وأحمد راتب النفّاخ، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، د.ط، الرواية الثانية.

4. أسرار العربية، الأنباري(عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، ت577هـ)، دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ/1997م.

5. الإشارات والتنبيهات، ابن سينا(أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسين بن علي، ت428هـ)، مع شرح الطوسي(نصير الدين، ت672هـ)، تحقيق: سليمان دنيا، دار المعارف، القاهرة، ط3.

6. الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي(جلال الدين، ت911هـ)، تحقيق: عبد العال سالم مكرّم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1406هـ/1985م.

7. الأصول في النحو، ابن السرّاج(أبو بكر محمد بن سَهل، ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1417هـ/1996م.

8. آليات توليد المصطلح وبناء المعاجم اللسانية الثنائية والمتعددة اللغات، خالد اليعبودي، دار ما بعد الحداثة، فاس، ط1، 2006م.

9. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك" ابن هشام(جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله الأنصاري، ت761هـ)، ومعه "عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك" تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ط

10. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام(جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله الأنصاري، ت761هـ)، ومعه "عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك" تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، د.ط

11. الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب(أبو عمرو عثمان بن عمر، ت646هـ)، تحقيق وتقديم: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، د.ط، 1402هـ/1982م.

12. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي(أبو القاسم، ت337هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط3، 1399هـ/1979م.

13. البحث اللغوي عند إخوان الصفا، الفخراني(أبو السّعود أحمد)، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، 1411هـ/1991م.

14. البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي(بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الشافعي، ت 794هـ) قام بتحريره الدكتور عمر سليمان الأشقر، وراجعه الدكتور محمد سليمان الأشقر، والدكتور عبد الستار أبو غرّه، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، الغرقدة ـ الكويت، الطبعة الثانية، 1413هـ/1992م.

15. البحر المحيط، الزركشي(بدر الدين محمد بن بهاور بن عبد الله، ت794هـ)، قام بتحريره: عبد القادر عبد الله العاني، وراجعه: عمر سليمان الأشقر، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، الغردقة ـ الكويت، ط2، 1413هـ/1992م.

16. البصائر النصيرية في علم المنطق، السّاوي (زين الدين عمر بن سهلان، توفي نحو 450هـ/ 1058م - 1059م)، بهامش هذا الكتاب تعليقات وشروح للإمام محمد عبده، ، تقديم وضبط وتعليق: د. رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1993م.

17. تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي(محمد مرتضى الحسيني، ت1205هـ/1790م)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، ط1، 1422هـ/2001.

18. تجديد علم المنطق في شرح الخبيصي على التهذيب، عبد المتعال الصّعيدي، مكتبة الآداب بالجماميز، القاهرة، ط3.

19. تجريد المنطق، الطوسي(نصر الدين محمد بن الحسن، ت672هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت . لبنان، ط1، 1408هـ/1988م.

20. تحرير القواعد المنطقية، لقطب الدين محمد بن محمد الرازي(ت683هـ)، في شرح الرسالة الشمسية، لنجم الدين علي الكاتبي القزويني(718هـ)، وعليه حاشية السيد الشريف الجرجاني(816هـ)، تحقيق: محسن بيدارفر، منشورات بيدار، ط2، 1426هـ.

21. التطور النحوي للغة العربية، للمستشرق الألماني "براجشتراسر G. Bergstrasser"، محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية، عام 1929م، أخرجها، وصحّحها، وعلّق عليها: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414هـ/1994م.

22. التعريف والمصطلح، عبد العزيز أحميد، مجلة مصطلحيات، العدد الأول، شوال 1432هـ/ شتنبر 2011م، مطبعة أميمة، فاس.

23. التعريفات، الجرجاني(السيد الشريف علي بن محمد، ت816هـ)، مكتبة لبنان، بيروت، طبعة جديدة 1985م.

24. تفسير الفخر الرازي، المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب، فخر الدين الرازي(محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الطبري، ت604)، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط1، 1401هـ/1981م.

25. تقريب التهذيب في علم المنطق، الجلالي(محمد التقي الحُسيني)، مطبعة الآداب، النجف، ط2، 1400هـ/1980م.

26. تقريب التهذيب في علم المنطق، الجلالي(محمد التقي الحُسيني)، مطبعة الآداب، النجف، ط2، 1400هـ/1980م.

27. التقريب لحدّ المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، ابن حزم(أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد، ت406هـ)، ويليه محكّ النظر في المنطق، للغزالي(أبو حامد محمد بن محمد بن محمد، ت505هـ)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، د.ط.

28. تلخيص كتاب الجدل، ابن رشد(ت595هـ)، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: تشارلس بتروورث، شارك في التحقيق: أحمد عبد المجيد هريدى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، د.ط، 1979م.

29. تلخيص كتاب العبارة، ابن رشد(أبو الوليد)، تحقيق: محمود قاسم، راجعه وأكمله وقدّم له وعلّق عليه: تشارلس بتروورث، وأحمد عبد المجيد هريدي، مركز البحوث الأمريكي، مصر، د.ط، 1981م.

30. تلخيص منطق أرسطو، ابن رشد(ت595هـ)، دراسة وتحقيق: جيرار جهامي، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1992م.

31. تهذيب اللغة، الأزهري(أبو منصور محمد بن أحمد، ت370هـ)، تحقيق: علي حسن هلالي، مراجعة: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، د.ط، 1384هـ/1964م.

32. جامع العلوم في اصطلاحات العلوم والفنون، الملقّب بدستور العلماء، عبد النبيّ بن عبد رب الرسول الأحمد نكرى(توفي في القرن الثاني عشر هجري)، تصحيح: قطب الدين محمود بن غباث الدين الدين علي الحيدرآبادي، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد دكن . الهند، ط1.

33. الجدل بين أرسطو وكانط، دراسة مقارنة، محمد فتحي عبد الله، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ط1، 1415هـ/1995م.

34. حاشية محمد الدسوقي المالكي على شرح المحقق أبي الليث السمرقندي على الرسالة العضدية للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، المتوفي سنة 756هـ، الدسوقي(محمد الدسوقي المالكي، ت1230هـ)، ومعها حاشية العلامة سيدي محمد الحفناوي الشافعي على الشرح المذكور مفصولا بينهما بجدول، وبهامشهما شرح العلامة أبي الليث السمرقندي على الرسالة العضدية في علم الوضع، المطبعة الأزهرية للتراث، مصر، 1348هـ/1929م.

35. الحدود في النحو، وكتاب منازل الحروف، الرّمّاني(أبي الحسن علي بن عيسى بن علي، ت 384هـ)، د.ط.

36. الخصائص، ابن جني(أبو الفتح عثمان، ت392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، دط.

37. خلاصة علم الوضع، الدّجوي(يوسف)، من هيئة كبار العلماء باالأزهر، ورئيس جمعية النهضة الدينية الإسلامية، عرض هذا الكتاب على لجنة فحص الكتب بالأزهر الشريف فوافقت عليه بجلستها المنعقدة في 13فبراير، سنة 1920م، مكتبة القاهرة.

38. دلائل الإعجاز، الجرجاني(عبد القاهر، ت474هـ)، تحقيق: محمود علي شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ط، 2000م.

39. ديوان النابغة الدبياني، شرح وتقديم: عباس عبد السّتّار، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط3، 1416هـ/1996م.

40. الردّ على المنطقيين، ابن تيميّة(تقيّ الدين أبي العباس أحمد، ت728هـ)، تولى إعادة طبعه ونشره: إدارة ترجمان السنة، لاهور . باكستان، د.ط، 1396هـ/1976م.

41. رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا، الإمام أحمد بن عبد الله، دار صادر، بيروت، 1305هـ.

42. ساجر، نظرية المفاهيم في علم المصطلح، ترجمة: جواد حسني سماعنة، مجلة اللسان العربي، العدد 47، 1994م.

43. سرُّ صناعة الإعراب، ابن جني(أبو الفتح عثمان، ت392هـ)، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط2، 1413هـ/1993م.

44. شرح ابن عقيل على ألفية الإمام الحجة الثبت: أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (ت672هـ)، ابن عقيل(بهاء الدين عبد الله، ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط20، 1400هـ/1980م.

45. شرح الحدود في النحو، الفاكهي(عبد الله ابن أحمد، ت972هـ)، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ/1993م.

46. شرح الرّضيّ على الكافية، الإستراباذي(رضي الدين، ت686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس . بنغازي، ط2، 1996م.

47. شرح السلم المرونق في المنطق، الزمزمي(أُبيّ بن محمد)، منشورات سليكي إخوان، طنجة، ط1، 1996م.

48. شرح العلامة قطب الدين محمود بن محمد الرازي(المتوفى سنة766هـ)، الملقّب بتحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية التي صنّفها الإمام نجم الدين عمر بن علي القزويني(المتوفى

سنة493هـ)، وبهامشه حاشية العلامة السيّد الشريف علي بن محمد الجرجاني على شرح قطب الدين الرازي على متن الشمسية في المنطق، المطبعة الأزهرية المصرية، ط1، 1311هـ.

49. شرح الكوكب المنير، المسمّى بمختصر التحرير، أو المختبر المبتكَر شرح المختصر في أصول الفقه، ابن النجار(محمد بن أحمد بن عبد الله العزيز بن علي الفتوحي الحنبلي، ت972هـ)، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حمّاد، مكتبة العبيكان، الرياض، د.ط، 1413هـ/1993م.

50. شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش(أبو البقاء يعيش بن علي، ت643هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.

51. شرح المفصّل للزمخشري، تأليف: ابن يعيش(موفّق الدين أبي البقاء يعيش بن علي، ت643هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1422هـ/2001م.

52. شرح حدود النحو للأُبّدي، شرحها: ابن قاسم المالكي(ت920هـ)، حقّقه وعلّق عليه وصنع فهارسه: خالد فهمي، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2008م.

53. شرح شافية بن الحاجب، مع شرح شواهده للبغدادي(عبد القادر، ت1093هـ)، الإستراباذي(رضي الدين محمد بن الحسن، ت686هـ)، حقّقهما وضبط غريبهما، وشرح مُبْهَمَهُما: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، د.ط.

54. شرح قطر الندى وبَلُّ الصّدى، ابن هشام(أبو محمد عبد الله جمال الدين، ت761هـ)، ومعه كتاب: سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صَيْدا ـ بيروت، ط1، 1414هـ/1994م.

55. شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي(عبد الله بن أحمد، ت972هـ)، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط2، 1414هـ/1993م.

56. شرح كتاب سيبويه، السّيرافي(أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان، ت368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلمة، بيروت . لبنان، ج1، 2008م.

57. شرح مختصر الروضة، الطوفي(نجم الدين أبو الربيع سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم ابن سعيد، ت716هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1407هـ/1987م.

58. شرح ملحة الإعراب، الحريري(أبو محمد القاسم بن علي، ت516هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد . الأردن، ط1، 1412هـ/1991م.

59. شرح مُلْحة الإعراب، النّاظم والشارح: الحريري(أبو محمد القاسم بن عليّ، ت516هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط1، 1412هـ/1991م.

60. الشمسية في القواعد المنطقية، تقديم، تحليل، تعليق، وتحقيق: مهدي فضل الله، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1998م.

61. الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري(إسماعيل بن حمّاد، ت400هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط4، 1990م.

62. الضوء المشرق على سلم المنطق للأخضري، العلامة محمد بن محفوظ بن المختار فال الشنقيطي، حققه وضبطه ووثّقه: عبد الحميد بن محمد الأنصاري، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان، ط1، 1428هـ/2007م.

63. علم اللغة العام، فردينان دي سوسور، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي: مالك يوسف المطلبي، دار أفاق عربية، د.ط، 1985م.

64. علم المصطلح، أسسه النظرية وتطبيقاته العلميّة، علي القاسمي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ـ لبنان، ط1، 2008م.

65. الفارابي في حدوده ورسومه، جعفر آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1405هـ/1985م.

66. في البحث الصوتي عند العرب، تأليف: خليل إبراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ للنشر، بغداد ـ العراق، د.ط، 1983م.

67. القاموس المحيط، الفروزبادي(مجد الدين محمد بن يعقوب، ت817هـ)، مطبعة بولاق، القاهرة، ط3، 1303هـ.

68. قضية التعريف في تراث فخر الدين الرازي، الدحماني محمد، مجلة دراسات مصطلحية، إعداد: الشاهد البوشيخي، العدد السادس، معهد الدراسات المصطلحية، ظهر المهراز ـ فاس، 2006.

69. كتاب الحدود في الأصول، الباجي(أبو الوليد سليمان ابن خلف، ت474هـ)، تحقيق: نزيه حمّاد، مؤسسة الزعبي للطباعة والنشر، بيروت ـ لبنان، ط1، 1392هـ/1973م.

70. كتاب الحدود، ابن سينا(أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسين بن علي، ت428هـ)، Liver Edité,traduit et annoté par : A–M.Goichon, Des Définition, Avicenne. Publications De L'institut Français D'Archéologie Orientale Du Caire, 1963

71. كتاب الحروف، الفارابي(أبو نصر ت339هـ/950م)، حقّقه وقدّم له وعلّق عليه، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت ـ لبنان، ط2، 1990م.

72. الكتاب، سيبويه(أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/ 1988م.

73. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة(مصطفى بن عبد الله، عنى بتصحيحه على نسخة المؤلف مجرّدا عن الزيادات واللواحق من بعده، تعليق حواشيه، ثم بترتيب الذيول عليه: محمد شرف الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، د.ط، ج1، ص:18.

74. الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، الكفوي(أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، ت1093هـ)، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة رسالة ناشرون، بيروت ـ لبنان، ط2، 1419هـ /1998م.

75. لسان العرب، ابن منظور(أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، ت711هـ)، دار صادر، بيروت ـ لبنان، ط1.

76. اللسانيات العامة واللسانيات العربية، عبد العزيز حليلي، منشورات دراسات سيميائية، أدبية، لسانية ـ دراسات سال، الدار البيضاء، ط1، 1991م.

77. اللغة: طبيعتها، وظيفتها، مراتبها، عبد العزيز أحميد، مجلة اللسان العربي، العدد:67، 1432هـ/2011م.

78. متن الألفية، ابن مالك(محمد بن عبد الله، ت672هـ)، دار المعرفة، الدار البيضاء ـ المغرب، د.ط، 1421هـ/2001م.

79. المجموع الكبير من المتون فيما يُذكر من الفنون، جمعه واعتنى به: كمال حسن مُرعي، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ط1، 1426هـ/2005م.

80. محاورة كراتيليوس في فلسفة اللغة، أفلاطون، ترجم المحاورة وقدّم لها بدراسة تحليلية: عزمي طه السيّد أحمد، المكتبة الوطنية، عمان ـ الأردن، د.ط، 1995م.

81. مدخل إلى المنطق الصوري"، لمحمد مهران، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط، 1994م.

82. مدخل إلى علم اللغة، محمود فهمي حجازي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د.ط.

83. مدخل إلى علم المنطق(المنطق التقليدي)، مهدي فضل الله، دار الطليعة، بيروت، ط1، 1977م.

84. مذكرة المنطق، عبد الهادي الفضلي، دار الكتاب الإسلامي، قُم ـ إيران، د.ط.

85. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي(عبد الرحمان جلال الدين، ت911هـ)، شرحه، وضبطه، وصححه، وعنون موضوعاته، وعلّق على حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البتجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط3.

86. المستصفى من علم الأصول، الغزالي(أبو حامد محمد بن محمد، ت505هـ)، تحقيق: حمزة بن زهير حافظ، الجامعة الإسلامية، كلية الشريعة المدينة المنورة، د.ط

87. المصطلح النحوي في تراث فخر الدين الرازي،(544/600هـ) أقسام الكلام نمودجا، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، ج1، إعداد: محمد الدحماني، إشراف الدكتور الشاهد البوشيخي، جامعة محمد الأول وجدة، السنة الجامعية 1426-1427هـ ، 2005-2006م.

88. المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، عوض حمد القوزي، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، الرياض، ط1، 1401هـ/1981م.

89. المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة في العربية والأنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية والروسية واللاتينية والعبرية واليونانية، الحنفي(عبد المنعم)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط3، 1420هـ/2000م.

90. معجم الصوتيات، مرتّب على الألفباء، العبيدي(رشيد عبد الرحمان)، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العراق، ط1، 1428هـ/2007م.

91. معجم العين، الفراهيدي(أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، ت175هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس، د.ط.

92. المعجم الفلسفي، بالألفاظ العربية والفرنسية والإنجليزية واللاتينية"، جميل صليبا، دار الكتاب اللبناني، بيروت ـ لبنان، د.ط، 1982م.

93. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، السيوطي(أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين، ت911هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة ـ مصر، ط1، 1424هـ/2004م.

94. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، للسيوطي(أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين، ت911هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب، القاهرة ـ مصر، ط.1، 1424هـ/2004م.

95. معيار العلم، الغزالي(أبو حامد، ت505هـ)، شرحه: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1410هـ/1990م.

96. مغني الطلاب، شرح متن إيساغوجي، الأبهري(أثير الدين)، تحقيق: محمود رمضان البوطي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1424هـ/2003م.

97. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام(جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري، ت761هـ)، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، مطابع دار السياسة، الكويت، ط1، 1421هـ/2000م.

98. المغني في النحو، ابن الفلاَح(تقيّ الدين أبي الخير منصور، ت680هـ)، رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه، في النحو والصرف، من الطالب: عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السّعدي، أشراف: أحمد مكّي الأنصاري، سنة: 1404هـ/1984م.

99. المفصل في علم العربية، الزمخشري(أبو القاسم محمود بن عمر، ت538هـ)، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، للنعساني الحلبي(محمد بدر الدين أبي فراس)، دار الجيل، بيروت لبنان، ط2.

100. مقاييس اللغة، ابن فارس(أبو الحسين أحمد، ت395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، دط، 1392هـ/1972م.

101. المقتضب، المبرّد(أبو العباس محمد بن يزيد، ت 610-685هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ط.3 1415هـ/ 1994م.

102. مقدمة في صنع الحدود والتعريفات، السنوسي(عبد الرحمن بن معمر)، دار التراث ناشرون، الجزائر، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2004.

103. المقدمة، ابن خلدون(عبد الرحمن، ت808هـ/1406م)، حقّقها وقدّم لها وعلّق عليها: عبد السلام الشدّادي، خزانة ابن خلدون، بيت الفنون والعلوم والآداب، الدار البيضاء، ط1، 2005م.

104. المقرر في توضيح منطق المظفر، مع متنه المصحّح وأجوبة تمارينه، السيّد رائد الحيدري، منشورات ذوي القربى، ط1، 1422هـ.

105. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م..

106. من قضايا المصطلح اللغوي العربي، مصطفى طاهر الحيادرة، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 1424هـ/2003م.

107. مناهج البحث في اللغة، تمام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، 1400هـ/1979م.

108. مناهج البحث في اللغة، تمّام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، د.ط، 1400هـ/1979م.

109. المنطق التطبيقي، العربي اللّوه،(توفي سنة 1927م)، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط3، 1428هـ/2008م.

110. المنطق السّينوي، عرض ودراسة للنظرية المنطقية عند ابن سينا، جعفر آل ياسين، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط1، 1403هـ/1983م.

111. المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة"، لعلي سامي النشار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط5، 2000م.

112. المنطق الصوري منذ أرسطو حتى عصورنا الحاضرة"، لعلي سامي النشار، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط.5، 2000م.

113. المنطق أو فن توجيه الفكر، أنطوان أرنولد، وبيير نيكول، ترجمة: عبد القادر قنيني، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ـ المغرب، ط1، 2007م.

114. منهاج التأسيس والتقديس في كشف شبهات داود بن جرجيس، تأليف: عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ(1665/1696م)، دار الهداية للطبع والنشر والترجمة، ط2، 1407هـ/1987م.

115. موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي(محمد علي، ت1158هـ - 1745م)، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.

116. ميزان المنطق، السيواسي(علي بن عمر، ت)، المطبعة الحسينية المصرية، ط.1، 1327هـ.

117. النجاة في الحكمة المنطقية والطبيعية والإلهية، ابن سينا(أبو علي الحسين بن عبد الله بن الحسين بن علي، ت428هـ)، تحقيق: محيي الدين صبري الكردي، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، ط.2، 1357هـ/1938م.

118. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،السيوطي(جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت911هـ)، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط1، 1418هـ/1998م.

مراجع أجنبية

1. Cours de Linguistique Générale, Ferdinand de Saussure, Publié par: Charles Blailly et Albert Séchehaye, Avec La Collaboration de Albert Riedlinger, Edition Critique par Tullio de Mauro, 1970.
2. De la théorie des lieux communs dans les topiques d'aristote et des principales modification, qu'elle a subies a nos jours, thèse présentée a la faculté des lettres de paris, par: Eug, Thionville. Pris, Chez Auguste Durand, Libraire, rue des grés.7, 1855. (Source: gallica.bnf.fr / Bibliothèque nationale de France)
3. Dictionnaire de la linguistique, George Mounin, 4e édition « Quadrige », Janvier 2004, Presse Universitaires de France, 1974.
4. Dictionnaire de linguistique, Jean Dubois et d'autrs, Librairie Larousse, Edition 1984, en France.
5. La définition lexicographique dans la sémantique descriptive, Ureil Weinreich et Josette Rey-Debove, Langages, 5e Année, N°19, 1970.
6. La rédaction de définition terminologique, Robert Vézina...(et autres), Version abrégée et adaptée par: Jean Bbédard et Xavier Darras, Montréal, Office québicois de la langue française, 2009.

فهرس الموضوعات

تمّ بحول الله وقوّته

يوم الجمعة الثاني عشر من شعبان، عام

ألف وأربع مائة وأربع وثلاثين للهجرة

الموافق لـ: 2013/06/21

العبد المذنب الراجي رحمة ربّه

إبراهيم اشعيل